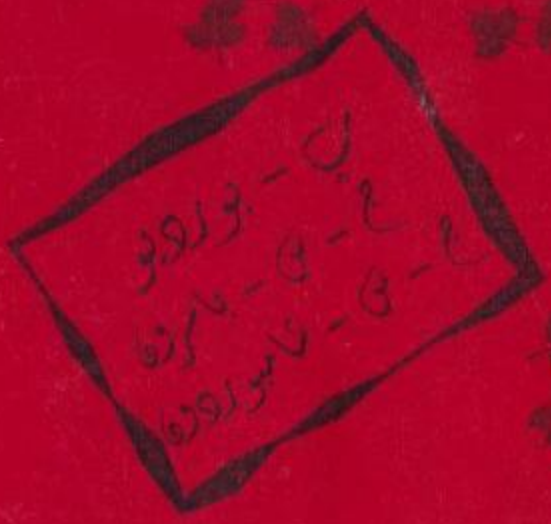

جريمة
عالم الاجتماع

ترجمة
دسقير جاعل

دار الحقيقة

پ - بوردیو
ج. س - باسرون
ج. س - شامبوردون

حرفة عالم الاجتماع

ترجمة
د. نظير جاهل

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى
١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م

دار الحقيقة
بيروت - لبنان

هذا الكتاب ترجمة

LE METIER
DE SOCIOLOGUE

Par

P. BOURDIEU
J.C. PASSERON
J.C. CHAMBOREDON

MOUTON- BORDAS

تصدير

«لا يصح ، كما يشير أوغست كونت Auguste Comte ، أن ندرس المنهج بمعزل عن الأبحاث التي يستخدم في سياقها ، إذ ما نحصل عليه ، في هذه الحال ، لن يتعدّى كونه دراسة ميتة تعجز عن تلقيح الذهن الذي ينكب عليها . وكل ما يمكننا أن نحكيه عنه من كلام واقعي لن يتخطّى هو أيضاً ، عندما نتناوله في لحاظ التجريد ، العموميات الشديدة الإبهام التي لن يكون لها أي أثر على النظام التفكّري . وعندما نثبت منطقياً ضرورة تأسيس معارفنا على المعاينة التي تذهب من الوقائع إلى المبادىء تارة ومن المبادىء إلى الوقائع تارة أخرى ، أو ما يشبه هذه الأقوال المأثورة ، فإننا لا ندرك ماهية المنهج ، إلا أقل بكثير مما يدركه باحث يدرس ، بشيء من التعمّق ، علماً وضعياً واحداً ، حتى في غياب أي مقصد فلسفي . وقد ظنّ علماء النفس ، حين تنكّروا لهذه الدقيقة الأصولية ، أن موهوماتهم هي بمثابة دقائق علمية ، واعتقدوا أنه يكفي ليفقهوا المنهج الوضعي ، أن يقرأوا قواعد « بايكون » Bacon أو « خطاب ديكارت » Discours de Descartes وإني لست متأكداً من أننا سوف نتمكّن في المستقبل من وضع مقرر أو دراسة تسبق أي تجربة وبصورة مستقلة تماماً عن فلسفة العلوم ، ولكني على يقين تام من امتناع هذا الأمر راهناً ، ذلك أنّ أهم الوسائل المنطقية الكبرى ما تزال غير قابلة للتفسير ، بالدقة الكافية ، بمعزل عن تطبيقاتها .

وها هنا إشارة إضافية لا تخلو من جرأة ، وهي إنّه على افتراض أنّ هذا المشروع قد تحقق مستقبلاً ، وهذا أمر غير ممتنع التصوّر ، فإننا مع ذلك لن نتوصل ، أبداً ، إلى بناء نظام جيّد من العادات الذهنية ، أي إلى بلوغ الغرض الجوهري من المنهج ، إلا إذا أسسنا

هذا البناء على دراسة التطبيقات المنتظمة التي تنتج عن استخدام الوسائل العلمية[1]» .

ولم نكن لنحتاج إلى إضافة أي شيء إلى هذا النص ، الذي يسفّه مسبقاً مجمل الخطابات المنهجية ، رافضاً الفصل بين الطريقة والممارسة ، لو لم يتشكل خطاب منهجي متكامل بات يفرض الآن على الباحثين صورة مزدوجة عن البحث العلمي .

علينا أن نواجه هؤلاء الأنبياء الذين يستشيطون غضباً ضد الرجس الأصلي الذي لا ينفك عن الواقع العيني والخبر معتبرين أن صغائر الروتين تحط من قدر ما يتصدى له من موضوعات أو ما يدعون تجسيده من هم علمي . هؤلاء الكهنة ، كهنة الطريقة الذين قد يردون ، إن استطاعوا ، الباحثين إلى مقاعد الدراسة فيبقونهم مدى العمر طلاباً ، هؤلاء لا يتوقفون عن الكلام من على المنابر ، حول فن علم الاجتماع أو حول السبل العلمية الخاصة بصناعات هذا العلم ، وهم غالباً ما يجمعون على الفصل بين سبل البحث وما يعتمده كمنهج أو يتخذه كنظرية ، أو بين هذه النظرية وهذا المنهج ، أو حتى بين النظرية والنظرية نفسها . وكلامنا هنا يبقى وليد تجربة البحث وعثراته اليومية ، وهو لا يقوم إلا بتفصيل ما يجب تفصيله من « نظام التقاليد الذهنية » «système d'habitudes intellectuelles» وهو يتوجه إلى أولئك الذين « يبحرون » في ممارسة علم الاجتماع التجريبي ، أولئك الذين لا نحتاج إلى تذكيرهم بضرورة الحساب والتقدير والقياس أو بما تتطلبه هذه العمليات من معدّات نظرية وتقنية، إن هؤلاء يوافقوننا الرأي دون ريب في ما يبدو لنا موضع اجماع ، وهو أن لا نهمل مثلاً ، أية أداة من الأدوات المفهومية أو التقنية التي تعطي لعملية مصادقة التجربة ما لها من دقة وقوة .

وحدهم الذين لا تجربة لهم في ميدان البحث ، أو الذين يرفضون مثل هذه التجربة ، يرون في هذا المؤلف الذي يهدف إلى استنطاق التجربة في علم الاجتماع ، تشكيكاً بعلم الاجتماع التجريبي[2] .

(1) A. Comte, Cours de philosophie positive, E.I, Bachelier, Paris, 1830 (Cité d'après L'édition Garnier, 1926, P 71-72).
يمكننا أن نلحظ مع كانغليلهام أنه ليس من السهل أن نتجاوز مزالق اللغة « التي تقودنا دائماً إلى رؤية المنهج وكأنه قابلٌ باستمرار للانفصال عن الابحاث التي يتحرك وسطها : « يعلم [كونت] في الدرس الأول من دروس الفلسفة الوضعية أنه يمتنع عن تدريس المنهج بمعزل عن الأبحاث التي يستخدم في إطارها . وهذا ما يفترض ضمناً إنه لا بد لاستخدام منهج معيّن من امتلاكه أصلاً » .
(G. Ganguilhen, Th´eorie et technique de L'exp´erimentation chez claude Bernard, Colloque du Centenaire de la publication de L'Introduction à L'étude de la médecine expérimentale, Masson, Paris, 1967, P. 24).

(2) إن تقسيم الحقل الأصولي المنهجي وفق المنطق (انظر القسم الثالث) والتقاليد الثقافية التي تحجب حين تحوّل أي تفكر إلى تأمل بحث ما للتفكّر حول العلاقة التقنية من وظيفة تقنية ، يزيد من احتمال وقوع الأشكال الذي

وإذا كان صحيحاً أنّ تدريس طرائق البحث العملية ، يتطلب من الذين يعطونه أو الذين يتلقونه إسناداً مباشراً وثابتاً إلى التجربة الذاتية ، تجربة « الأنا » في الخُبر والممارسة ، فإنّ الطريقة الرائجة التي تكثر من البرامج من أجل بحث لا يتعدى الفرضيات رغم لباقته واتقانه أو من التحليلات النقدية التي تتناول بحوث الآخرين [. . .] أو من الأحكام المنهجية [3] ، لا يمكنها أن تقوم مقام التفكّر في الموقف الصحيح من التقنيات أو من الجهد الذي يرمي حتى ولو كان اعتباطياً ، إلى ابلاغ مبادىء معيّنة ، لا يمكنها أن تعبر عن نفسها بوصفها حقائق مبدئية بسيطة ، وذلك كونها مبادىء البحث عن الحقائق . ولئن كان صحيحاً أيضاً أنّ الطرائق تتميز عن التقنيات ، على الأقل ، « من حيث ما تبلغه من عمومية ، تجعلها صالحة لجميع العلوم أو لقسم مهم منها »[4] ، فإنه لا بد لهذا التفكّر الذي يتناول الطريقة من القبول بتلك المخاطرة التي تجعله يقترب من التحليلات ، الأقرب من الطابع الكلاسيكي ، التي تعتمدها الأصول المنهجية Epistémologie الخاصة بعلوم الطبيعة . ولكن ربما كان على علماء الاجتماع ، أن يجمعوا على المبادىء الأولّية ، التي يعتبرها المختصون بعلوم الطبيعة ، أو بفلسفة العلوم ، بديهيات ، لكي يخرجوا من فوضى المفاهيم التي تدفعهم إليها لامبالاتهم بالتفكر الأصولي المنهجي .

والواقع أنّ الجهد الهادف إلى استجواب علم مخصوص انطلاقاً من المبادىء العامة التي يزودنا بها المكتسب الأصولي ، إنما جهد مبرر لا بل مطلوب ، خاصة في علم الاجتماع : فهنا كل شيء يغلّب الجهل بهذا المكتسب وذلك ابتداء من المثال الإنسانوي الذي يجعل للعلوم الإنسانية وجوداً لا يعبّر عنه أي وجود آخر وانتهاءً بانتقاء واعداد الباحثين ومروراً بوجود جسم من الأصوليين المختصين بتأويل العلوم الأخرى تأويلاً انتقائياً . علينا إذن إخضاع عمليات علم الاجتماع التطبيقي لجدليات العقل المنهجي الأصولي وذلك لنحدد أو نرسخ قدر المستطاع ، موقف التنبه الذي يجد في التعيين المناسب

(3) نحاول هنا التنبيه إليه : وبالفعل فانّ أية محاولة ، تعيد ضمن هذا النظام الثنائي العائد للمواقع الأصولية المنهجية ، العمليات التقنية إلى متن تراتب الأفعال الأصولية ، ستعتبر حكماً بمثابة تحامل على التقنية والتقنيين ، ونحن نعلم أننا نتعرّض لان نصنّف على الرغم من اعترافنا هنا بأهمية المساهمة التي قدمها علماء المنهج وخاصة بول لازارسفيلد paul. F. Lazarsfeld في مجال عقلنة البحث الاجتماعي ، في خانة Fods and Foibles of American Sociology بدلاً من أن نصنّف إلى جانب : The language of Social Research .

(4) R. Needham, Structures and Sentiment: A Test-case in Social Anthropology, University of A. Kaplan, The conduct of Inquiry, Methodology of Behavioral Science, Chandler, son Francisca, 1964, P 23, يأسف الكاتب من كون مصطلح « تكنولوجيا » قد أخذ معنى مخصوصاً ، ملاحظاً أنه من (Ibid, P:19). الممكن أن ينطبق تماماً على العديد من الدراسات المسماة منهجية .

للخطأ وفيما قد ينتج عنه من أواليات ، سبيلاً لتخطيه ، ويتناقض السعي لإعطاء الباحث وسائل تمكنه من مراقبة عمله العلمي بصورة ذاتية مع إعادة فرض النظام ، الذي يمارسه موظفو الرقابة ، هؤلاء الذين لا يسعهم وهم أسرى سلبيتهم الحاسمة التي تجعلهم يخشون الخطأ ، إلا اللجوء الذليل إلى تقنية تلعب دور التعاويذ .

وتتميّز الأصول المنهجية عن الطريقة المجردة ، كما نتبيّن من مجمل ما كتبه غاستون باشلار Gaston Bachelard ، بأنها تجهد في سبيل إدراك منطق الخطأ لتكوين منطق اكتشاف الحقيقة ، معتبرة هذا الاكتشاف بمثابة جدل ضد الخطأ ، أو محاولة لإخضاع حقائق العلم التقريبية والطرق التي يستخدمها ، إلى إعادة تصويب منتظمة ومستمرة . [G.Ganguilhem, texte No1] .

غير أنّنا لن نُعطي لما للعقل العلمي من نشاط جدلي ، القدر الذي يستحقه ، إلا إذا ذيلّنا « الدراسة التحليلية للذهن العلمي » بتحليل للشروط الاجتماعية التي تحكم انتاج الأبحاث الاجتماعية : يمكن لعالم الاجتماع أن يجد أداة ممتازة من أدوات التنبه المنهجي في علم اجتماع المعرفة ، أي أن يجد وسائل لتكثيف وتدقيق معرفة الخطأ والشروط التي تجعله محتملاً أو أحياناً لا مفر منه . [G. Bachelard texte No2]* .

وتبعاً لذلك فما قد يبقى هنا من مظاهر جدل يتوجه إلى المشاعر يعود حصراً إلى محدودية معرفة علم الاجتماع بشروط الخطأ : فعلم الأصول المنهجية Epistémologic الذي يستدعي علم اجتماع المعرفة يتحفظ أكثر من أي علم آخر على إلصاق الخطأ باناس لا تقع عليهم مسؤوليته الكاملة . وإذا كنا وفق كلام شهير لماركس ، « لم نعط ، صورة وردية » عن الباحث التجريبي أو الحدسي أو عن الأصولي المنهجي فإننا بالمقابل لم نفكر أبداً « بالأشخاص إلا من حيث هم يمثلون مواقع أصولية / منهجية يمتنع فهمها تماماً إلا ضمن الحقل الاجتماعي حيث تتحقق وتتأكد » .

إن وظيفة هذا الكتاب هي التي تحدد شكله ومضمونه . فلا بد لتعليم فن البحث ، الذي يهدف إلى عرض مبادىء ممارسة مهنية معيّنة ، وفي الوقت نفسه إلى ترسيخ علاقة معيّنة بهذه الممارسة ، أي وفي آن معاً ، إلى توفير الأدوات اللازمة لمعالجة الموضوع معالجة اجتماعية ، وإلى تشكيل هيئة ذهنية متحفزّة لاستخدامها استخداماً مناسباً ، لا بد لهذا التعليم من أن يقطع مع روتين الخطاب التربوي ليعيد إلى المفاهيم والعمليات قوتها البيانية التي أبطلتها طقوسية الخطاب « الكنسي » المقنن .

(*) نص رقم 1 .

لذا يبدأ هذا الكتاب الذي يهدف إلى تعليم الأفعال العملية الوثيقة الصلة بممارسة علم الاجتماع ، بتفكّر يجهد أولاً في التذكير بما تتضمّنه أية ممارسة، جيدة أو رديئة ، وذلك بتصنيف هذه المستلزمات تصنيفاً يجعلها منتظمة ، ثم ثانياً بتفصيل مبدأ التنبه المنهجي الأصولي Principe de vigilance épistémologique (الكتاب الأول) . وهذا ما سيمكننا فيما بعد من تحديد وظيفة وشروط تطبيق اللوازم الذهنية النظرية التي لا بد من أن يستند إليها علم الاجتماع لبناء موضوعه ، وذلك دون الادعاء بأن هذه المبادىء المتعلقة بمجموعة الأسئلة الاجتماعية المخصوصة ، هي مبادىء ناجزة تحكم معرفة موضوع علم الاجتماع ، أو خصوصاً ، نظرية عامة شاملة تحيط بالنسق الاجتماعي (الكتاب الثاني) . غير أنّ البحث التجريبي لا يحتاج إلى نظرية كهذه ، ليتخلّص من ذرائعيته ، شرط أن يحقق فعلياً في كل عملية يقوم بها ، المبادىء التي تجعله علماً من حيث إنّها توفّر له موضوعاً يتمتّع بالحد الأدنى من التماسك والتناسق النظري .

ونستطيع متى توفر هذا الشرط أن نتعامل مع المفاهيم أو المناهج باعتبارها أدوات تصلح ، حين تنتزع من إطارها الأصلي ، لاستخدامات جديدة (الكتاب الثالث) . وإننا نحاول ، رابطين صورة كل أداة من الأدوات التفكرية بأمثلة حول استخدامها ، أن نحول دون ظهور المعرفة العلمية الاجتماعية ، وكأنها مجموعة من التقنيات أو رصيد من المفاهيم المنفصلة أو القابلة للانفصال عن استخداماتها في سياق البحث .

ولئن سمحنا لأنفسنا بأن نستخرج المبادىء النظرية والسبل التقنية ، الموروثة من تاريخ علم الاجتماع ، من مراتب العلل التي تتضمنها ، فليس فقط لنكسر تراتب النظام التعليمي الذي لا يرفض « الأعلمية الكنسية » فيما يتعلق بتاريخ المدارس والمفاهيم ، إلا ليعترف ديبلوماسياً بالقيم التي تكرسها التقاليد ، أو يقدسها الطراز الدارج ، أو لنمرر بعض القابليات المعرفية الكاشفة Heuristique ، وهي غالباً ما تكون أكثر مما تصوّرها عليه الأعراف الأكاديمية ، فلأننا نعتمد وقبل أي شيء آخر ، فهماً في مجال نظرية المعرفة العلمية الاجتماعية ، يجعلها بمثابة نسق المبادىء التي تحدد الشروط الكافية لتصبح جميع الأفعال والأقوال (الخطب) المخصوصة بعلم الاجتماع ـ دون سواه ـ ممكنة ، وذلك دون الأخذ في الاعتبار النظريات حول النسق الاجتماعي الخاصة بأولئك الذين ينتجون أو انتجوا باسم هذه المبادىء[5] مؤلفات في علم الاجتماع . إن معرفة « النسب » الذي يربط بحثاً اجتماعياً ما بنظرية اجتماعية مخصوصة ، نظرية ماركس Marx أو ڤيبر Weber أو دوركهايم Dur-kheim مثلاً ، هي دائماً ثانوية بالمقارنة مع تعيين انتماء هذا البحث إلى علم الاجتماع

(5) Cf. infra, I-7, P.53-55.

ككل ، أما المعيار الوحيد لهذا الانتماء فيكمن في تطبيق المبادىء الأصولية لنظرية المعرفة العلمية الاجتماعية، التي لا تفرق أبداً ، من حيث ذاتها ، بين العلماء الذين قد لا يجمعهم شيء في ميدان نظرية النسق الاجتماعي . وإذا كان معظم المؤلفين قد ذهبوا إلى الخلط بين نظريتهم الخاصة ، التي تتناول النسق الاجتماعي ونظرية معرفة الاجتماعي التي يحركونها ، ضمنياً على الأقل ، خلال ممارستهم لعلم الاجتماع ، فإنّ بإمكان المشروع الأصولي / المنهجي Epistémologique ، أن يستند إلى هذا التمييز المسبق للتقريب بين علماء يحجب تنافرهم العقائدي توافقهم الأصولي المنهجي . أما أن يدّعي البعض أنّ محاولتنا قد لا تؤدي إلا إلى مزيج من المبادىء المستعارة من تقاليد نظرية مختلفة ، أو إلى إعداد مجموعة من الوصفات المنفصلة عن المبادىء التي تؤصّلها ، فيعني أنهم يتناسوا أن المؤالفة التي عقدنا النية على تبيان مبادئها تتم فعلياً خلال الممارسة الأصيلة لمهنة علم الاجتماع أو بعبارة أدق في إطار حرفة عالم الاجتماع ، وهي بمثابة الخُبر الذي لا يشكل ، بوصفه نسقاً من الرواشم الذهنية القابلة بهذا القدر أو ذاك للضبط والانتقال ، شيئاً مختلفاً من استبطان مبادىء نظرية المعرفة في علم الاجتماع .

ولا يمكننا أن نواجه هذا الإغواء المتجدد دوماً لتحويل قواعد الطريقة إلى وصفات خاصة بالمطبخ العلمي أو إلى « كدجيت » في المختبر ، إلا بتدريب مستمر للتنبه المنهجي الأصولي يحول ، حين يخضع استخدام التقنيات والمفاهيم لاستجواب حول شروط وحدود مصداقيتها، دون تطبيق آلي سهل لوسائل مجرّبة ، بصورة مسبقة . أي بتدريب يُعلّمنا أن كل عملية ، مهما كانت روتينية ، لا بد من أن يُعاد التفكّرُ بها من حيث ذاتها أو من حيث تعلّقها بحالة مخصوصة . إن التأويل السحري للقياس (أو الحساب) هو وحده الذي يجعلنا نبالغ في تقدير العمليات التي لا تعدو كونها مهارات الحرفة نفسها ، فنحوّل تبعاً لذلك الحذر المنهجي إلى نوع من الطقوس المقدسة ، ونحجم خوفاً من عدم استكمال الشروط الطقوسية ، عن استخدام الوسائل ـ أو نخشى استخدامها ـ التي لا يصح الحكم عليها إلا من خلال استخدامها . فالذين يجعلون من الهم المنهجي وسواساً ، هم أشبه بذاك المريض الذي يصفه فرويد وهو يقضي وقته في تنظيف نظاراته دون أن ينظر بها أبداً . وإذا كنا نأخذ على محمل الجد مشروع نشر فن الابتكار أو إيصاله للناس بصورة منتظمة ، فلأننا نرى أنّ ما يتضمنه مختلف تماماً أو أرفع درجة من مضمون فن الاحتجاج الذي يقترحه أولئك الذين يخلطون بين منطق الاثبات ، المعد بعد اتمام البحث ، والمتحركية الفعلية للذهن المبتكر ، أو لأننا نرى بالبداهة نفسها ، أن ها هنا العديد من الطرق المختصرة التي يستطيع تفكّر يطال عملية البحث أن يرسمها لتصبح سبلاً متحملة لصراط لا يعرف الاعوجاج أو التردد ، يقترحه علينا خطابٌ حقيقي أصيل يطال المنهج في علم الاجتماع .

مقدمة

في أصول العلوم وعلم المنهج

بخلاف المأثور الذي يتخذ من منطق الحجة سنداً ، ممتنعاً ، من حيث المبدأ ، عن اقتحام ملغز الابتكار ، حاكماً بذلك على نفسه بأن يترجّح بين عرض بياني شكلي وعلم نفس يدور حول أدبيات الاكتشاف ، بخلاف كل هذا ، نريد هنا توفير الوسائل التي تقود إلى هيئة ذهنية أو إلى هيئة / موقف ، هي شرط الابتكار والحجة في آن . ولن نسهم قبل التوفيق بين الإثنين في عملية تدفع الاكتشاف العلمي قدماً . وهكذا نجد أنفسنا وقد تحولنا مع العديد من المنهجيين ، إلى استحضار الأرواح واستلهام معجزات الاشراق الخلّاقة التي تحملها سيَر المخترعين « المقدسة » أو أسرار دراسة باطن النفس[1] . [دافال وغيليو ، نص رقم 3] .

---

(1) تحرص الأدبيات المنهجية دائما ، عندما تحدد موضوع منطق العلوم ، على الاستبعاد الصريح لطرق الاكتشاف Ways of discovery ، وذلك لصالح طرق المصادقة Ways of Validation (انظر :

C. Hempel, Aspects of Scientific Explanation and Other Essays in the Philosophy of Science, Free Press, New Yotk, 1965, P. 82-83)

وغالباً ما يتطرق بوبر إلى هذه الثنائية ، التي يبدو أنها تشمل بنظره التقابل بين الحياة العامة والحياة الخاصة . « أما السؤال : كيف اكتشفت نظريتك للمرة الأولى » ؟ . فهو يتعلق بمسألة خاصة للغاية ، بعكس السؤال : كيف تثبّت من صحة نظريتك » ؟ .

(K. R. Popper, Misère de l'historicisme [trad. H. Rousseau] Plon, Paris, 1956, P. 132)

أو ايضاً : « ما من شيء يشبه الطريقة المنطقية يمكننا من الحصول على الأفكار أو من إعادة بناء منطقية لهذه الأولية . وبنظري يتضمّن الاكتشاف دائماً « عنصراً لا عقلانياً » أو « حدساً خلاقاً » بالمعنى الذي يعطيه ـ برغسون Bergson» .

(K. R. Popper, the Logic of Scientific Discovery, Hutchimson and C°, London, 1959, P. 32) .

وعلى العكس من ذلك فإننا حين نحدد بصورة إستثنائية « اطار الاكتشاف » كموضوع صريح (في مقابل « اطار الحجة ») . نجد أنفسنا مجبرين على القطع مع العديد من الترسيمات السائدة في التقاليد الأصولية ـ بوصفها

وإذا كان بديهياً أنّ المتحركيات الآلية المكتسبة تسمح بنشوء بنية ابتكارية ، تستمر في الدوام ، فإننا نتحفّظ على القول بأنّ موضوع الابتكار العلمي هو متحركية آلية روحانية خاضعة لأواليات محكمة سلفاً ببرمجة منهجية تنجز دفعة ولمرة واحدة ، وذلك لأن في ذلك ما يسجن الباحث باخضاعه لبرنامج معيّن خضوعاً أعمى يستبعد إعادة النظر به أي بما يشكل شرط ابتكار برامج جديدة[2] . أما فيبر Weber فكان يقول « إنّ المنهج لا يُعتبر شرطاً لأي عمل مثمر أكثر مما يعتبر الإلمام بعلم التشريح شرطاً للسعي في السبيل الصحيح[3] »، غير أنّه إذا كان من العبث أن نأمل باكتشاف علم كيفية إقامة العلم وأن ننتظر من المنطق أن يكون أكثر من أسلوب لمراقبة العلم وهو يتحقق ، أو للمصادقة على العلم المتحقق ، يبقى « أنّ الاكتشاف قابل ، كما يشير ـ ستورت ميل stuart Mill لأن يُهذّب » ؛ أي أنّ تفسيراً يتناول منطق الابتكار يستطيع مهما كان جزئياً المساهمة في عقلنة عملية (تهذيب) وتدريب ملكة الاكتشاف .

أصول علوم الإنسان وأصول علوم الطبيعة :

تعود معظم الأخطاء التي تتعرض لها الممارسة الاجتماعية أو تُصيب التفكّر حول هذه الممارسة ، إلى تصوّر خاطىء حول أصول علوم الطبيعة وما يربطها بأصول علوم الإنسان . وهكذا فإننا نجد أنّ ما يجمع بين مذهبين في الأصول المنهجية متقابلين من حيث تأكيداتها الصريحة : ثنائية « ديلتيه » diltheyen التي لا تستطيع أن تطرح خصوصية الطريقة في العلوم الإنسانية إلا بمقابلتها بصورة لعلوم الطبيعة ، لا يُبررها سوى هم المغايرة والتمايز ؛ والمدرسة الوضعية التي تتفنن في تقليد صورة عن العلوم رسمت لغرض التقليد ، تتمثل بتجاهلها للفلسفة السديدة الخاصة بالعلوم الدقيقة . وقد قادت مثل هذه الاخطاء إلى افتعال تمايزات قسرية بين هذين المذهبين ارضاءً لأماني الإنسانوية ، أو إلى التصفيق لاكتشافاتها أو أيضاً إلى الدخول في مزاد الذرائعية التي تنسخ صورة مدرسية عن الاختيار جاعلة منها نسخة عن الواقع . غير أننا ندرك بسهولة أن المدرسة الوضعية لا تستعيد طريقة العلوم الدقيقة إلا لتمسخها دون أن تبلغ تلقائياً علماً صحيحاً يتناول أصول علوم الإنسان . والواقع أنه لمن ثوابت تاريخ الفكر أن تستخدم الطريقة الوضعية العفوية لاثبات

= تعاقباً لمراحل متمايزة ومقررة مسبقاً .
(C.F.P.E. Hamond, [ed.], Sociologists at Work, Essayson the craft of social Research, Basic Books, New York, 1964) .

(2) لتفكر مثلاً بالسهولة التي ترافق إعادة انتاج البحث دون أن يؤدي هذا البحث إلى انتاج شيء ما ، وذلك وفق منطق ما يسمى : pumphandle research.

(3) M. Weber, Essais sur la théorie de la science (frad, Jfreund), Plon, Paris, 1965, P 220.

الطابع الذاتي ، الذي لا ينفك عن الوقائع الاجتماعية وعن عدم قابليتها للمعالجة بطرق العلوم الدقيقة . ولقد لاحظ « هايك » Hayek أنّه غالباً ما لم تكن المناهج التي استخدمها الباحثون أو العلماء ، مأخوذين بعلوم الطبيعة ، بالضرورة تلك التي ينهجها العلماء في ميدانهم المخصوص ، بل تلك التي خُيّل لهم أنهم يستخدمونها »[4] . ثم أنه استخلص مباشرة اختلاف الوقائع الاجتماعية عن وقائع العلوم الفيزيائية من حيث إنها معتقدات وآراء فردية » ولذلك يمتنع أن تحدد وفق ما قد نكتشفه بصددها ، من خلال الطرق الموضوعية العائدة للعلم أي وفق ما يتفكره بشأنها الشخص الفاعل[5] . وهكذا يترافق الرفض الآلي للتقليد الآلي للعلوم الطبيعية مع نقد غير موضوعي لموضوعية الوقائع الاجتماعية ، حتى إنّ كلّ جهدٍ يُبذل لحل الاشكالات التي يطرحها نقل المكتسب الأصولي من ميادين علوم الطبيعة إلى علوم الإنسان ، يبدو كإعادة تأكيد لحقوق الذات الدهرية[6] .

المنهج والغفلة عن الهدف :

علينا ، كي نتخطّى هذه المناظرات الأكاديمية والطرق الأكاديمية لتخطّيها ، أن نخضع الممارسة العلمية لتفكّر لا يتناول العلم الناجز ، العلم الصادق الذي لا بد من ارساء شروط تكامله وعناوين شرعيته بل العلم في طور التحقق . ومثل هذه المهمة ، الأصولية ، هي كناية عن اكتشاف شروط تعيين الحد بين الصواب والخطأ ، في الممارسة العلمية التي تتعرض دوماً للمتاهة (والخطأ) وذلك بالانتقال من معرفة أقل صدقاً إلى معرفة أصدق ، أو بتعبير باشلار Bachelard ، وهو الأدق ، إلى معرفة أصوب أي إلى معرفة مصححة» . تستطيع هذه الفلسفة التي ترعى النشاط العلمي بوصفه « فعلاً صراعياً لا ينفك أبداً عن العقل » أن تؤمن ، إذا ما نقلت إلى ميدان العلوم الإنسانية ، المبادىء الضرورية لتفكّر قادر على توليد الأفعال الواقعية التي تميز الممارسة العلمية الحقة ، أو على توليدها والتحكم بها وذلك من خلال تحديد المبادىء المخصوصة بعقلانية فرعية تتناسب مع علم الاجتماع . إنّ

(4) F. A. Von Hayek, Scientisme et sciences sociales, Essai sur le mauvais usage de la raison (trad M. Barre), Plon, Paris, 1953, P. 3.

(5) المرجع نفسه ص 21 و 24 .

(6) غير أنّ محاولة دوركهايم تكفي بكل ما لديها من ثقل ، لتُبيّن أنّه بامكاننا أن نخرج على الخيار الدائر بين التقليد الأعمى والنبذ الأعمى لكل تقليد : « لقد ولد علم الاجتماع في ظل علوم الطبيعة وعلى تماس حميم معها [. . .] وبديهي أن يكون بعض علماء الاجتماع الأوائل قد بالغوا بشأن هذا التقارب حتى إنهم تنكّروا لأصل العلوم الاجتماعية ولاستقلالها عن العلوم التي سبقتها . غير أنّ هذه المبالغات لا يمكنها أن تنسينا ما هو خصب ومثمر في هذه النقاط المركزية من الفكر العلمي » .
E. Durkheim, «La sociologie et son domaine scientifique» Rivista Italiano di sociollgia, tome IV, 1900, P. 127-159, reproduit in A. Cuvillier: où va La Sociologie Française? Marcel Rivière et Cie, Paris, 1953, P. 177-208).

العقلانية الجامدة التي أوحت من قبل بتساؤلات المعرفة الكلاسيكية ، تعبر عن نفسها اليوم بطريقة أسهل في إطار محاولات بعض المنهجيين الذين يميلون إلى تحويل التفكّر حول المنهج إلى منطق شكلي خاص بالعلوم .

ولكن أي تحجر دلالي يصطدم ، كما يلحظ فيرابند Feyerabend بالعثرات حينما يكون المقصود اعطاء العلة التامة التي تفسر تقدم المعرفة والاكتشافات التي تسهم بهذا التقدم »[7] .

وتدقيقاً فإنّ الاهتمام بالروابط التي تقوم بين القضايا المجرّدة خارج متن الزمان ، على حساب السبل التي أدت إلى إرساء كل مفهوم من المفاهيم أو كل قضية من القضايا ، يقود إلى الامتناع عن تقديم أية مساعدة فعلية إلى الذين يقتحمون مخاطر البحث العلمي ، وذلك عندما نخفي مجريات الأمور وراء « الكواليس » ، فلا نعلن إلا عن النهايات . والواقع أنّ الأصوليين لا يستطيعون ، غارقين في البحث عن منطق نموذجي للبحث ، التوجه إلا إلى باحث يحدد في الذهن ، وباختصار إلى باحث معصوم أي مستحيل وعقيم . أما التقيّد غير المشروط بناموس من القواعد المنطقية فقد يؤدي إلى « انغلاق مبكر » كونه يقضي، بتعبير فروید، على «مرونة التعريفات» أو كما يقول كارل هامبل Carl Hempel، على « قابلية المفاهيم الدلالية » وهي التي تشكل ، على الأقل في بعض مراحل تاريخ علم معينّ أو مسار بحث ما ، شرطاً من شروط الاختراع .

ليس المقصود هنا أن ننفي إن الصياغة المنطقية الشكلية باعتبارها وسيلة لاختبار منطق ممارسة البحث وتناسق نتائجه تظل من أنجع وسائل الضبط المنهجي / الأصولي[8] ؛ غير أنّ هذا الاستخدام المشروع للأدوات المنطقية ، غالباً ما يكون بمثابة تأمين يدفع مقابل ممارسة ميول منحرفة تبالغ بأهمية التمارين المنهجية وهي تمارين لا غاية واضحة منها سوى استعراض ترسانة الأدوات المتوفرة . ولا يسعنا ، أمام بعض الأبحاث المنطقية أو المنهجية ، إلا أن نستذكر مع ابراهم كابلن Abraham Kaplan ذلك السكير الذي حين أضاع مفتاح منزله أصرّ أن يبحث عنه تحت المصباح بحجة إنّه المكان الأكثر إنارة . [انظر : Kaplan texte N 4]* .

إنّ الصرامة التكنولوجية التي تؤسس على الإيمان بدقة منهجية تحدد دفعة ولمرة واحدة

(7) P. Feyerabend, in H. Feigl and G.Maxwell (eds), «Scientific Explanation, Space and Time», Minnesota Studies in the Philosophy of Science, Vol: III, Minneapolis, 1962, P. 31.

(8) انظر الكتاب الثالث .

* نص رقم 4 .

ولمواجهة كل ما يطرأ من وضعيات ، أي على تصوّر مجمّد للحقيقة ، أو ، تبعاً لذلك ، على اعتبار الخطأ بمثابة خرق لمعايير غير مشروطة ، إن هذه الصرامة تدخل في تضاد كلي مع ضروب من الدقة الصارمة المقيّدة بشروط مخصوصة، وهي تقوم على نظرية تعتبر أنّ الحقيقة بمثابة الخطأ المصوّب" . « لا بد للمعرفة ، يقول باشلار Gaston Bachelard من أن تتطور مع ما يُعرف » وهذا يعني أنّه من العبث أن نبحث عن منطق يقع خارج تاريخ العلم الذي هو في طور التكوّن ويتشكل قبل تكوّنه . ولا بد لنا لنتلمس أساليب البحث من أن نتفحص كيفية اشتغاله بدل أن نحتبسه داخل ناموس متحجر من الإجراءات التي لا تتفضّل بالظهور قبل الممارسة العملية إلا لأنها تحدد مسبقاً[9] . « مفتنين بكون الخطأ يبقى في إطار الرياضيات شأناً تقنياً ، يدّعي البعض تحديد الحقيقة بوصفها نتاج نشاط ذهني يراعي بعض المعايير ؛ إنّهم يريدون اعتبار المعطيات الاختبارية بمثابة مسلمات هندسية ، وهم يأملون تحديد قواعد ذهنية تلعب ما للمنطق من دور في مجال الرياضيات . وهكذا فهم يريدون انطلاقاً من اختبار محدود الوصول إلى النظرية دفعة واحدة . لم يعرف الحساب التفاضلي قواعده إلا خطوة خطوة، ولم يتضح مفهوم العدد إلا في خلال ألفين وخمسماية عام . أي إن وسائل الضبط والتدقيق لا تولد إلا كجواب عن أسئلة يتعذر طرحها مسبقاً ولا تتضح إلا في سياق التطور العلمي . إنّ الغفلة لا تذهب إلا تدريجاً وببطء . وإذا كان هذا صحيحاً في ميدان الرياضيات فحري أن يكون أيضاً في مجال علوم المعاينة ، حيث كلما نقضت نظرية فسحت في المجال لمتطلبات جديدة تستدعي المزيد من الدقة . فمحال إذن أن نطرح مسبقاً شروط الفكر الذي يتصف بالأصالة العلمية[10] .

هنا دقيقة لا بد من التوقف عندها ، وهي أن طلب الكمال المنهجي والإلحاح عليه قد يقودان إلى انحراف التنبه المنهجي عن هدفه . فبدل أن نتساءل مثلاً حول موضوع القياس أو حول ما إذا كان هذا الموضوع يستأهل القياس ، بدل أن نسأل تقنيات القياس أو نتساءل حول درجة الدقة المطلوبة والمشروعة انطلاقاً من شروط القياس المخصوصة ، أو أن نتفحّص ببساطة ما إذا كانت أدوات القياس تقيس ما نريد قياسه ، بدل كل هذا يمكننا تحت وطأة الرغبة بتحقيق فكرة الدقة المنهجية كفكرة مجردة ، أو بإظهار أنّ مثل هذه الفكرة قابلة للتحقيق ، أن نمضي قدماً مأخوذين بسحر كسر العدد إلى تحقيق هذا المثال المتناقض المتمثل بدقة قابلة لتحديد ذاتي لا ينفك عنها ، ذاهلين عما يقوله ريختي A.D. Richtie وهو « إنّ

(9) يصرح مؤلفو دراسة طويلة حول وظائف الطريقة الاحصائية في علم الاجتماع « بأنّ اشاراتهم حول إمكانية تطبيق الاحصاء النظري في البحث التجريبي لا تخرج عن نطاق المناقشة المنهجية ، فيما تبقى الممارسة دون ذلك تماماً » .
E. K. Scheuch und D. Ruschmeyer «Soziologie und Statistik»...

(10) A. Régnier, Les infortunes de la Raison, Seuil, Paris, 1966, P. 37-38.

دقة في القياس أكثر ممّا يلزم ، لا تقي من العبث أكثر من دقة غير كافية »[11] ، أو أيضاً عما يلحظه ـ كامبل Campel ـ وهو أنّ القضايا عندما تقع بين حدين معينين فتستوي من حيث صدقها ، وعندما تقع القضية المحددة تقريبياً ضمن هذين الحدين يصبح استخدام الصيغة التقريبية مشروعاً تماماً[12] . وإننا نعني أن أخلاقية الواجب المنهجي قد تؤدي ، حين تفضي إلى نوع من الجدل الكلامي حول الخطأ التقني ، ولو بصورة غير مباشرة إلى طقوسية أصولية ربما كانت صورة ممسوخة عن الدقة المنهجية أو بالتأكيد نقيض النباهة المنهجية[13] . وها هنا إشارة بالغة الدلالة ، وهي أنّ يكون الاحصاء ، كعلم يحتمل الخطأ والمعرفة التقريبية ، ويستلهم عندما يلجأ إلى سبل عادية مثل حساب الأخطاء وحدود الثقة فلسفة النباهة النقدية ، قابلاً ليصبح (زوراً) حجة « علمية »تبرر إطاعة الأداة طاعة عمياء . وكذلك حين يستدعي العلماء النظريون البحث الوضعي وما يستخدمه من أدوات مفهومية للمثول أمام محكمة تتسلح بنظرية يرفضون قياس ابنيتها ومتكوناتها بالمقارنة مع مكتسبات العلم الذي تدّعي تمثيله والوصاية عليه ، فإنهم لا ينالون مديح العلماء التطبيقيين وسناءهم إلا لما يختص به أي مشروع نظري مهما كان له من شرف وشهرة . وإذا ما سمحت الظروف الثقافية لعلماء النظرية الصافية بفرض مثالهم على العلماء الباحثين ، أي مثالهم المنطقي أو الدلالي الداعي إلى التناسق الكامل والشامل في نظم المفاهيم ، فقد يصل بهم الأمر إلى تجميد البحث وشله وذلك لما يحركون من وساوس في النفوس ، تقود إلى التفكّر بكافة الأمور دفعة ومن جميع حيثياتها وفي آن معاً ، غافلين أنّه يمتنع الوصول إلى اشكاليات أو نظريات جديدة إلا بشرط كبح هذا الطموح المستحيل ـ إلا إذا كان طموح

(11) A. D. Richtie, Scientific Method: An Inquiry into the Character and Validity of Natural Laws, Littlefield, Adams, Paterson (N.J), 1960, P. 113.
محللا هذا البحث حول « الدقة التي لا تستند إلى أصل ثابت » والتي توحي « بأن أهمية الحل تكمن بكثرة الاعداد في الرقم » يلحظ باشلار : « يصبح التدقيق بالنتيجة عندما يتخطى التدقيق بالمعطيات الاختبارية بمثابة محاولة تحديد العدم . . . وهو يذكّر بمزاح دولونغ Dulong وهو القائل في ذلك المُختبر « إنه متأكد من العدد الثالث بعد الفاصلة ، إلا أنّه متردد بشأن العدد الأول » .
(G. Bachelard, La formation de L'Esprit Scientifique, 4eme éd, Vrin, Paris, 1965, P. 214.
(باشلار ، تكوين العقل العلمي ، المؤسسة الجامعية للدراسات ـ ترجمة د. خليل أحمد خليل) .

(12) N. R. Campbell, An Account of the principles of Measurement and Calculation, Longmans, Gren and C°, london, New york, 1928, P. 186.
ويمكننا هنا أن نذكّر بالتمايز الذي كان يقيمه كورنو Cournot بين النظام المنطقي والنظام العقلاني ، وهذا ما جعله يلحظ أنّ البحث الهادف إلى تحسين سبل المنطق ، قادر على التفلت من النظام العقلاني .
(Essai sur les Fondements de mos connaissances et sur les caractéres de la critique philosopli-que, Hachette, Paris, 1851, P. 242 Sq.).

(13) قد يؤدي الاهتمام القلق بامراض الذهن العلمي إلى حالات من الهبوط كتلك التي تحدثها قراءة القاموس الطبي .

طالب متدرج أو « نبي » من « الأنبياء » ـ بأن نحكي كل شيء عن كل شيء بكلام يوفر التناسق المطلوب[14] .

مراتب العلل المنهجية

غير أنّ هذه التحليلات الاجتماعية والنفسية التي تتناول الانحراف المنهجي والشطط التنظيري ، لا تقوم مقام النقد المنهجي / الأصولي الحقيقي الذي تعتبر مدخلاً له وإذا كان ضرورياً أن نحذّر بشدة من تحذيرات المنهجيين ، فلكونها تجعلنا نتغافل ، حين تركز انتباهنا على التحكم الشكلي بسبل الاختبار ، عن أخطار هي أشد وأدهى .

إنّ المعدات والأدوات المساعدة التي يؤمنها التفكر المنهجي لفطانة الذهن وتنبهه ، وهي لا شك عالية الفعالية ، ترتد ضد هذه الفطانة نفسها عندما لا تتوفر الشروط المسبقة لاستخدامها . إن العلم المهتم بالشروط الشكلية الضرورية لتوفير الدقة للعمليات والذي يظهر من الخارج وكأنه يحقق عملانياً الفطانة المنهجية ، قد يبدو مرسخاً على الادعاء بتأمين تطبيق المبادىء والأحكام ، التي تحدد التنبه المنهجي بصورة آلية ، مما يستدعي تبعاً لذلك مضاعفة التنبه ، كي لا نقع في هذا النوع من الإنزلاق . علينا كما كان يقول ـ سوسور Saussure ـ أن « نبين لعالم الألسنية ما يقوم به حين يقوم بعمله » .[15] وأن نسأل عن ماهية ممارسة العلم أو بعبارة أدق ، أن نجهد لمعرفة ما يفعله العالم ، سواء أكان مدركاً لما يفعل أو غير مدرك . لا يعني فقط أن نطرح سؤالاً على أنفسنا حول ما للنظريات والمناهج المتوفرة من فعالية ودقة شكلية بل أيضاً أن نستنطق المناهج والنظريات من حيث نفس اشتغالها لتحديد آثار ما تفعله في الموضوعات وأيضاً الموضوعات التي تنتج عن فعلها . أما الترتيب الذي يجب أن يتبع في هذا الإستنطاق فيفرضه التحليل المنهجي بالمعنى الفعلي للعوائق المعرفية بقدر ما يفرضه التحليل الاجتماعي لما لعلم الاجتماع الراهن من مستلزمات منهجية تتحدد على أساسها تراتبية الأخطار المنهجية الأصولية وبالتالي ، الأولويات .

أنّ نطرح مع باشلار أن الوقائع العلمية تنتزع ، تبنى وتعاين يعني أنّنا نطعن في آن

(14) إنّ لبعض الكتابات النظرية التي تتناول كل ما هو معروف أو موضوع للمعرفة ، وظيفة تتمثل بالربط المسبق شبيهة بوظيفة التنبّوءات التنجيمية القادرة دوماً على هضم الحدث ارتجاعياً بعد وقوعه : « فها هنا ، يقول كلود برنار Claude Bernard ، أناسٌ يقولون في مسألة معيّنة كل ما يمكن أن يقال ، لكي يدعّموا لأنفسهم ما سيُكتشف بشأنها مختبرياً فيما بعد ، كمن يرسم الكواكب في كل مكان من السماء ليدعي فيما بعد أن الكوكب المكتشف هو الكوكب الذي توقعه » .
(Principes de médecine Expérimental.. P. U. F, Paris, 1947, P. 255).

(15) E. Benveniste, «lettres de Ferdinand de saussure á Antoine Meillet», Cahiers Ferdinand de Saussure, 21, 1964, P. 91-135).

معاً ، بصحة المذهب الوضعي الذي يختزل الفعل العلمي بالمعاينة وبصحة المذهب الاصطلاحي الذي لا يواجهه إلا بوجوب البناء المسبق للموضوع . ومن فرط ما قامت جماعة علماء الاجتماع بالتذكير بوجوب المعاينة في مواجهة كافة تقاليد الفلسفة الاجتماعية التي كان لا بد لها من أن تتخلص منها ، فإنها تميل اليوم إلى تناسي ما يحكم الأفعال العلمية من تراتب أصولي يخضع المعاينة للبناء والبناء للقطع المنهجي : أما التذكير بضرورة الحجة الاختبارية فيبقى في إطار العلوم الاختبارية نوعاً من اللغو ، طالما أنّه لم يدعّم بتفسير للفرضيات النظرية التي تؤسس التجربة الحقيقية ؛ كما يبقى هذا التفسير بدوره دون مصداقية ، طالما أنه لا يترافق مع تفسير للمعيقات المنهجية التي تتخذ في كل ممارسة علمية شكلاً مخصوصاً .

القسم الأول

القطع المنهجي

I ـ الواقعة تنتزع بمعاندة وهم المعرفة المباشرة

إنّ للتنبّه المنهجي / الأصولي أهمية خاصة في ميدان علوم الإنسان ، حيث الفصل بين الرأي العام الشائع والخطاب العلمي أصعب من أي مكان آخر . مستسلماً بسهولة للرأي القائل بأنّ الانشغال بالاصلاح السياسي والأخلاقي ، غالباً ما قاد علماء الاجتماع في القرن التاسع عشر إلى الابتعاد عن الحياد العلمي ، أو القائل بأنّ علم اجتماع القرن العشرين يبقى على الرغم من تخليه عن طموحات الفلسفة الاجتماعية ، بمعزل عن أمراض إيديولوجية من نوع آخر ، يتغافل البعض عن الاقرار ، بما لهذا الاقرار من نتائج ، بأنّ الألفة التي تربط الإنسان بمداره الاجتماعي تشكل العائق المنهجي الأول أمام عالم الاجتماع ، كونها تنتج باستمرار موهومات من المفهومات والنظم وشروطاً كافية لاعطاء هذه الموهومات مصداقية ما . إن عالم الاجتماع لا يتخلّص أبداً من الفكر الاجتماعي العفوي ، ولا بد له تبعاً لذلك من أن يقيم جدلاً ، لا هوادة فيه ، ضد البديهيات المضلّلة ، التي تؤمّن بسهولة وهم المعرفة المباشرة والخصبة في آنٍ معاً . وهو لا يستطيع ، إلا بصعوبة بالغة ، الفصل بين التصوّر والعلم ، ذلك الفصل الذي يأخذ بالنسبة لعالم الفيزياء شكل التضاد الواضح بين المختبر والحياة اليومية . ومثل هذا التضاد لا يجده عالم الاجتماع في تراثه النظري كما إنّه لا يجد أيضاً الأدوات التي تسمح له برفض اللغة الشائعة بما تحتويه من مفردات عامة رفضاً قاطعاً .

I ـ 1 المفردات الخام وتقنيات القطع :

تبدو الآراء الأولية بوصفها آراء تقوم بمصالحة الوعي الشائع مع ذاته ، مقترحة تفسيرات تصلح لأية واقعة مهما كانت متناقضة ، بمثابة توليفة من الاحكام المتبدّلة الاستخدام المنتظمة انتظاماً موهوماً. تكتسب هذه المفردات الخام، هذه والتصورات

الرسمية المكثفة المتشكلة خلال الممارسة ومن أجل الممارسة » ، بداهتها وسلطتها ، كما يلحظ دوركهايم ، من الوظائف الاجتماعية التي تقوم بها . [E. Durkheim, Texte No5] إن سلطان هذه المفردات الشائعة بالغ القوة ، ومن هنا لا بد من الاستعانة بجميع التقنيات المتوفرة لانجاز القطع المنهجي ، الذي غالباً ما يحكى عنه ولا يعمل به . وهكذا فإنّ لنتائج التقدير الإحصائي فائدة سلبية ، على الأقل ، وهي أنّها تحدث بلبلة في الانطباعات الأولى . [P. F. Lazarsfeld, Texte No6] . وكذلك لم يرَ البعض تماماً وظيفة القطع المنهجي التي يقرنها دوركهايم بالتحديد المسبق للموضوع ، وهو يعتبره بمثابة بناء نظري مؤقت يهدف قبل أي شيء إلى « استبدال مفردات الفهم الشائع بمفهوم علمي أولي[1] » [M. Mauss, texte No7] .

والواقع أنّه بقدر ما تشكل اللغة العادية أو بعض الاستخدامات العلمية للمفردات العادية « المسرب » الرئيسي للتصورات الشائعة في المجتمع ، فإنّ النقد المنطقي والمعجمي للّغة الشائعة هو الذي يؤمّن الشرط المسبق والضروري لصياغة المفاهيم العلمية صياغةً محكمة . [J.H. Goldthorpe et D. Lockwood, texte No8]. ولأنّ عالم الاجتماع يدخل ، عندما يعاين موضوعه في علاقة مع هذا الموضوع لا تكون أبداً ، من حيث أنّها علاقة اجتماعية ، من سُنخ المعرفة الصافية ، تبرز المعطيات أمامه كهيئات حيّة ، فريدة ، أو بكلمة ، إنسانية إلى حد بعيد ، وهي هيئات تميل دائماً إلى أن تفرض نفسها كمتكوّنات موضوعية . أما التحليل الإحصائي فيفتت الكليّات العيانية الجليّة من حيث ظهورها للحدس ويستبدلها بمجموعة من المعايير المجردة التي تحددها علمياً ـ المهنة ، الدخل ، مستوى التعليم . . . ـ ، وهو يحول أيضاً دون الاستقراءات العفوية التي تقوم ، وكأنما بفعل هالة تتسع دوماً ، إلى تعميم ميزات بعض الأفراد النموذجيين ، وهم الأكثر تمثيلاً في الظاهر ، على طبقة كاملة من الناس ؛ وأخيراً فإنه يتيح ، عندما يمزّق شبكة العلاقات التي تنعقد باستمرار أثناء الممارسة والتجربة ، بناء علاقات جديدة تستطيع أن تخرج عن المألوف ، أن تفتح البحث على علاقات من مرتبة أعلى ، تؤمّن لها ما يكفي من العلل .

● نص رقم 3 .

(1) P. Fauconnet et M. Mauss, article «Sociologie», Grande Encyclopédie Française, Txxx, Paris, 1901, P. 173.
وليس صدفة أن يتجاهل أولئك الذين يريدون أن يمحوا عند دوركهايم وتحديداً في نظريته حول تعيينه للمؤشر ، (انظر مثلاً :
[R. K. Merton, Eléments de Théorie et de méthode sociologique [trad. H. Mendras], 2e éd. augmentée, Plon Paris, 1965, P. 61].
أصل النهج « العملاني » ، وظيفة القطع التي كان دوركهايم يراها في التحديد : وبالفعل فإن العديد من التحديدات التي تسمّى « عملاتية» ليست سوى توضيب شكلي ، مضبوط منطقياً ، للأفكار الشائعة .

وباختصار لا يختزل الابتكار إلى قراءة للواقع ، مهما كان هذا الواقع مضطرباً ، كونه يفترض دوماً القطع مع الواقع والانقطاع عن الهيئات التصورية التي يقدمها . أما التشديد على دور الصدفة في الاكتشاف العلمي على طريقة « ميرتون » Robert K. Merton في تحليله لما يسمّيه Serendipity ، فقد يعرّضنا إلى ايقاظ التصورات الأشد سذاجة التي يُلخصها مَثَلُ تفاحة « نيوتون » Newton : إذ يفترض فهم واقعة غير منتظرة ، على الأقل ، تصمياً على التنبه المنتظم لما هو مفاجىء وغير منتظر ، فيما لا تنفك قدرة هذا الفهم على الكشف ، عن فطانة وتماسك نسق الأسئلة الذي يضعه (هذا الفهم) على بساط البحث [R.K. Merton, texte No9]* .

نحن نعلم أن الفعل الإبداعي الذي يقود إلى حل مسألة حسية ـ حركية أو مجردة ، لا بد من أن يحطّم العلاقات الأشد ظهوراً بما هي الأشد ألفة ، وذلك لكي يُبرز النسق العلائقي الجديد القائم بين العناصر . وفي علم الاجتماع كما في أي علم آخر ، « يقود البحث الجاد إلى وصل ما يفصله العامي وإلى تمييز ما لا يميّزه »[2] .

2 ـ I موهومات الشفافية ومبدأ اللاوعي

تبقى مجمل تقنيات القطع ، النقد المنطقي للمفردات ، التجربة الاحصائية التي تخضع البديهيات المضلّلة ، الاعتراض الحاسم والمنهجي الموجه ضد معطيات الظاهر ، عاجزة تماماً ، طالما أنّ الخُبر الاجتماعي العفوي ، لم يتلقَّ ضربة مباشرة في صميم مبدئه ، أي في صميم فلسفة معرفة الفعل الاجتماعي والإنساني التي تستند إليها . لا يستطيع علم الاجتماع أن يتشكل كعلم بالفعل ، منقطع عن الرأي الشائع إلا بشرط أن تقابل ادعاءات الخُبر الاجتماعي العفوي بمقاومة منتظمة ، تنبثق عن نظرية في المعرفة الاجتماعية تواجه انطلاقاً من مبادئها ، دقيقة بدقيقة أو نقطة بنقطة ، افتراءات فلسفة الاجتماع البديهية الأولى .

وقد يستطيع عالم الاجتماع بغياب مثل هذه النظرية أن يعلن رفضه للمفردات الحام ، ولكنه لن يبني إلا ما يشبه الخطاب العلمي منطلقاً في ذلك من الافتراضات المسبقة التي يتبناها بصورة لا واعية والتي تعود لتوّلد هذه المفردات الحام عينها . وترتكز النظرة المصطنعة المتكلفة ، وهي كناية عن تصور موهوم لأصل الوقائع الاجتماعية يوحي بقدرة

● نص رقم 4 .

(2) « مثلاً لقد جمع علم الأديان في نوع واحد بين محرّمات النجاسة ومحرّمات الطهارة ، لأنها تعتبر جميعها محرّمات . فيما ميّز بدقة وعلى العكس من ذلك بين الاحتفال (المأتمي) الشعائري وعبادة الآباء الأولين » .
(P. Fauconnet et M. Mauss, «Sociologie», Loc, cit., P. 173).

العالم على تفسير هذه الوقائع « بمجرد جهده التفكري الخاص » ، إلى وجود علم فطري متأصل في الشعور بالإلفة . هذه النظرية هي التي تؤسس الفلسفة العفوية في نطاق المعرفة الاجتماعية : إنّ نقد دوركهايم ضد «التكلّف»، والانحراف في التفسير النفسي الذاتي والاخلاقي ، ليس إلا الوجه الآخر للمسلمة التي تعتبر أنّ « للوقائع الاجتماعية ثباتاً خصوصياً ، وطبيعة ، مستقلة عن أهواء الفرد ، تتفرع عنها روابط ضرورية . [E. Durkheim, texte No 10] . ولم يقصد ماركس شيئاً مغايراً حين قال : « يعتقد البشر خلال الانتاج الاجتماعي لوجودهم ، علاقات مقدّرة ضرورية مستقلة عن إرادتهم »[3] ، [E. Durkheim, texte No 11] .

ومثل هذا التوافق في الرأي يُفسر بسهولة :[4] إن ما يمكن تسميته بمبدأ اللاوعي واعتباره شرطاً لا ينفك عن تكوين علم الاجتماع ، ليس سوى إعادة صياغة مبدأ الحتمية المنهجية في إطار منطق هذا العلم وهو مبدأ لا يستطيع أي علم أن ينتكر له دون إنكاره لذاته[5] هذا الأمر هو ما نحجبه عندما نعبّر عن مبدأ اللاوعي Non-Conscience بمفردات الوعي الباطني Inconscient ، محوّلين تبعاً لذلك مسلّمة منهجية إلى أطروحة انتروبولوجية ، وذلك أما بالعبور من الظاهر الموصوف إلى الجوهر أو بالتقريب ، انطلاقاً من

● نص رقم 5 .

(3) E. Durkheim, Compte rendu de A. Labriola, «Essais sur la conception matérialiste de l'histoire», Revue Philosophique, déc. 1897, vol. XLIV, 22^{0} année, P. 648.

(4) أما تهمة التلفيق التي، قد تستند إلى ما قمنا به من تقريب بين نصوص لماركس ، ثيبر، دوركهايم ، فقد يكون مردها الخلط بين نظرية معرفة الاجتماعي كشرط لخطاب في علم الاجتماع يتمتع بصفة علمية حقيقية ، ونظرية النسق الاجتماعي (انظر حول هذه النقطة : باشلار نص No2) أما أن يرفض البعض هذا التمييز ، فإننا نقول : إنه لا بد من التأكد ما إذا كان التنافر الظاهر الذي يرونه لا يعود إلى تمسكهم بتصور تقليدي لتعدد التقاليد النظرية ، وهو تصوّر يرفضه البعض حتى على أساس « الانتقائية المريحة » التي تسود نظرية المعرفة الاجتماعية ، وذلك حين ينقضون انطلاقاً من ممارستهم في علم الاجتماع ، بعض المتنافرات التي اصبحت طقوسية في اطار ممارسة اخرى ، أي في تدريس الفلسفة .

(5) فإذا ما بدت ظاهرة ما ، كما يقول كلود برنار ، خلال الاختبار ، كظاهرة متناقضة إلى حد يجعلها لا تتعلق من خلال حيثية ضرورية بشروط مقدّرة لوجودها ، لا بد للعقل أن يرفض الواقعة بوصفها واقعة غير علمية [. . .] فقبول واقعة ما بدون تعليل ليس سوى رفض العلم لا أكثر ولا أقل » .

(C. Bernard, Introduction á L'étude de la médecine expérimentale, J. B. Bailliére et fils, Paris 1865, chas II, S7).

(6) ولقد حرص دوركهايم ، على الرغم من كونه قد ظل سجيناً داخل إشكالية الوعي الجمعي ، نظراً لمستوى الادوات المفهومية التي توصلت إليها العلوم في عصره ، على التمييز بين المبدأ الذي يوّفر به عالم الاجتماع لنفسه ايقاعات منتظمة لا ـ واعية والحكم بوجود الوعي الباطني «المغاير للوعي » inconscient المتميّز بموصفات مخصوصة [. . .] .

(E. Durkheim, Représentations individuelles et re présentation collectives;, Reuue de

تعدد المعاني التي تحملها كلمة Inconscient ، بين خوارق الباطن ومستلزمات اتخاذ المسافة المنهجية الضرورية . [L. Wittgenstein, texte No12] .

والواقع ليس لمبدأ اللاوعي إلا وظيفة وحيدة ، وهي إزالة الوهم بأنّ للانتروبولوجيا أن تتكوّن كعلم استبطاني وأن تحدد تبعاً لذلك الشروط المنهجية التي يكون (هذا العلم) بالنسبة لها بمثابة العلم التجريبي[7] . [C. Bernard, texte No13, E.Durkheim, texte No14, F. Simiand, texte No15] النصوص رقم 6 ، 7 ، 8] .

ينبعث الخُبر الاجتماعي كل مرة بإصرار ، في حقل علم الاجتماع ، مموّهاً ، متخذاً أشدّ الأشكال شديدة الاختلاف ، فهذا يعود ، دون ريب ، إلى محاولة علماء الاجتماع التوفيق بين المشروع العلمي وبين مبدأ الحقوق الشخصية ، أي حق التصرف بحرية ووعي أو إلى كونهم حين يحجمون ببساطة عن إخضاع ممارستهم للمبادىء النظرية الأساسية الخاصة بالمعرفة الاجتماعية يقعون لا محالة في غفلة فلسفة الفعل الساذجة وعلاقة الفاعل بنشاطه اللتين يدسهما في تحليلهم الاجتماعي العفوي ، أشخاصٌ يدافعون بإصرار عن حقيقة التجربة الاجتماعية التي يعيشونها .

إن الممانعة التي يَستثيرها علم الاجتماع ، عندما يدعي إلغاء امتياز العرفان الباطني الذي تحمله التجربة، إنما تستلهم الفلسفة الإنسانوية الخاصة بالفعل الإنساني، أي هذه الفلسفة نفسها التي تقود بعض الوجهات في علم الاجتماع التي ، حين تتسلح بمفاهيم مثل : الدوافع أو « الحوافز » أو حين تفضّل الاهتمام « بالبدائل » ، décision-making, تحقق على طريقتها ، الأمنية الساذجة التي يحملها كل « فرد ـ فاعل » في المجتمع : فهذا الإنسانوي الساذج الذي يقبع داخل كل إنسان يشعر بأنّه سيد نفسه ، مالك حقيقته ومحدد

Métaphysique et de Morale IV, 1988; Sociologie et Philosophie, F. Alcan, Paris, 1924; cité = d'aprés la 3^{0}éd, P.U.F., Paris, 1967, P. 25).

(7) وهذا ما يوصي به كلود ليفي ـ ستروس ، عندما يميّز استخدام موس لمفهوم « غير الواعي » عن مفهوم يونغ Jung عن الوعي الباطني « الملىء بالرموز أو أيضاً بالاشياء الرمزية التي تشكل قاعدته أو الأصل الجوهري الذي يرتكز إليه ، وكذلك عندما يعترف لموس بفضله « في الاستعانة بمفهوم « الوعي الباطني » الذي يوّفر للوقائع الاجتماعية طابعها المشترك الجامع والمخصوص .

(C. Lévi-Strauss, «Introduction», in Mauss, Sociologie et Anthropologie, P.U.F. Paris 1950, P. xxx et xxxII».

وهو أيضاً بهذا المعنى يكتشف عند تايلور Tylor مفهوماً ما يزال غامضاً حول « الطبيعة غير الواعية للظواهر الجمعية » وهو مفهوم يؤسس علم الاثنولوجيا كعلم اصيل . . . « فحتى حين نقع على بعض التأويلات فإنها تبقى تأويلات محكومة بالتعليلات والصياغات الثانية : ولا نشك في أن العلل التي تعلل ممارستنا بردها إلى عادة ما ، أو إلى مشاركتنا في معتقد ما تبقى بعيدة تماماً عن العلل التي نستحضرها لتبرير هذه العادة أو هذا المعتقد . . .

قدره (حتى ولو أقر بأنه لا يعي محدداته أو أقداره) ، وتبعاً لذلك بأنَّ أي محاولة لتبيان أنَّ دلالة الأفعال ، مهما كانت حميمة و« شفافة » ، لا تتعلق بالفاعل ، بل بنسق العلاقات التي تتشكل بواسطتها وفي متنها ، إنما انتقاص منه ، يرده إلى انحراف النظرة « الاجتماعوية » أو « المادية » . وربما كان لهذه الأغوار الزائفة التي تعد ببلوغها مفردات « الدوافع » و « الحوافز » (وهي تختلف تماماً عن مفاهيم الأسباب والعلل) وظيفة وحيدة ، وهي انقاذ فلسفة ، الاختيار وذلك بتزيينها بأبهة علمية ، يضفيها عليها بحث يتناول الخيارات اللاواعية . وغالباً ما يحول التنقيب السطحي عن الوظائف النفسية ، كما يعيشها الناس (المبررات واشباع الرغبات) ، دون البحث عن الوظائف الاجتماعية التي تحجبها تلك المبررات والرغبات ، أي عن الوظائف التي تشكل قاعدة الاشباعات المباشرة وأصلها[8] .

لا بد لنا ، في مواجهة هذه الطريقة الملتبسة ، التي تسمح بتبادل لا متناهي لوسائط وسبل لا بأس بها بين المألوف الشائع والمألوف الشائع « العلمي » ، من أن نطرح المبدأ الثاني من نظرية المعرفة الاجتماعية وهو بمثابة صيغة إيجابية لمبدأ اللاوعي : لا يمكننا أن نختزل العلاقات الاجتماعية إلى روابط بين ذاتيات تتحرك على أساس النيّات أو الدوافع لأنها ، تنعقد فيما بين شروط اجتماعية ومواقع اجتماعية وتكون في هذا اللحاظ أشد واقعية من الذوات الفاعلة التي تؤمّن الوصلة فيما بينها . تطال الانتقادات التي وجهها ماركس إلى ستيرنر Stirner . علماء النفس والاجتماع الذين يختزلون العلاقات الاجتماعية إلى التصور الذي يكوّنه عنها الفاعلون ، وهم يعتقدون على أساس نوع من التدبر المصطنع ، أنه بمقدورنا أن نبدّل العلاقات الموضوعية ، انطلاقاً من تبديل تصور الأشخاص بشأنها : « لا يريد سانشو أن يدخل رجلان في تنازع فيما بينهما بوصفهما بورجوازي وبروليتاري [. . .] ، إنه يود أن يراهما من خلال العلاقة الشخصية التي تربط بينهما كفردين ، وهو لا يأخذ في الاعتبار أن العلاقات الفردية تصبح بالضرورة ، في إطار تقسيم العمل ، علاقات طبقية تتبلور في هذه الحيثية .

وهكذا يغدو ما يقوله مجردَ لغو يعبر عن أمنية حسنة ، يعتقد أنّه سيحققها بمجرد حث أفراد هذه الطبقات على أن يطردوا من أذهانهم فكرة تنازعاتهم وامتيازاتهم الخاصة [. . .] . . . وهكذا يصبح كافياً للقضاء على « التنازع » و « الخصوصية » أن تتغير

(8) هنا معنى النقد الذي وجهه دوركهايم لسبنسر : « ليست الوقائع الاجتماعية تحققاً بسيطاً للوقائع النفسية ، بل أنَّ الجزء الأكبر من الثانية ليس إلا امتداداً للأولى في متن المدركات الواعية . ولهذه القضية أهمية بالغة لأنّ وجهة النظر المقابلة تعرّض عالم الاجتماع في كل لحظة لأن يأخذ العلة كأثر والعكس بالعكس » .
(De la division du Travail Social, 7 éd. P.U.F. Paris, 1960. P. 341).

« الآراء » و « الارادات »[9] . تنزع التقنيات الخاصة بعلم النفس الاجتماعي بمعزل عن الإيديولوجيات « المشاركة » و « المحاورة » التي غالباً ما تكون هذه التقنيات في خدمتها ، وذلك انطلاقاً من أصولها المنهجية المضمرة ، إلى تغليب تصوّرات الأفراد على حساب العلاقات الموضوعية التي يتحركون في متنها ، والتي تؤدي إلى الرضى ، والخيبة وإلى النزاعات والطموحات التي يعيشها الأفراد ويعبرون عنها .

أما مبدأ اللا وعي فيفترض ، في المقابل ، تكوين نسق العلاقات الموضوعية التي ينخرط الأفراد في متنها ، وهي علاقات تجد التعبير المناسب عنها ، في الاقتصاد وفي مورفولوجيا الجماعات أكثر مما تجده في آراء الأفراد أو في نواياهم المعلنة . بعيداً عن أن يمكن وصف الآراء والمواقف والطموحات الفردية من توفير المبدأ الذي يفسر اشتغال التنظيم المتكوّني ، فإن فهم المنطق الذي يحكم موضوعياً هذا التنظيم هو الذي يقود إلى تفسير هذه الآراء والمواقف والطموحات . وهذا الموقف الموضوعي المؤقت الذي يشكل الشرط الضروري لادراك ما للفاعلين من حقيقة متموضعة ـ في ـ الخارج يشكل أيضاً شرطاً لفهم العلاقة المعاشة التي يعقدها الفاعلون بحقيقتهم المتموضعة في نسق العلاقات الموضوعية ، فهماً كاملاً يحيط بها[11]

(9) K. Marx, Idéologie allemande (trad. J. Molitor) in Oeuvres Philosophiques, T. IX, A. Costes Paris 1947, P. 94.

(10) إذا يجد هذا الاختزال إلى علم النفس احدى وسائله المفضلة في دراسة الجماعات الصغيرة ، وهي وحدات معزولة داخل الاجتماع العام ، أي نماذج مجردة من النشاطات وردود الفعل ، فهنا تحل الدراسة في الاطار المقلق للتنازعات النفسية بين التكتلات ، مكان تحليل العلاقات الموضوعية بين القوى الاجتماعية . يختزل سنيدر E.C.Snyder مثلاً دراسة قرارات المحكمة العليا إلى وصف للعلاقات بين تكتلات ثلاثة (واحد يغلب عليه الطابع التقدمي ، الثاني الطابع المحافظ والثالث معتدل) . تحدد فقط على أساس دراسة قرارات المحكمة العليا ، بغض النظر عن مضمونها السياسي (والشرط الوحيد لكي يشكل عدة من القضاة تكتلاً معيناً هو في « أن يميلوا بانتظام » الى اتخاذ مواقف مشتركة في مواجهة اعضاء المحكمة الآخرين) . وينجح المؤلف حين يجمع بين فضائل التجريد العلمنفسي والشكلانية العملاتية ، في اختزال مشكلة العلاقة بين تطور المجتمع وتأويل القوانين وردها إلى مسألة معرفة كيف يجري الانتقال في هذا العالم الصغير المعزول، من تكتل إلى آخر: [. . .] « كلما شاخ المرء يميل إلى المواقف المحافظة » . ولا يبقى إلا أن نلحظ الانزلاق التدريجي نحو المواقف الليبرالية ، التي ترتبط بتجدد الجسم القضائي : « العنصر الديناميكي في تطور المحكمة العليا يكمن في التحاق قضاة جدد ، وهو ما « يوسّع مروحة » مفاهيم هذه الجماعة الصغيرة في القضاة ، مما يجعل رأياً ما ، كان يعتبر ليبرالياً في 1921 يتحوّل بسهولة إلى رأي محافظ عام 1953 » .
(E.C. Snyder, «The Supreme Court as a Small Group», Social Forces, 1958, Vol 36 No3, P. 232-238).

(11) إذا كان ضرورياً من الناحية التربوية أن نشدد على مقتضى الموضوعية التأسيسي ، الذي يفرض نفسه في كل مسعى من مساعي علم الاجتماع عندما يحاول القطع مع المعرفة الاجتماعية العفوية ، فلا يمكننا مع ذلك ، أن نختزل مهمة التفسير الاجتماعي بحصرها في حدود الموضوعية : « يفترض علم الاجتماع من حيث نفس

3 ـ I الطبيعة والثقافة : الجوهر ونسق العلاقات

إن لم يكن مبدأ اللاوعي إلا الوجه الآخر لمبدأ أولوية العلاقات ، فلا بد لهذا الأخير من أن يقود إلى الطعن بمجمل محاولات تحديد حقيقة ظاهرة ثقافية ما بمعزل عن نسق العلاقات التاريخية الاجتماعية التي لا تنفك عنها .

يستمر مفهوم الطبيعة البشرية ، هذه الطبيعة الأبسط والأشد قرباً إلى الطبيعة من جميع الطبائع البسيطة ، في مقاومته لكل ما يوجه ضده من انتقاد ، متموهاً ببعض المفاهيم التي يجعل منها عملة رائجة ، « كالميول » مثلاً ، في علم الاقتصاد والدوافع في علم النفس الاجتماعي ، أو الحاجات في التحليل الوظائفي . وما تزال فلسفة الماهية / الجوهر التي لا تنفك عن مفهوم الطبيعة ، تفعل فعلها من خلال الاستخدام الساذج لبعض المعايير التحليلية ، مثل الجنس والعمر والعنصر أو المؤهلات الثقافية ، وذلك عندما تعتبر هذه الميزات بمثابة معطيات طبيعية ، ضرورية وابدية ، يمكننا ادراك فعاليتها بمعزل عن الشروط التاريخية والاجتماعية التي تكوّن (هذه الميزات) من حيث تناسبها المخصوص مع اجتماع معين أو مرحلة معينة .

يعمل مفهوم الطبيعة الإنسانية عمله كلما انتهكت قاعدة ماركس التي تحرّم « تأبيد » ما ينتجه تاريخ معيّن بتضمنه في طبيعة ما ، أو قاعدة دوركهايم التي تتطلب أن يفسر الاجتماعي بالاجتماعي وبه حصراً : [K.Marx, texte No16; E.Durkheim, texte No17]*.

تحافظ هذه الصيغة على قيمتها الكاملة ، شرط ابتعادها عن الادعاء بوجود « موضوع واقعي » متميّز فعلياً (في الخارج) عن موضوعات العلوم الإنسانية الأخرى ، أو

= بوجوده ، تخطي هذا التضاد الموهوم الذي يفتعله الذاتيون والموضوعيون ، تعسفاً فيما بينهم . ولئن كان علم الاجتماع ، كعلم موضوعي ، ممكناً ، فلأن هنا علاقات في الخارج ، ضرورية مستقلة عن الإرادات الفردية ، أو إذا أردنا ، لا واعية . (أي محجوبة عن التفكر البسيط) ، لا تدرك إلا بواسطة المعاينة والاختبار التجريبيّين . [. . .] غير أن الاتنرويولوجيا الشاملة لا تستطيع بخلاف علوم الطبيعة الاكتفاء بوصف العلاقات الموضوعية ، ذلك أنّ خُبرَ الدلالات لا ينفك عن دلالة الاختبار الشاملة ، وإنّ علم الاجتماع يلجأ ، بعيداً عن شبهة الذاتية إلى مفاهيم وسيطة بين الذاتي والموضوعي مثل : الاستلاب aliénation ، الموقف attitude وبالفعل فإن من اختصاص هذا العلم أن يلتقط الكلية ـ في ـ الخارج ، وهي تتضمن ، إلى جانب المعنى الموضوعي للسلوكات المنظّمة على اساس قواعد قابلة للإحتساب ، علاقات فريدة يعقدها الفاعلون مع الشروط الموضوعية لوجودهم والمعنى الموضوعي لسلوكهم ، وهو معنى يستحوذ عليهم بقدر ما هم يفتقرون إليه . وبكلام آخر ، بجيلنا وصف الذاتية المجعولة موضوعية إلى التجوهر الذاتي للموضوعية .

(P. Bourdieu, Un Art moyen, Ed. de Minuit, Paris 1965, P. 18-20).

* نص رقم «9» .

عن الادعاء « الاجتماعوي » بإمكانية تعليل جميع حيثيات الحقيقة الإنسانية في لحاظ علم الاجتماع ، وأيضاً بشرط تمسكها بهذا القرار المنهجي الذي يحول دون التخلي المبكر عن التفسير الاجتماعي ؛ أي إنّه لا يجوز بعبارة أخرى ، أن نلجأ إلى مبدأ تفسيري نستعيره من علم آخر ، كالبيولوجيا أو علم النفس ، طالما أن فعالية الطرق التفسيرية المخصوصة بعلم الاجتماع لم تختبر اختباراً تاماً .

وإضافة إلى أننا نخاطر حين نلجأ إلى عوامل تتعدّى من حيث تعريفها ، التاريخ والثقافة ، بجعل ما يتوجب علينا تفسيره صيغة « نفسّر الأشياء بها ، فإننا ننقاد في أفضل الأحوال ، إلى تسجيل ما يجعل المؤسسات متماثلة ، فتفوتنا ، كما يلحظ كلود ليفي ستروس خصوصيتها التاريخية أو أصالتها الثقافية : « إنّ فرعاً علمياً يتخذ من تحليل أو تأويل التمايزات هدفه الأول إن لم يكن الوحيد ، يوفر على نفسه مواجهة جميع المعضلات كونه لا يأخذ في الحسبان إلا المتشابهات ؛ ولكنه يفقد والحال هذه ، مجمل الوسائل التي تتيح له التمييز بين العام الذي يبتغيه و « العامي » المبتذل الذي يكتفي به »[13] . [M. Weber, texte No18] .

غير إنه لا يكفي أن تظهر الميّزات المحمولة على الإنسان الاجتماعي ، من حيث شموليته ، كترسبات أو كثوابت منتزعة من خلال تحليل للمجتمعات العيانية لكي تستبعد تلك « الفلسفة الجوهرية » استبعاداً حاسماً ، وهي التي تكتسب الجزء الأكبر من سحرها من هذا الشعار القائل إنّ « لا جديد تحت الشمس » .

إننا لا نفتقد عند باريتو Pareto ولاحق عند الودفيغ فون مايزس Ludwig von Mises مثل التحليلات ، التاريخية بظاهرها ، التي تكتفي بالإشارة إلى مبادىء تفسيرية لا تشم رائحة الاجتماع ، وتتخذ أسماء علمية ـ اجتماعية ، مثل : « الميل إلى تشكيل روابط اجتماعية » ، « الحاجة إلى اظهار المشاعر من خلال الأفعال » ، الحقد ، حب الظهور ، أمم الحاجات ، أو سلطان الليبيدو .[L.von Mises, texte No19] وإننا لن نفهم كيف يمكن لعلماء الاجتماع أن يتنكروا لأنفسهم حين يعطون دون مبرر ، تفسيرات يفترض أنّ لا يقبلوا بها إلا في حالة اليأس ؛ إننا لن نفهم هذا التنكّر للذات إن لم نعِ أنّ اغواءات التفسير على أساس الآراء المعلنة تتكشف هنا وتشتد متضافرة مع الانجذاب الأصلي المتأصل نحو

(13) وإننا نرتكب معصية ضد العقل العلمي الاجتماعي حين نعزو التشوت (الترجيحي) بين الافراد إلى اختلاف في القابليات الطبيعية ، طالما أننا لا نستطيع أن نثبت تماماً بأنه لا يمكن رد هذا الاختلاف إلى تفاوت مشروط اجتماعياً .

(14) C. Lévi-Strauss, Antropologie Structurale, op. cit,.

تأويل الأشياء بردها إلى البسيط ، هذا التأويل الذي لم يبِ باشلار عن فضح « عقمه المنهجي » .

4 ـ I المعرفة الاجتماعية العفوية وسلطان اللغة :

إذا كان علم الاجتماع علماً كغيره يواجه صعوبة مخصوصة ليكون كغيره من العلوم ، فذلك يعود في الأساس إلى العلاقة المخصوصة التي تقوم بين التجربة العلمية والتجربة الساذجة التي تطبع مدار الاجتماع وأيضاً بين التعبيرات الساذجة والتعبيرات العلمية العائدة لهاتين التجربتين . والواقع أنه لا يكفي أن نرفض موهوم الشفافية أو وهمها أو أن نوفر لأنفسنا المبادىء القادرة على القطع عن هوسات (الافتراضات المسبقة) المعرفة الاجتماعية العفوية لكي نتخلّص من البناءات الموهومة التي تقدمها لنا .

« إرث من الكلمات ، إرث من الأفكار » ـ كما يصيغ برانشفيك Branschvieg أحد عناوينه ـ يختزن الكلام المألوف ، الذي ينحجب وراء طابعه الأليف في مفرداته وقواعد نحوه ، فلسفة كاملة تحتضن الاجتماعي مثلما تحتضن الحنطة الحياة ، فلسفة متحفزة دوماً لتنبعث من الكلمات الشائعة أو من العبارات المعقدة المركبة من هذه الكلمات التي لا يستطيع عالم الاجتماع أن يتلافى استخدامها . تتمكن المفردات الخام عندما تتقدم محتجبة بمظاهر الصياغة العلمية من شق طريقها في متن الخطاب الاجتماعي دون أن ينتقص رغم ذلك من مصداقيتها ، وهي مصداقية تكتسبها من الأصل الذي تتفرع عنه : لذلك تبقى التحذيرات من عدوى المعرفة الاجتماعية العفوية ، مجرد تعاويذ ، إن لم تترافق مع جهد يؤمّن للتنبّه المنهجي سلاحاً يتفادى به عدوى المفردات الخام التي تصيب المفاهيم . إنّ الطموح الذي يريد إهمال اللغة الشائعة أو ببساطة استبدالها بلغة تصل إلى الكمال ، قد يؤدي إلى إغفال الذهن عن تحليل أشد الحاحاً ، يتناول منطق اللغة الشائعة : وحده هذا التحليل يمكنه أن يوّفر لعالم الاجتماع ، أداة تعيد تحديد المفردات الشائعة ضمن نظام من المفاهيم الواضحة التحديد ، المشذبة باستمرار ، وأن يخضع للنقد تلك المقولات والمسائل والرموز التي تستعيرها اللغة العلمية من اللغة الشائعة ، وهي قد تندس ثانية في كل لحظة متنكرة وراء لغة علمية ذات تشكّل صوري صارم . « تسمح دراسة الاستخدام المنطقي لمفردما ، كما يقول ويتجنستاين Wittgenstein ، بالتخلّص من سطوة بعض العبارات النموذجية [. . .] هذه التحليلات تحاول أن تبعدنا عن التعسفات التي تجعلنا نعتقد بأنّه لا بد للوقائع من أن تأتي متطابقة مع ما يزدهر في كلامنا من صور[14] ، وإننا حين لا نخضع

(14) L. Wittgenstein, Le cahier bleu et le Cahier brun (trad. G. Durand), Gallimard, Paris, 1965, P. 89.

الكلام الشائع ، وهو الأداة الأولى « لبناء عالم الأشياء / الموضوعات »[15] لنقد منهجي ، نحاط بأن نجعل من الموضوعات المركبة سلفاً في اللغة الشائعة أو بواسطتها ، مسلمات بديهية . ويبقى هم التوصل إلى الدقة في التحديد ، هماً باطلاً أو مخادعاً ، طالما أنّ المبدأ الجامع بين الأشياء / الموضوعات المخضعة للتحديد لم يخضع هو أيضاً للنقد[16] .

يقع علماء الاجتماع الذين يبنون اشكاليتهم العلمية بكل بساطة من ألفاظ تستعار من المفردات المتداولة ، تحت وطأة اللغة التي تُزودّهم بموضوعاتهم ولو ظنوا أنهم لا يخضعون إلا لما هو « معطى » «donne»[17] وأولئك هم أشبه بالفلاسفة الذين ينجرون إلى الخوض في ماهية « اللعب » بحجة أنّ اللغة الشائعة لا توفر إلا إسماً واحداً لألعاب الأطفال والألعاب الأولمبية وألعاب القوة ولعبة الكلمات المتقاطعة » . ولا تعتبر التقسيمات التي ترسمها اللغة الشائعة البناءات المسبقة الوحيدة التي تبقى غير واعية وغير قابلة للتحكم ، وهي بناءات قد تندس (في أية لحظة) في متن خطاب علم الاجتماع ، من هنا فإنّ تقنية القطع التي تتمثل بالنقد المنطقي للمعرفة الاجتماعية الشائعة تجد أداة لا بديل لها ، في علم تشخيص أمراض اللغة المألوفة ، الذي يرسم لنا ويتجنستاين Wittgenstein في كتاباته خطوطه الأولى[18] . [M. Chastaing, texte No20]* . وقد يعطي نقدّ كهذا لعالم الاجتماع وسيلة يزيل بها

(15) Cb. E. Cassirer, «le langage et la Construction du monde des objects», Journal de Psychologie normale et pathologique vol 30, 1933, P. 18-44; et The influence of longuage Upon the Developpement of Scientific Thoughr», the Journal of Philosophy, vol, 33, 1936, P. 309-327.

(16) يكمل شاستينك M. Chastaing نقد ويتجنستاين Wittgensteim للعبة المفاهيم التي يقود إليها اللعب بكلمة « لعب » : « اللعبة التي يلعبها الناس ليست كلعبة مؤسساتهم . وهم لا يلعبون على الالفاظ كما يلعبو دورهم على خشبة المسرح . . .

(Chastaing, «Jouer n'est pas jouer» Journal de psychologie normale et pathologique, No3, Juillet-Sept. 1959, P. 303-326).

(17) منتقدا مخطط المعاينة العام الذي يقدمه سينيوبوس Seignobos باعتباره ملخصاً لمجمل الأسئلة التي توضع بغض النظر عن موضوع الدراسة ، كتب سيمياند F. Simiand : يتضح أنه قد تم اعداد هذه اللوحة التي تقسم الظواهر الاجتماعية على اساس ما توحي به العادات التقليدية من افكار مبسطة ، وذلك من خلال رصف الفئات التي تحددها اللغة المبتذلة والافكار الشائعة ، دون أية نظرة نقدية لهذه الفئات من حيث طابعها السطحي أو من حيث عدم انطباقها على المجتمع الراهن . وهي تبدو غائبة تماماً عن الاجتماعات الأخرى . . . ودون أي اهتمام فعلي بتصنيف الظواهر في فئات تُحدد علمياً ، أي في فئات تساعد على تبيان أو إثبات العلاقات الراسخة بين الظواهر . . . » .

(F. Simiand, «Méthode historique et Science sociale», loc, cit, P. 38).

(18) والواقع إنّ معظم استخدامات كلمة لا وهي تقع في الاستدلال الزائف القائم على مفهوم « الجواهر الباطنية » وهو استدلال يقوم ، كما يقول ويتجنستين ، على أساس انتزاع الكلمات من اطرها الاستعمالية لتحميلها دلالة جوهرية . L. Winttgensteim, texte No12, P. 164, 165)

* انظر رقم « 10 » .

الغشاوة الدلالية [Fringe ...] [كما يقول وليام جايمس William James] التي تحيط بالكلمات ... بشكل واسع ويتمكن تبعاً لذلك من التحكم بالمعاني العائمة العائدة لكافة الاستعارات بما فيها تلك التي تبدو ميتة في الظاهر ، والتي يُخشى أن يوضع النصاب الذي يماسك خطابه في مرتبة مغايرة لتلك التي يدعي تسجيل عباراته ومصطلحاته في متنها .

وهنا بعض تلك الرموز التي يمكننا تصنيفها على أساس ما تشير إليه من نظم بيولوجية أو آلية أو ما توحي به من فلسفات مضمرة كامنة في الاجتماعي : توازن ، ضغط ، قوة ، توتر ، انعكاس ، جذر ، جسم ، خلية ، افراز ، نمو ، مخاض . . . وقد تُشيع هذه الرموز ، التي غالباً ما تؤخذ من المدار الفيزيائي أو البيولوجي ، مشتركاً بالاستعارة أو الكناية ، فلسفة لا تتناسب مع الحياة الاجتماعية أو إنها قد تحبط الباحث وتبعده عن التفسير المخصوص ، حينما تقدم له ، بكلفة زهيدة ، ما يشبه ، في ظاهره التفسير[19] . [G. Canguilhem, texte No21] .

وهكذا يمكننا إذا ما حللنا ذهنية عالم الاجتماع من زاوية التحليل النفسي ، أن نجد في العديد من الأوصاف التي تعطى للمتحركية الثورية ، مثل الانفجار الناتج عن الظلم . . . صورة آلية بالكاد قد تبدلت لتحمل دلالة اجتماعية . أما الدراسات حول الانتشار الثقافي فغالباً ما تلجأ هي الأخرى ، بصورة لا واعية ، إلى نموذج نقطة الزيت ، لتعلل مساحة أو إيقاع انتشار خاصة ثقافية معيّنة . وإننا ربما نسهم بتنقية الذهنية العلمية إذا ما حللنا تحليلاً ملموساً منطق ووظائف الرواشم Schèmes مثل « تغير المقياس » ، الذي نسمح لأنفسنا انطلاقاً منه بأن ننقل ، إلى مرتبة المجتمع الشمولي ، معاينات أو قضايا لا تصلح إلا في مرتبة الجماعات الصغيرة . أو مثل مخيال « اللعبة » أو « المؤامرة » الذي لا يستند في النهاية إلا إلى وهم الشفافية ، موحياً بعمق مزيّف من خلال رد الأمور إلى باطنها ، مانحاً نوعاً من الإرتياح العاطفي من خلال فضحه المزعوم للذين يختفون وراء « اللعبة » ، أو أخيراً مثل مخيال « التحكم عن بعد » الذي يقود إلى التفكر بوسائل الاتصال الحديثة انطلاقاً من مقولات الفكر السحري[20] .

(19) وليس هنا سوى تعامل بالمثل : فإذا كان علم الاجتماع قد عانى من الاستيراد غير المضبوط للرموز والصور المخيالية فإن البيولوجيا كانت قد اضطرت هي أيضاً في مرحلة سابقة إلى تنقية مفاهيمها ـ كمفهوم « الخلية » و « النسيج » ـ من دلالاتها الأخلاقية والسياسية ، وهذا أيضاً لم يكن أمراً سهلاً .

(20) هكذا يُبيّن شومسكي N. Chomsky أن لغة سكينر Skinner ، الذي لا يستخدم المصطلحات التقنية إلا مجازاً ، تبدو غير متماسكة عندما نخضعها إلى نقد منطقي وألسني .
(N. Chomsky, compte-rendude B. F. skinner, verbal Behevior, language vol. 35, 1959, P. 26-58).

إن معظم هذه التصورات الإستعارية تبقى مشتركة بين كلام العامي وخطاب العالم . وهي تكتسب بفعل هذا الإشتراك فعالية شبه تفسيرية ، وكما يقول إيفون بيلافال Yvon Belaval « إذا كانت تقنعنا فلأنها تجعلنا ننزلق أو نترجّح بغفلة منا بين الصورة والفكرة ، بين الخُبري والمجرد الذهني ، تنقل اللغة خلسة ، من خلال تحالفها مع المخيّلة يقين الصدق الإحساسي إلى مرتبة تيقّن الصدق المنطقي »[21] وتبدو هذه المخيالات (الرواشم) بعد أن تحجب أصلها المشترك وراء أبهة الأرُغة العلمية وكأنها لا تُقاوم ، إما لأنها تستحضر دفعة تفسيرات شاملة وتوقظ فينا التجارب الأليفة الأقرب إلينا مثل كلمة تبدّل Mutation التي لا توحي غالباً سوى بتجربة ساذجة نعيشها عندما نواجه شيئاً غريباً . . . وإما لأنها تعيدنا إلى فلسفة التاريخ العفوية وهي تشبه في ذلك مخيال « الدورة » عندما يكتفي بالإيحاء بتوالي الفصول ، أو المخيال الوظائفي الذي لا مضمون له إلا « الدراسة من أجل » والذي يعبر عن غائية ساذجة ؛ وإما أخيراً لأنها تتلاقى مع مخيالات علمية تمَّ تبسيطها ، كمفهوم البنيان الاجتماعي المقترن بصورة مضمرة للذرات المتماسكة . ولقد لاحظ Duhem « دوهم » فيما يتعلق بالفيزياء أن العالم يتعرض دائماً لأن يسترجع عبر بديهيات الرأي الشائع قاذورات النظريات السالفة التي تخلى العلم عنها . ولما كانت جميع الظروف تؤاتي المفاهيم والنظريات الاجتماعية لتعبر إلى ميدان الحياة العامة ، يتعرض عالم الاجتماع أكثر من أي عالم آخر ، « لأن يستعيد من مخزون المعارف الشائعة ، ليردها إلى العلم النظري ، قطعاً سبق لهذا العلم أن أودعها فيه »[22] [G. Bachelard, texte No22].

ولا نشك في أن الدقة العلمية لا توجب رفض جميع المخيالات التي تلتقط الاتحاد التماثلي بين الأشياء analogie وتساهم في التفسير والإحاطة ، كما يشهد بذلك استخدام الفيزياء الحديثة لبعض النماذج ـ حتى الآلية منها ـ لأغراض تعليمية تربوية أو كشفية خبرية Heuristique ، وهو استخدام يشترط في أي حال التبصّر والمنهجية[23] . وكما أنّ العلوم الفيزيائية قد اضطرت إلى أن تقطع بحزم صلتها بالتصورات الأحيائية للمادة وللتأثير بها ، فلا بد للعلوم الاجتماعية من اجراء « قطيعة منهجية / أصولية » ، قادرة على التمييز بين التأويل العلمي والتأويلات المصطنعة أو التجسيدية للمتحركية الاجتماعية : وحدة إخضاع المخيالات المستخدمة في التفسير الاجتماعي لمحك التبيين الكامل[24] يجنبنا العدوى

(21) Y. Belaval, Les philosophes et leur langage, Gallimord, Paris, 1952, P. 23.
(22) P. Duhem, la théorie physique, son objet, sa structure, M. Riviére, Paris, 1914, 2,ed. revue ... gmenteé, P. 397.
(23) ... Livre II, première partie (à paraître).
(24) يستطيع علم الاجتماع أن يتسلّح للقيام بهذا الضبط الدلالي ليس فقط بما يسميه باشلار علم نفس تحليلي

التي تبقى معرضة لها أشد المخيالات نقاءً ، كلما انجذبت من حيث بنيتها إلى المخيالات الشائعة [P.Duhem, texte No23] .

ولقد بيّن باشلار كيف أن آلة الخياطة لم تخترع إلا حين توقف مبتكرها عن تقليد الحركات التي تقوم بها الخيّاطة : وإنّنا لا نشك في أن ها هنا أمثولة كبرى قد ينتزعها علم الاجتماع من أصول علوم الطبيعة ، إذا ما أصر في كل لحظة على أن يثبت من كونه يصنع فعلاً آلات خياطة بدل أن يقلدّ إيماءات الممارسة الساذجة .

5 ـ I اغواءات « النبوة » :

يضعب على عالم الاجتماع أكثر من أي عالم آخر أن يخرج من موهومات الشفافية فيبتعد نهائياً عن المفردات الخام كما أنه يجد نفسه مضطراً للإجابة عن أمهّات القضايا الخاصة بالحضارة ومستقبلها ، وهو يندفع تبعاً لذلك إلى إقامة علاقة مربكة مع جمهور لا يمكن تقليصه أبداً إلى زمرة الأتراب ، وهي علاقة تقترب من تلك التي تربط « النجم » بجمهوره أو « النبي » باتباعه . من هنا يتعرض عالم الاجتماع أكثر من أي متخصص آخر إلى تقييم جمهور غير المتخصصين الذي يأتي ملتبساً ومتناقضاً ، وهو جمهور يشعر نفسه مخوّلاً لدعم التحليلات التي يطرحها علم الاجتماع ، خاصة عندما توقظ فيه هوسات (الافتراضات المسبقة) المعرفة الاجتماعية العفوية ، وهو يميل تبعاً لذلك إلى التشكيك بصدقية هذا العلم أو إلى عدم تصديقه إلا بقدر ما يصبح رديفاً للمألوف[25] والواقع أنّ عالم الاجتماع عندما يتبنى موضوعات التفكر الشائع ، أو التفكر الشائع بهذه الموضوعات ، يفقد أسس مواجهة البداهة الشائعة التي تقول بأنّ لكل امرئ أن يتكلم بشأن كل ما هو إنساني أو أن يحكم على أي خطاب يتناول هذا الإنساني حتى ولو كان خطاباً علمياً . ولما لا يشعر كل واحد أنّه عالم اجتماع عندما تتواطأ تحليلات « عالم

= للمعرفة أو بما يقتصر على المنطق والألسنية ، بل أيضاً بعلم اجتماع يدرس الاستخدام الاجتماعي للرموز التأويلية للاجتماعي .

(25) إن التأكيد بأن لكل إنسان أن يتناول بلغة متداولة ، موضوعات شائعة في الظاهر يدعي علم الاجتماع احتكار معرفتها ، هو الذي يفسر ، كما يلحظ برغر B. M, Berger ، التحفظات العدائية ضد اللغة المخصوصة بعلم الاجتماع ، أي حق هذا العلم بلغة باطنية : « لا يغتاظ العوام عندما يواجهون لغة التقنية الخاصة بالرياضيات أو بالعلوم الفيزيائية والطبيعية كونهم يتقبلون وكأنما بفعل إيمان [. . .] أن « الأرغنة » التي لا يفهمونها تنطبق على مجال خاص يتطلب معالجة مخصوصة » ، وبالعكس فإنّ علماء الاجتماع « عندما يدعون أن موضوعهم مخصوص » بالعلاقات الاجتماعية ، أو « بالمجتمع » فإنهم لا يطالبون بموضوع محدد بل بمجمل التجربة الإنسانية » . . .

(Sociology and the intellectuals: an Analysis of a Stéréotype), Antioch Review, vol 17,57,277.

الاجتماع » كياً ، مع ثرثرة الحياة اليومية ، أو عندما لا يتبقّى شيء يفصل بين خطاب المحلل وما يحلله من كلام ، سوى ما يرسمه « المزدوجان » من حدود هشة[26] .

وليس صدفة أن تستخدم راية « الإنسانوية » ، التي يتصالح في ظلها الذي يعتقدون أنه يكفي أن يكون الإنسان إنسانياً لكي يكون عالم اجتماع ، مع أولئك الذين يأتون إلى علم الاجتماع ليشبعوا شغفهم الإنساني الشديد بما هو إنساني ؛ ليس صدفة أن تستخدم كشعار تنضوي تحته التيارات التي تقاوم علم الاجتماع الموضوعي سواء ، أكانت تستلهم مشروعيتها من موهومات إشعاع « الإنساني » أو شفافيته ، أو من كلام عن الحقوق الدهرية للفاعل الحر المبدع . وقد يقع عالم الاجتماع الذي يتقرب من موضوعه أو يتحد معه في شرك المجاملة المتواطئة مع الدعوات الأخروية التي ينتظرها الجمهور ، اليوم ، من « العلوم الإنسانية » ، التي من الأفضل تسميتها علوم الإنسان . عندما يقبل عالم الاجتماع بتحديد موضوعه ومآرب خطابه وفقاً لطلب جمهوره جاعلاً من علم الإنسان (الإناسة) نظاماً من الأجوبة الشاملة عن الأسئلة الكبرى حول الإنسان ومصيره ، ينصّب نفسه « نبياً » ، وإن تبدل أسلوب « رسالته » بتبدل موقعه ، فهذا « نبي صغير مفوض من قبل الدولة » ، يستجيب وكأنه العليم الحكيم لتساؤلات طلابه في مجال الخلاص الثقافي والحضاري أو السياسي ، وذاك يحاول من خلال السياسة النظرية التي يضعها رايت ميلز Wright Mills بين أيدي « رجال دولة العلم » ، توحيد مملكة صغيرة من المفاهيم التي يريد بسط ملكه عليها ، أو أنه مكتفياً بدوره كنبي صغير هامشي ، يوهم الجمهور بأنّ كنوز علوم الإنسان وآخر ما توصلت إليه من أسرار ، سوف تنكشف على يديه . [M. Weber, Berger, textes No 24-25] إنّ لغة علم الاجتماع التي تلجأ دائماً ، حتى في صيغها الأشد أحكاماً ، إلى المفردات الشائعة المألوفة بعد أن تضبط دلالاتها والدقق في معانيها والتي تصبح تبعاً لذلك لغة ملتبسة تخرج عن إطار المختصين ، تصبح قابلة للاستخدامات المخادعة : إن لعبة المعاني المتعددة التي تسمح لها التجاذبات الباطنية بين المفاهيم مهما بلغت من الصفاء ، وبين المخيالات الشائعة تشجع على التفاهم الازدواجي وسوء الفهم المتفاهم عليه اللذين يؤمنان للعبة النبوة المزدوجة جمهورها المتنوّع أو المتنافر أحياناً .

إذا كان صحيحاً ، كما يقول باشلار ، « إنّ على كل كيمائي أن يقاوم الخيميائي الذي يسكنه » ، فإنّ على كل عالم اجتماع أن يقاوم النبي الاجتماعي المطالب بتجسيده من قبل جمهوره .

---

(26) نفضّل أن نترك لكل قارىء أن يجد أمثلة تُبيّن مصداقية هذه التحليلات . نص رقم «11».

إنَّ صياغة ديوانية ـ علمية في ظاهرها تتناول البديهيات الأشد قدرة على إيجاد جمهورها من « العامة » لأنها بديهيات عامة ، واستخدام لغة متعددة السجلات ، ترصف المفردات المألوفة الشائعة إلى جانب مفردات تقنية تكون بمثابة ضمانة لها ، يؤمّنان لعالم الاجتماع القناع الأمثل ليبلبل ، رغم كل شيء ، أولئك الذين لُشبع توقعاتهم ، بتجويفة كبرى من موضوعاتهم المفضلة ، مقدماً لهم خطاباً ذا باطنية مزيّفة تشبع نزوعه المفضوح إلى لعب دور النبي .

يصب « علم الاجتماع النبوي » ، تلقائياً ، في منطق يعتبر أنَّ المألوف الشائع قادرٌ على بناء تفسيراته رغم اكتفائه بترتيب فاسد للأجوبة التي يعطيها الخبر الاجتماعي العفوي لما يواجه الخُبرُ الاجتماعي العفوي من اسئلة وجودية في مواضع متناثرة : يستدعي « علم الاجتماع النبوي » عادة ، من بين التفسيرات البسيطة تلك التي تكون أشد بساطة أو تلك التي تُبنى على الطبائع البسيطة ، حتى إنَّه قد يجد في ظواهر اليفة جداً مثل التلفاز مبدأ تفسيرياً « للإنقلابات الكونية » ، « لا تكون الحقيقة ، كما يقول نيتشه ، إلا بسيطة » : أليس ها هنا أكذوبة مزدوجة ؟ أن نعيد المجهول إلى المعلوم (أو أن نفهم الغائب بالشاهد) يريح الذهن ويعطي شعوراً بالقوة . المبدأ الأول : إنَّ أي تفسير يبقى أفضلَ من غياب التفسير . وعندما يكون المطلوب التخلص من التصورات المقلقة فإننا نسعى دون تبصر إلى إيجاد سبل لتحقيقه : فأول تصور يجعل المجهول معلوماً يشبع ما يكفي من ارتياح لاعتباره صادقاً .

أن يكون هذا اللجوء إلى التأويل برد المركب إلى البسيط ، مطمئناً أو مثيراً للقلق ، أو أن يتسلح بالتعسفات المنطقية وبالاستعارات أو المقاربات والتشابهات العفوية ، فإنَّه يستمد أبداً قدرته على التفسير من التجاذبات الباطنية التي يقيمها مع المعرفة الاجتماعية العفوية . وهذا ما قصده ماركس حين قال : « إنَّ هذه العبارات (الديباجات) الأدبية الجميلة التي تضع ، من خلال التشابه ، كل شيء في كلِ شيء قد تبدو فطنة ، خصوصاً كونها توحّد المتناثر أو تؤالف بين المتنافر أما حين يرددها البعض ، وبشيء من الغرور وكأنها ذات مضامين علمية ، فإنَّها لن تخلو حينئذٍ من حماقة . فهاهنا عبارات ظريفة مخصوصة بأولئك الذين يرون الحياة وردية ، ويتكلمون في الهواء وينثرون على العلوم زهرة الخطمية »[27] .

(27) K. Marx, Fondements de la Critique de L'Economic politique, T. I (trad. R. Dangeville), Anthropos, Paris, 1967, P. 240.

6 ـ I النظرية والتراث النظري :

عندما يُعنّون باشلار منهجه « بليا لا » ، ويصنف تاريخ العقل العلمي في مرتبة التفاصل أو الانقطاع الدائم ، ينكر على العلم ، اليقين الذي يؤمنّه « ما يُكتسب نهائياً » ، ليذكّر العلم بأنه لن يتقدم إلا إذا وضع باستمرار على بساط البحث ، المبادىء التي تحكم ابنيته المخصوصة . ولكن لتفلح تجربة مثل تجربة ميكلسون ومورلي Michelson et Morley في التشكيك جذرياً بأسس النظرية ، لا بد من وجود نظرية قادرة على استثارة مثل هذه التجربة ومثل هذا الشعور بالاختلاف الدقيق الذي يظهر أثناءها . والواقع أنَّ حالة علم الاجتماع لا تتقبل هذا النوع من الومضات النظرية التي سمحت حين أصابت بالنقد أو النفي قلب نظرية علمية كانت تبدو مكتملة ، سمحت بظهور الهندسات اللاأوكليدية أو الفيزياء اللانيوتونية ؛ وعالم الاجتماع مضطرٌ أبداً ، إلى بذل جهود غامضة ، لإحداث انقطاعات متكررة تقيه اغراءات الحس المشترك ، الساذج أو العالم : والواقع أنَّه حين يستعيد الماضي النظري الذي يُعينّ اختصاصه ، فإنَّه لن يجد نظرية علمية متكوّنة بل تراثاً .

وتقود هذه الوضعية إلى إنشعاب الحقل المنهجي إلى طرفين لا يتضادان إلا من خلال العلاقات المتضادة التي يعقدانها مع التصوّر النظري نفسه : متساوين في عجزهم عن مواجهة الصورة التقليدية للنظرية انطلاقاً من نظرية علمية حول النظرية العلمية يندفع البعض كيفما اتفق باتجاه ممارسة تدعي إيجاد أصلها النظري في ذاتها ، فيما يستمر أصحاب الجماعة الثانية بإقامة علاقة تقليدية مع التراث ، هذه العلاقة التي اعتاد المثقفون نسجها مع نواة/أصل Corpus حيث تحجب المبادىء المعلنة الافتراضات المسبقة التي يشتد خفاؤها كلما اشتد تجوهرها ، أو حيث لا يمثل التناسق الدلالي أو المنطقي سوى التعبير الظاهر عن خيارات متطرفة تتأسس على فلسفة الإنسان والتاريخ بدل أن تتأصل على قاعدة نسق من المسلمات التي يُبنّيها الوعي[28] .

(28) يمكننا أن نجد وسيلة لنقيس درجة المصداقية العلمية التي تتمتع بها نظرية عامة حول الاجتماع ، على أساس التمايز الذي يقوم ، حسب برائويت R. B. Braithwaite بين نسق من العلاقات العلمية ونسق من المبادىء الأخلاقية : « ها هنا اختلاف منطقي بين التراتبين : فبقدر ما نصعد في المراتب العلمية ، تصبح القضايا أشد واكثف بحيث إنَّها تعبر عن المزيد من الأشياء . وبقدر ما نصعد في مراتب الغايات ، تنحو القضايا نحو المزيد من الضعف بحيث إنَّها تعبر عن أشياءَ أقل [. . .] ومرد ذلك أنَّ السنّة العلمية تكون عندما تقع في مرتبة دنيا نتيجة منطقية لتفسير من مرتبة أعلى ، فيما يكون السعي نحو الغاية (ب) ذات الافق الواسع نتيجة منطقية للسعي نحو غاية (أ) ذات أفق أضيق . [. . .] بحيث إنَّنا بقدر ما نصعد في المراتب تكتسب الغايات من حيث مضامينها إلى حد فقدانها أي رسم محدد » . ومن السهل أن نُبيّن أن عدداً من النظريات الاجتماعية يعيدنا إلى مُثُلٍ عليا غير قابلة للتقصي أو للتحديد مثل « الاوديمونيا » عند أرسطو أو السعادة عند ميلز Mills .

أفلا يتصدّى الذين يجهدون في جمع ما تركه « الآباء الأولون » من نظريات في علم الاجتماع ، لمهمة تشبه ما قام به « فقهاء » القرون الوسطى الذين جمعوا في مجاميعهم الضخمة ما تركته «المراجع» ـ آباء الكنيسة أو الأصول الشرعية ـ من حجج ومسائل ؟[29] أم هل يتفق علماء الاجتماع من « المنظرين » المعاصرين مع وايتهيد Whitehead وهو القائل : « بأن على أي علم أن ينسى مؤسسيه » ؟ يبقى أنّ ما يستخلصه هؤلاء العلماء هو أقرب مما قد يظنه البعض إلى مجاميع القرون الوسطى : فهل أن معيار المتراكمية الذي تضحي هذه المجاميع من أجله يختلف عن كونه تأويلاً جديداً على قاعدة تقليد ثقافي آخر ، للمبدأ السكولاستي الذي يقضي بالجمع بين المتنافرات ؟ لم يكن أمام علماء اللاهوت إلا أن يلحظوا شيوع التنافر بين آراء المراجع ، أو حتى بين مقاطع المؤلّف الواحد . أما الحل الوحيد فكان القبول بالمتنافر رغم كل شيء ، ثم تأويله وإعادة تأويله إلى ما لانهاية ، أي إلى أن تتوحد المتنافرات ، وإن هذا ما يقوم به الكلاميون على الدوام »[30] .

وهنا يكمن مثلاً جوهر المنطق الذي يحكم « نظرية » كنظرية ـ تلكوت بارسون Tal-cott Parsons ـ وهي إعادة صياغة لا تنتهي ، لعناصر نظرية إنتُزعت قسراً من مختارات مرجعية ، أو كمؤلفات ـ جورج غورفيتش Georges Gurvitch ـ التي تتصف من حيث نموذجها والسبل التي تتبعها بكل ما لمجامع فقهاء القرون الوسطى من مواصفات ، وهي تقارن بين المراجع لتؤآلف بين المختلف من آرائهم[32] . لا شيء يقابل ، من جميع

(29) إننا نلحظ دائماً هذه العلاقة التقليدية في بدايات تاريخ علم معين . ويشير باشلار ، في هذا المجال ، إلى وجود أعلمية طُفيلية كانت تُعبّر ، في الكتب العلمية حتى القرن الثامن عشر ، عن عدم تنظيم المدينة العلمية وتبعيتها للاجتماع العلماني السائد . فإذا كان البارون دي ماريفتز Le Baron de Marivetz وغوسيه Goussier يريان أنّه يجب عليهما في سياق بحثهما حول النار في مؤلفهما الشهير : « فيزياء العالم (باريس ، 1870) ، أن ينظرا في 46 نظرية مختلفة قبل أن يقترحا نظريتهما ، باعتزاز » ، فلأن علمهما لم يقطع مع ماضيه حيث كان ما يزال متلعثماً ، ولأن النقاش العلمي ظل « متفكّراً به » على أساس نموذج الحوار « الصالوني » كونه لم يمتلك بعد تنظيماً مخصوصاً وقواعد مستقلة .

تكوين العقل العلمي ، باشلار ، ترجمة د . خليل أحمد خليل ـ المؤسسة الجامعية للدراسات .

(La formation de L'esprit scientifique. Contribution á une psychanalyse de la connaissance objective, 4, éd., Vrin, Paris, 1965, P. 27). Cf. infra, G. Bachelard, texte No 63, P. 347.

(30) E. Panofsky, Architecture gothique et pensée scolastiaue (trad. P. Bourdieu), éd. de Minuit, Paris, 1967, P. 118.

(32) ربما يستمر الارث النظري التقليدي من خلال المعارضة التي يلاقيها من قبل العلماء العاملين الأشد ميلاً إلى الوضعية الايجابية ، أو من خلال مضمون ما يقابلونه به : وهل من حاجة إلى التذكير مع بوليتزر Politzer « بأنه يمتنع ، مهما بلغ صدق النوايا وارادة التدقيق ، تحويل فيزياء ارسطو إلى فيزياء اختبارية » ؟ .

(G. Politzer, Critique des fondements de la psychologei, Rieder, Paris, 1928, P. 6).

حيثياته ، العقل الهندزي architeetonipue الذي لا تخلو منه النظريات الاجتماعية الكبرى القادرة على هضم جميع النظريات ، وجميع القراءات النقدية ، وكذلك جميع المعطيات ، أكثر مما يقابله العقل السجالي ، الذي قاد عبر « جدلياته ومقارباته النقدية » إلى تشبيه النظريات الفيزيائية الحديثة ؛ .

من هنا فإن كل شيء يفصل بين « الموضوع ـ في ـ اشتداده » ، « وهو نتاج موضوعية لا تبقي من الموضوع إلا ما يخضع لنقدها»، والموضوع الضعيف في مراتبه الدنيا ، وهو وليد التنازلات والمساومات التي تنشأ على قاعدتها ممالك النظريات الكبرى ذات الطموحات الشمولية . [G. Bachelard, texte No26]* .

ونظراً لطبيعة المؤلفات التي تعتبرها جماعة علماء الاجتماع مؤلفات نظرية ، وخاصة لطبيعة العلاقة بهذه المؤلفات التي يُشجعها منطق نشرها (وهو غالباً ما لا ينفك عن منطق انتاجها) ، لا يتعدّى الانقطاع عن هذه النظريات التقليدية وعن الرابطة التقليدية التي تشد الباحث إليها ، كونه حالة خاصة من حالات القطع عن المعرفة الاجتماعية المباشرة : على كل عالم اجتماع أن يصفي حسابه مع ما يواجه من تعسفات علمية / ديوانية قد تفرض عليه اشكالياته وموضوعاته أو مخيالاته الفكرية . [F. Simiand, texte No27] .

فهنا مثلاً بعض المسائل التي يغفل علماء الاجتماع عن طرحها ، لأن التراث المهني لا يعتبرها جديرة بأن تطرح أو لأنه لا يوفر الأدوات المفهومية أو التقنيات التي تسمح بمقاربتها « لاهوتياً » . وهناك مسائل في المقابل ، تفرض نفسها كونها تحتل مرتبة عالية في سلم موضوعات البحث ، حتى إنّ النقض الطقوسي لما هو شائع من مفاهيم خام يهوي ، هو نفسه ، الى مرتبة الهوسات المدرسية المصاغة جيداً لتحرف الباحث عن إعادة النظر بالمفاهيم الخام « الديوانية » ، prénotions savantes .

ولئن كان ضرورياً أن نستخدم ، في مواجهة النظرية التقليدية ، الاسلحة نفسها التي نستخدمها ضد المعرفة الاجتماعية العفوية ، فلأن المتكوّنات الذهنية لا تستعير وهي في أرفع درجات العلم من الحس المشترك مخيالاتها الادراكية فحسب بل ايضاً مشروعها الأساسي : ذلك أنها لم تنجز بعد « القطع » ، أو الانقطاع عن الذهنية البسيطة القائمة على التصنيف والتنظيم ، أي أنّ القطع يبقى مخصوصاً ، برأي باشلار ، « بالذهن العلمي الحديث المتحقق » .

* نص رقم 12 .

عندما يلحظ وايتهيد whitehead « أن المنطق التصنيفي ، الذي يقع في منتصف الطريق بين وصف الموضوع / الشيء العيني والتفسير المنتظم الذي توفّره النظرية الناجزة ، ينطلق دوماً من انتزاع تجريدي غير ناجز »[33] ، فإنه يعيّن أو يصف بدقة ، نظريات النشاط الاجتماعي ذات الادعاء الشمولي ، التي لا تظهر على غرار نظرية بارسون parsons ، العام والشمولي إلا بقدر ما تستخدم مخيالات « مجردة ـ عينية » تشبه تماماً ، من حيث وظيفتها أو توظّفها ، أجناس وأنواع التصنيف الأرسطي .

وقد يستطيع روبرت ميرتون Robert K. Merton انطلاقاً من نظريته حول « النظرية المتوسطة المدى » أن يتراجع عن طموحاته التي بات الدفاع عنها مستحيلاً اليوم ، وهي التي كانت تهدف إلى بناء نظرية عامة حول النظام الاجتماعي ، وذلك دون أن يعيد النظر بالمسلمات المنطقية التي تحكم تصنيفاته وايضاحاته المفهومية ، حيث تطغى الأهداف التربوية على الأهداف العلمية : إن شيوع تقنية التقاطع Groisement بلقبها الشريف : «substruction de l'espace d'attributs» في إطار علم الاجتماع الجامعي . (لنفكر بالتصنيف على طريقة لميرتون للاختلالات الاجتماعية ، أو بالمصنفات المتعددة التصنيفات عند غورفيتش Gurvitch) ، يعود دون شك لكونها تسّهل تلاقحاً غير متناهٍ بين « سلالات » متناهية من المفاهيم المدرسية . أن نسعى إلى الجمع بين كل ما تركه التراث من مفاهيم وكل ما كرّسه من نظريات ، أو إلى حشر كل ما هو موجود في نوع من التصنيفة الكلامية Casuistipue ، وذلك باستخدام بعض التمارين المدرسية الخاصة بالتصنيف الشامل والتي تميّز كما يلحظ ـ جيفونس Jevons ـ علم الاجتماع في عصره الأرسطي « وهي تبقى معرضة للإنهيار في حال ظهور التماثلات الخفيّة بين الظواهر ، يعني أننا نتغافل عن كون التراكم الحقيقي يفترض الانقطاعات وعن كون التقدم النظري يفترض استيعاب المعطيات الجديدة ، أو إن اقتضى الأمر إعادة النظر بالأصول النظرية التي تضعها هذه المعطيات على المحك . وبتعبير آخر ، إذا كان صحيحاً أن أية نظرية علمية تنطبق على المعطى بوصفها رمزاً متشكلاً تاريخياً ومؤقتاً ، يعتبر في عصر ما بمثابة المبدأ الأسمى الذي يفصل دون التباس بين الحق والباطل ، فإن تاريخ أي علم يبقى دائماً محكوماً بالانقطاعات ، وذلك لأن عملية تدقيق أو تنقية شبكة التأويل أو فك الرموز لا تستمر أبداً إلى ما لانهاية بل إنها تتم دوماً وببساطة من خلال استبدال شبكة معيّنة بشبكة أخرى .

(33) A. N. Whitehead , Science and the Modern World, Meutor Book, New York, 1925, P. 34.
(34) W. S. Jevons, the Principles of Science, Meuthuen, London, 1892, P. 691.

I ـ 7 نظرية المعرفة الاجتماعية ونظرية النسق الاجتماعي :

" ليست النظرية قاسماً مشتركاً بين مجموع ما سبقها من نظريات كبرى في الماضي ، كما أنها ليست بالحري هذا الجزء من خطاب علم الاجتماع الذي لا يناهض الذرائعية التجريبية إلا بقدر ما تتفلت ببساطة من الضبط الذي تمارسه التجربة . وهي ليست معرضاً للنظريات « اللاهوتية » حيث النظرية تقتصر على عرض تاريخي للنظرية ، وهي ليست أيضاً نسقاً من مفاهيم لا تعرف معياراً عملياً سوى معيار التناسق الدلالي ، الذي يتخذ من نفسه مرجعاً ذاتياً بدل أن يحتكم إلى مرجعية الوقائع ، وهي أخيراً وفي المقابل ، ليست مجموعة من منمنمات الوقائع الصحيحة أو العلاقات المثبتة هنا وهناك من قبل هذا أو ذاك والتي تظل مبعثرة ولا تتعدى كونها إعادة تأويل وضعي للمثال التقليدي الذي يرمز إلى اجماع علماء الاجتماع[35] .

يتقاطع التصوّر التقليدي للنظرية مع التصوّر الوضعي ، الذي يحصر وظائفها ببنائها لمجموعة من السنن التجريبية بالطريقة الأشمل والأبسط والأدق ، في نقطة مشتركة ،وهي أنهما يُلغيان وظيفة النظرية الأساسية المتمثلة بتأمين القطع المنهجي من خلال ايصال الفكر إلى المبدأ القادر على تعليل (توفير العلة) المتناقضات والمتنافرات ، والثغرات وهي ما يستطيع هذا المبدأ دون غيره أن يظهره في متن نظام لسنن مثبتة . غير أنّ التحذيرات من مغبة التخلي عن النظرية لا يُبرر ارهاب المنظرين ، الذين حين لا يعترفون بإمكانية بناء نظرية جزئية ، يغلقون البحث بحصره بين خيارين : فإما تجريبية ذرائعية مفرطة تتعامل مع كل نقطة على حده ، وإما نظرية عامة شاملة تتناول النسق الاجتماعي برمته .

وبالفعل تختلط ، تحت ستار الإلحاح على إيجاد نظرية في علم الاجتماع ، فكرتان : فكرة صياغة نظرية عامة تشمل كافة التشكيلات الاجتماعية ـ وهي فكرة لا سند لها ـ وأخرى تقول بضرورة بناء نظرية المعرفة الاجتماعية . لا بد إذن من إزالة هذا الاختلاط

(35) إن تنقيح القضايا المعتبرة صادقة لا يخلو من فائدة أكيدة إذا كان الغرض منه إيجاد وسيلة عملية لتسهيل تداول المعلومات المتوفرة .
(cf. B. Berelson et G.A Steiner, Human Bchavior: An Inventory of Scientific Fidings, Harcourt, Brace and world, New York, 1964).
غير أنّ هذا النوع من التكديس الآلي ، لمعلومات متناثرة خارجة عن أي إطار لا يمكن أن يعتبر بدون تعدٍ أو اغتصاب، كما يفعل البعض أحياناً ، بمثابة نظرية أو جزء من نظرية مستقبلية [. . .] وكذلك يبقى للعمل النظري الساعي للتثبّت من تماسك نظام مفهومي معين ، ولو لم يستند إلى الأبحاث الوضعية ، وظيفة إيجابية ، ولكن شرط أن لا يقدم نفسه بمثابة البناء الأوحد للنظرية العلمية .

الذهني ، الذي تشجعه مذاهب علم الاجتماع في هذا القرن لكي نتوصل ، دون أن نقع في الانتقائية أو التوفيقية السائدتين في التراث النظري ، إلى تعيين نقطة التقاء النظريات الكلاسيكية الكبرى في المعرفة الاجتماعية حول المبادىء الأصولية التي تحدد نظرية المعرفة الاجتماعية باعتبارها أصل النظريات الفرعية المختصة بمرتبة معيّنة من الوقائع .

لقد كتب كينز Keynes في بداية مقدمته لكتاب : Cambridge Economic Han-dboo ks :

« لا تؤمن النظرية الاقتصادية بناءً من النظريات الراسخة القابلة للتطبيق المباشر ، إذ يغلب على وجودها كعقيدة وجودها كطريقة أو كأداة للذهن أو كتقنية تفكّرية تساعد من يتزوّد بها على انتزاع الاستخلاصات الصادقة »[37] .

إن نظرية المعرفة الاجتماعية ، بوصفها نسقاً من القواعد التي تحكم انتاج مجمل الافعال والخطابات الاجتماعية الممكنة ، وهي تشكل دون غيرها المبدأ الذي يؤكد مختلف النظريات الفرعية حول الاجتماعي . (مثلاً نظرية التبادلات بالمصاهرة ، أو نظرية الانتشار الثقافي) ، وهي في هذا اللحاظ المبدأ الذي يوحد الخطاب المخصوص بعلم الاجتماع وهو خطابٌ لا بد من تمييزه عن النظرية الاجتماعية المركزية المتفردة[37] . يقول ـ ميكال بولاني Michael Polanyi ـ في هذا المجال « إنّنا لو اعتبرنا علم الطبيعة بمثابة معرفة للأشياء وميّزنا بين العلم ومعرفة العلم أي ما فوق العلم ، نتوصل إلى التمييز بين ثلاث مراتب منطقية ، موضوعات العلم ، العلم نفسه ، وما فوق العلم الذي يتضمّن منطق العلم ومنهجه وأصوله »[38] .

أما أن نخلط بين نظرية المعرفة الاجتماعية وهي في مرتبة ما فوق العلم وبين النظريات الفرعية في « الاجتماعي » وهي نظريات تحرك مبادىء ما فوق ـ العلم الاجتماعي في متن نظام متناسق من العلاقات والمبادىء التي تفسر هذه العلاقات ، فإننا سوف نحكم على أنفسنا أما بالتخلي عن ممارسة العلم بانتظار أن يحل علم ما ـ فوق ـ العلم مكان

(36) ونحن نسعى بالضبط في الكتاب II من هذا المؤلف إلى تبيان أدوات الذهن وتقنيات الفكر التي تشكل « خامة » عالم الاجتماع أو قاعده مهارته .

(37) إن التحديد الاجتماعي للروابط بين النظرية والممارسة ، الذي يتناسب مع التقابل التقليدي بين مهام العالم الشريفة واتقان الحرفي الصبور ، ومع التقابل المدرسي ، في فرنسا على الاقل ، بين التلميذ اللامع والتلميذ الجاد ، ينفضح عندما لا يُقر بالنظرية التي تتجسد في بحث جزئي أو عندما يواجه صعوبة في تحقيق مثل هذه النظرية من خلال البحث .

(38) M- Polonyi, Personal Knowledge, Routledge and Kegan Paul, London, 1958, P. 344.

العلم وإما باعتبار تركيب النظريات العامة ، وهو تركيب فارغ لا محالة ، (أو تركيب النظريات الجزئية) بمثابة ما ـ فوق ـ العلم أي بمثابة ما يبقى شرطاً ضرورياً لأية معرفة علمية ممكنة .

بناء الموضوع

II ـ الواقعة تُبنى :
أشكال استقالة التجريبية (الامبيرقية)

يقول سوسور saussure « وجهة النظر تخلق الموضوع » . أي إنّ علماً معيّناً لا يمكنه أن يتحدد بميدان من الواقع يكون مخصوصاً به . وكما يلحظ ماركس « فإنّ الكُلّية ـ في ـ الخارج بوصفها كلية يُتفكر بها ، أي ما هو في الخارج ومتفكر به ، هي في الحقيقة نتاج الفكر ، نتاج فعل الإدراك [. . .] فالكُلّية كما تظهر في الذهن أي ككلٍ متفكّر به ، هي نتاج الدماغ المفكّر الذي يستحوذ على العالم بالطريقة الوحيدة الممكنة ، وهي طريقة تختلف عن الاستحواذ على العالم بالفن أو الدين أو الذهنية العَمَلية . أما الفاعل الواقعي فيبقى كما كان عليه من « قبل أي مستقلاً خارج الذهن . . . »[1]* [K. Marx, texte No28] .

ونجد أيضاً عند ماكس ڤيبر المبدأ الأصولي نفسه ، وهو الذي يشكل أداة القطع مع الواقعية الساذجة : « لا تعتبر العلاقات الواقعية بين « الأشياء » مبدأ لتحديد الميادين العلمية المختلفة ، بل إن هذا المبدأ يكمن في الروابط المفهومية بين الإشكالات . فلا يولد العلم الجديد إلا حيث نطبّق طريقة جديدة على مسائل جديدة وبغية فتح آفاق جديدة[2]* . [M. Weber, texte No29] وحتى إذا قبلت العلوم الفيزيائية أحياناً القسمة إلى فروع معينة مثل جغرافية القمر أو جغرافية المحيطات ، وذلك بالتقريب والدمج بين علوم مختلفة تطبق في الواقع على ميدان واحد ، فلا يكون ذلك إلا من حيث الأهداف العلمية : ذلك

---

(1) K. Marx, Introduction génétale à la critique de L'économie politique (trad, M. Rubel et L. Evrard), In Oeuvres, T. I, Gallimard, Paris, 1965, P. 255-256.

* انظر رقم 13 .

(2) M. Weber, Essais sur la théorie de la Science, op cit, P. 146.

* انظر رقم 14 .

أنّ البحث العلمي ينتظم في الحقيقة حول موضوعات مصاغة مبنية بصورة تفقدها أية صلة بالوحدات التي يقسمها التصوّر الساذج . وإنّنا نلحظ غالباً ما يشد علم الاجتماع « الديواني » إلى مقولات المعرفة الاجتماعية العفوية من خلال تلك التصنيفات التي تعتمد الميادين الظاهرة : علم اجتماع العائلة ، علم اجتماع الترفيه ، علم الاجتماع الريفي ، علم الاجتماع المديني ، علم اجتماع الشباب أو الشيخوخة .

وانطلاقاً من حيثية أعم نقول : لأن تقسيم العمل العلمي يظهر كقسمة واقعية للواقع تعتبر المنهجية التجريبية ما يُعقد من روابط بين العلوم المجاورة ، بين علم النفس وعلم الاجتماع مثلاً ، بمثابة صراعات على الحدود . ويحق لنا أن نرى في مبدأ دوركهايم القائل إنّه « يجب اعتبار الوقائع الاجتماعية بمثابة أشياء (انطلاقاً من أنّ التشديد هنا يقع على اعتباره بمثابة) ما يماثل الانقلاب النظري الذي صاغ غاليله من خلاله موضوع الفيزياء الحديثة على أساس نظام من العلاقات القابلة للكم . أو القرار المنهجي الذي اتخذه سوسور Saussure باعطاء الألسنية وجودها وموضوعها المخصوص ، عندما ميّز بين اللغة والكلام المحكي : والواقع أنّ دوركهايم يقوم بتمييز مماثل عندما يؤكد ، في معرض تفسيره للدلالة المنهجية التي تحملها القاعدة الناظمة لطريقته ، أنّ سنن الوازع الاجتماعي الضمنية التي تحكم الأفراد « لا تظهر من خلال النتائج المترتبة على تطبيقهم لها ، وذلك لأن وجودها لا يتفرع عن عملية تطبيقها»[3] .

ويشدد دوركهايم في تصديره الثاني « للقواعد » على أنّ ما هنا محاولة لتحديد موقف ذهني وليس لتلبيس الموضوع وضعية وجودية أو كينونة لا تنفك عنه . [Durkheim, texte No30]* وإذا كان هذا النوع من الدور اللفظي ، الذي يتشكل العلم من خلاله عندما يبني موضوعه في مواجهة الحس الشائع وعلى أساس المبادىء التي تحدده كعلم ، لا يفرض نفسه ، فقط بفعل بداهته الذاتية فلأن لا شيء يقابل بديهيات الحس الشائع أكثر مما يقابلها التمييز بين الموضوع « الواقعي » المبني مسبقاً في مرتبة التصورّ ، وموضوع العلم بوصفه نسقاً من العلاقات المبنية ، بناءً مقصوداً ، هادفاً . [F. Simiand, texte No31] لا يمكننا توفير شروط بناء الموضوع إلا بالتخلّي عن البحث عن هذه الموضوعات المبنية سلفاً ، هذه القِطَع من الواقعات الاجتماعية التي يدركها ويسمّيها الفكر الاجتماعي العفوي[4] أو هذه

(3) E. Durkheim, Les régles de la méthode sociologique, 2°. ed. Menue et augmientée F. Alcon, Paris 1901; Cité d'aprés la 15° éd, P. U. F, Paris, 1963, P. 9.

* نص رقم 15 .

(4) إن العديد من علماء الاجتماع المبتدئين يتصرفون وكأنما يكفي أن يؤمنّوا موضوعاً لا يخلو من واقعية اجتماعيا لحصلوا على واقعية علمية : يمكننا دون التعرض لهذا الفيض من الدراسات المفردة للقرى ، أن نورد كما هذه

« المشاكل الاجتماعية » التي لا يتحقق ادعاؤها بأنها مسائل علمية إلا بقدر ما يرى فيها علماء الاجتماع مسائل واقعية[5] .

لا يكفي أن نكثر من الدمج بين المؤشرات المنتزعة من التجربة السائدة ، (لنفكّر هنا بكل هذه الأبحاث من نمط وسائل الترفيه عند المراهقين في تجمع كبير في الضاحية الشرقية لباريس) لكي نبني موضوعاً . إذ يبقى الموضوع هنا ، بوصفه نتاجاً لسلسلة من تقسيمات الواقع ، موضوعاً شائعاً « عامياً » لا يرقى إلى مرتبة الموضوع العلمي ، حتى وإن كان قابلاً للمعالجة باستخدام التقنيات العلمية . وإنّنا لا شك في أنّ ـ آلان بارتون Allen H. Bar-ton ـ و ـ بول لازارسفلد Paul Lazarsfeld ـ يُصيبان عندما يلحظان أنّ عبارات مثل : «Consommation ostentatoire» «White- collar crimes»

تكوّن موضوعات مخصوصة ، يمتنع تحويلها إلى موضوعات شائعة مشتركة ، وذلك لأن الواقعات الشائعة تكتسب دلالات جديدة عندما يظهر التقارب أو الاتحاد فيما بينها[6] . غير أنّ ضرورة صياغة تسميات مخصوصة ، تؤدي رغم تكونّها من الكلمات المتداولة لبناء موضوعات جديدة من حيث إنها تعقد علاقات جديدة بين لوازم الأشياء ، لم تعد تشكل هنا إلا مؤشراً ضعيفاً من الدرجة الدنيا على حصول القطيعة المنهجية عن الموضوعات المتكوّنة سلفاً أو الشائعة في المعرفة الاجتماعية العفوية . وفي الحقيقة لا تستطيع المفاهيم الأشد قدرة على بلبلة المصطلحات الشائعة ، أن تصمد بمفردها وبانتظام أمام منطق الايدلوجيات المتناسق : فها هنا تقابل بين الدقة التحليلية والشكلية التي تتصف بها المفاهيم المسماة « عملانية » والدقة التركيبية synthétique والواقعية التي تميّز ما نسميه بالمفاهيم التركيبية النساقية systémiques . وذلك لأن استخدام هذه الاخيرة ، يفترض دائماً اسنادها الى النظام الشامل الذي يحكم علاقاتها المتضائفة[7] ؛ فيمتنع ، تبعاً لذلك ، بناء أو تحديد

* الأبحاث التي لا تثير إشكالية بالاشارة إلى بعض الجماعات أو إلى بعض المسائل التي يدركها الوعي الشائع في لحظة معينة .

(5) ليس صدفة أن تكوّن بعض ميادين علم الاجتماع ، كطُرق التواصل والاخبار الحديثة ، أو وسائل الترفيه ، الأشد قابلية للاختراق باشكاليات المعرفة الاجتماعية الشائعة : فإضافة إلى أن هذه الموضوعات توجد أصلاً ضمن الحوارات الشائعة حول الاجتماع الحديث ، فإنها تكتسب شحنتها الإيديولوجية من المثقف الذي يدخل في علاقة مع نفسه عندما يدرس علاقة الطبقات الشعبية مع الثقافة . إن علاقة المثقف بالثقافة تتضمن كل ما يعود إلى علاقة المثقف بالشروط الثقافية ، التي لا تطرح نفسها بهذه الصورة الأشد دراماتية إلا حين تطال علاقة المثقف بالطبقات الشعبية كطبقات محرومة من الثقافة .

(6) A. H. Barton et P. F. Lazarsfeld, Some Functions of Qualitateve Analysis in Social Research», in, S. M. Lipset and N. J. Smelser (eds), Sociology: the Progress of a Decade, Prentice Hall, Englewood Cliffs, 1961, P. 95-122.

(7) أنه لا تكون المفاهيم والقضايا التي تحدد حصراً بطابعها « العملاني » سوى صيغ للمفاهيم المسبقة لا غبار عليها

وضوع للبحث مهما يكن جزئياً إذا لم يُسند الى اشكالية نظرية تسمح باخضاع الحيثيات اللوازم التي لا تترابط فيما بينها إلا على أرضية السؤال أو الاستجواب المنظم اللذين تُخضع بها » * [H. Marcuse, texte No32] .

II- « استقالة التجريبية »

ما من معاينة أو تجربة إلا وتُحرّك فرضيات معيّنة . هذا ما يعتبر اليوم أمراً مقبولاً سهولة ، على الرغم من وطأة التفكير التقليدي في ميدان العلم . غير أنّ تحديد السبيل لعلمي كحوار بين الفرضية والتجربة يمكن أن يهوي ليتخذ صورة مؤنسنة ، وذلك حين يعتبر بمثابة تبادل حيث يضطلع الطرفان بدورين متناظرين تماماً وقابلين للاستبدال . إلا إنّه لا بد من التذكير دائماً بأنّ الواقع لا يأخذ المبادرة أبداً ، كونه لا يجيب إلا حين نسأله .[8] كان باشلار قد أرسى بتعبير آخر : « . . . كون السّهم المنهجي يتجه من المدرك العقلي نحو لواقع ، وليس بالإتجاه المعاكس ، أي من الواقع العام كما كان عليه مذهب الفلاسفة بتداءً من ارسطو وصولاً الى بايكون «Bacon» [G. Bachelard, texte No33] واذا كان لا بد من التذكير بأنّ النظرية تحكم العمل التجريبي بدءاً من المنطلق المفهومي ولغاية أدق

---

* نص رقم 16 .

من الناحية المنطقية ، وهي من هذه الحيثية وبالمقارنة بالمفاهيم المنتظمة (في نسق معين) والقضايا النظرية مثلما هو عليه الموضوع الخام بالمقارنة مع الموضوع المبني . وإنّنا نخاطر عندما نركّز حصراً على طابع التعريفات العملاني بأن نعتبر المصطلحات التصنيفية (كما يفعل دوّد S. C Dodd .

Dimensions of Society, New York , 1942 Operational Definifions Operationnally Defined, American Journal of (Sociology XLV III, 1942-1943, 482-489).

أو بمثابة نظرية حقيقية ، مؤجلين البت بمسألة انتظام المفاهيم المقترحة أو بانتاجيتها النظرية ، وكما يلحظ هامبل C. G. Hempel فإنّ الادبيات المنهجية الخاصة بالعلوم الاجتماعية تنحو ، عندما تعطي للتحديدات العملانية امتيازاً على الاحكام النظرية ، إلى الايحاء بأنّه يكفي لعلم الاجتماع ، كي يؤمّن مستقبله كفرع علمي ، أن يؤمن مخزوناً يضم أكبر عدد من المصطلحات المحددة عملانياً » . كما لو أنه من الممكن أن تنفصل صياغة المفاهيم العلمية عن الصياغة النظرية . بيد أنّ صياغة النظم المفهومية ذات المصداقية النظرية هي التي تحرّك التطور العلمي : إنّ مثل هذه الصياغات تتطلب الابداع النظري الذي لا يمكن استبداله باللوازم التجريبية أو العملانية .

(C. G. Hempel, Fundamentals of concept Formation in Empirical Research, University of Chicago Press, Chicago and London, 1952, P. 47).

(8) كما يبيّنه « تينبرغن J. Tinbergen بشأن الاقتصاد ، فإنّ « إنسان الفرضية » : « الاقتصادي » ، و « إنسان الاختبار » : « الاحصائي » ، هنا من حيث العلاقة التي تربطهما أشبه بلاعبَي كرة المضرب ، وذلك حتى لو لم يكونا سوى شخص واحد : والإقتصادي هنا هو الذي يرمي الكرة مقترحاً بناءً نظرياً للموضوع .

(J. Tinbergen, L'économétrie. [trad. M. Hulst], A. colin, Paris, s. d, P. II).

المعالجات المخبرية »[9] ، أو أيضاً بأنه : « لولا وجود النظرية لما كان بإمكاننا أن نتحكّم بأداة واحدة أو أن نفسّر مضموناً واحداً »[10] .

فلأنّ تصوّر التجربة « كبروتوكول » خالٍ من أي مستلزمات نظرية يظهر من خلال الف مؤشّر ، مثلاً من القناعة التي ما تزال شائعة جداً ، بوجود وقائع تستطيع المحافظة على كينونتها بعد فوات النظرية التي صاغتها أو صيغت على أساسها ومن أجلها . بيد إنّ المصير البائس لمدرك notion الطوطمية (الذي يقارنه ليفي ـ ستراوس بمدرك الهيستيرية) يكفي لتحطيم الاعتقاد بأبدية الوقائع العلمية ، إذ ما أن ولّت نظرية الطوطمية الجامعة حتى عادت وقائع الطوطمية لتبدو من جديد وكأنها حباب غبار متناثرة ، أي من حيث انتزعتها نظرية معيّنة لزمن معين وإلى حيث لا يمكن لنظرية أخرى أن تنتزعها إلا بعد ان تُضمنّها معنى مغايراً[11] .

يكفي أن نكون قد حاولنا ولو لمرة واحدة اخضاع مادة جُمعت على أساس اشكالية معيّنة ، مهما بدت محايدة ، إلى تحليل ثانٍ ، حتى نعلم أنّ المعلومات الأشد غنىً لا تستطيع أن تُجيب بالكامل عن أسئلة لم تتكوّن منها أو من أجلها . وليس المقصود هنا رفضاً مبدئياً لصحة استخدام مواد مستعملة . بل التذكير بالشروط المنهجية التي تقيّد هذه المهمة ، وهي بمثابة « إعادة ترجمة » تتعاطى دائماً مع وقائع ذات تكوين ناجز (جيد أو رديء) وليس مع « معطيات » . وقد تشكل هذه المهمة التي بدأ دوركهايم باعطاء نموذج عنها في مؤلفه « الانتحار » ، تدريباً أمثل للتنبّه المنهجي ، وذلك لما يتطلبه من تفسير ممنهج للإشكاليات والمبادىء المرتبطة ببناء الموضع والتي تتحرك إن في مجال المواد أو في مجال المعالجة الجديدة التي تُخضع لها .

أما هؤلاء الذين ينتظرون المعجزات من هذا المثلث الأسطوري : أرشيف ، معلومات data ، حاسب الكتروني فإنهم يجهلون ما يفصل بين هذه الموضوعات المبنية ، أي هذه الموضوعات العلمية (المجمّعة بواسطة الاستمارة أو الجردة الاتنوغرافية) من جهة ، والموضوعات / الأشياء الواقعية المحفوظة في المتاحف ، والتي تسمح من جهة أخرى من خلال ما تخضع له من استجوابات لاحقة وما تمتلكه من « واقعية فائضة » ، بتشكيل بناءات تتجدد إلى ما لا نهاية .

---

(9) K. R. Popper, The logic of scientific Discovery, Op. cit, P. 107

(10) R, 62, 3.
P Duhem, la théorie physique, Op cit, P. 277.

(11) R, 62, 4.
C. Lévi- Strauss, le totémisme aujourd'hui P.U.F, Paris, 1962, P7.

وقد نتعرّض إذا ما تغافلنا عن هذه المقدمات المنهجية إلى جعل المتحد المتماثل في مقام المتغاير ، والمتغاير في موضع الاتحاد والهوهوية ، وإلى مقارنة ما لا يقارن والتغاضي عن المقارنة حيث تصح المقارنة ؛ وذلك لأننا لن نحصل على المعطيات الأقرب إلى الموضوعية في علم الاجتماع إلا باستخدامنا شبكات (مراتب الأعمار ، مجموعات المداخيل . . .) تحرّك فرضيات نظرية وتحرمنا ، من هذه الحيثية ، من معلومات كنا لنحصل عليها من خلال عملية بناء أخرى للوقائع[12] . وهكذا تتهافت المدرسة الوضعية التي تعتبر الوقائع بمثابة معطيات منزلقة أما نحو تأويلات مستعادة غير منسجمة مع ذاتها ، كونها تجهل ماهيتها ، أو نحو تأكيدات بسيطة يتم الحصول عليها في شروط تقنية تكون متشابهة قدر الامكان : وهي ، في أي حال ، تكتفي بالتفكّر المنهجي حول شروط الاستخدام المتكرر للمعطيات بدل أن تتفكّر منهجياً في شروط تفسير المفسّر أو إعادة تفسير المتفكّر به[13] .

وحدها الصورة المشوهة عن السبل التجريبية تجعل من « الخضوع للوقائع » الناموس الأوحد أو الوازع المطلق[14] . مختصاً يعلم «شكوك بشروعيته ، يسعى عالم الاجتماع إلى إثبات علمية اختصاصه مشدداً ، بشيء من المزايدة ، على اللوازم والشروط التي ينسبها إلى علوم الطبيعة . غير أن ناموس العلم الذي يأمر بالخضوع للواقعة ، يؤدّي حين يُأوّل على أساس منطق الاستعارة الثقافية ، إلى نوع من الإستسلام المطلق أمام « المعطى » . ولا بد لنا ، هنا من أن نذكّر أولئك العلماء الذين يؤمنون إيماناً باطلاً بما يسميه نيتشه « سر الإدراك بلا دنس » «l'immaculée perception» بأنّ « التجربة بمعنى التجربة الخام ، لم تلعب ، كما يقول ـ الكسندر كويري Alexandre Koyré - أي دور ، سوى دور العائق أمام ولادة العلم الكلاسيكي »[15] . كل شيء يجري بالفعل وكأنما المذهب

(12) Cf. P. Bourdieu et J. C. Passeron, «la comparabilité des systémes D'éducation», in R. Castel et J. C. Passeron (éds), Education, démocratie et développement, Cahiers du Centre de Sociologie européenne, No 4, Mouton Paris, La Haye, 1967, P. 20-58.

(13) يُبيّن هانسن R. C. Hanson بما يتعلق بالابحاث التجريبية ، أنّ الثبّت من النتائج لا يتأمّن إلا بقدر ما تكون انطلاقة البحث محددة بدقة ، من حيث الخيارات التقنية : من هنا لا بد من أن نستنتج أنّه لا قيمة فعلية للتحليلات الثانوية إلا إذا كانت تتردد ، كما أنّه لا قيمة لما يُتردد إلا بقدر ما يكون متطابقاً بصورة تامة .

(Cf. R. C. Hanson, «Evidence and Procedure Characteristics of «Reliable». Properitions in Social Science» the American Journal of Sociology vol. LX III, No 4, P. 360-397).

(14) يُبيّن بوبر Poper معتمداً التحليل المنطقي للصيغ العلمية ، أنّه لا يمكننا أن نتنقل ، على قاعدة الاستدلال ، من معاينة المعطيات إلى الفرضيات ، وذلك لأن الثالثات ، التي يرتكز الاستدلال إليها ، لا تظهر للمعاينة إلا استناداً إلى إطار تخميني يستشرفها : ليست النظريات العلمية خلاصات من معاينات مختلفة بل من أفعال ابداعية ، أي من أفعال تقوم على التخمين والحدس » .

(Conjectures and Refutations, the Growth of Scientific Knowledge, Routledge and Kegan Paul, London, 1963, P. 33-59).

(15) A. Koyré, Efudes galiléennes, I. A. L'aube de la Science Classique, Hermann, Paris 1940, P. 17.

التجريبي الجذري يدعو علم الاجتماع إلى أن يجعل من الغاء نفسه هدفاً أسمى يسعى إليه . لو كان يكفي أن نُذكّر بعد بوانكاريه Poincaré بأن « الوقائع لا تتكلم » لكان علم الاجتماع أقل تأثراً بإغراءات التجريبية ، ولكن اللعنة تكمن في أنّ علوم الإنسان تتعاطى مع موضوع يتكلّم . وبالفعل عندما يسعى عالم الاجتماع إلى انتزاع اشكاليته ومفاهيمه النظرية من الوقائع ، فإنّه يتعرّض دائماً لأن ينتزعها من أفواه المخبرين الاجتماعيين ، فلا يكفي أن يصغي عالم الاجتماع إلى الأفراد الفاعلين Sujets أو أن يسجل بدقة أقوالهم وتعليلاتهم لكي يعطي ما يعلل سلوكهم أو ليعلل العلل التي يقدمونها : لأن ذلك قد يؤدي به ببساطة إلى استبدال هوساته (مفاهيمه الخام) Prénotions بهوساتهم ، أو أن ينطلق من مزاج يفسد العلم والموضوعية حين يخلط بين معرفة العالم المباشرة وبين المعرفة الاجتماعية العفوية التي يحتويها موضوعه .

إن الإكتفاء لاستجواب الواقع أو لتعيين طرق هذا الاستجواب بعناصر كوّنها استجواب يجهل ماهيته وينكر هويته بوصفه استجواباً ، هو واقعاً « أفضل » السبل كي لا نعاين ، حين نُنكر ضرورة بناء العياني ، سوى العدم الذي بنيناه رغماً عنا . ويمكننا أن نذكر بحالة حيث يواجه عالم الاجتماع معتقداً التزام الحياد وهو ينتزع عناصر استمارته من الأحكام التي يطلقها الناس ، هذه الأحكام بأحكام أناس آخرين . وهكذا فإنه يموّضع « نفسه » على قاعدة أحكام يبقى عاجزاً عن موضعتها ، أو يعتبر الأحكام السطحية التي استدعيها ضرورة الإجابة على أسئلة لا ضرورة لها ، بمثابة تعبيرات عن مواقف عميقة .

وها هنا ما هو أدهى : فعالم الاجتماع الذي يرفض بناء مسافة منضبطة وواعية بين ذاته والواقع أو بين فعله وتأثيره على هذا الواقع ، قد لا يفرض فقط على الناس أسئلة بعيدة عن تجربتهم مهملاً الأسئلة التي تثيرها هذه التجربة ، بل أنه قد يطرح عليهم أيضاً وبكل سذاجة التساؤلات التي يثيرها هو نفسه بشأنهم ، وذلك انطلاقاً من إبهام وضعي يجعله يخلط بين الأسئلة التي تواجههم في الواقع والأسئلة الواعية التي يطرحونها . يقع عالم الاجتماع ، إذن في الإبهام والحيرة عندما ينقاد بفعل فلسفة تزيّف الموضوعية ، إلى الغاء دوره كعالم . فلا عجب هنا . إذا ما التقت التجريبية المتطرفة hyperempirisme التي تطلب لمصلحة المعرفة الشائعة عن حقها وواجبها على صعيد البناء النظري ، مع الفلسفة المعاصرة التي تعتبر النشاط الإنساني بمثابة تعبير شفاف عن اختيار واع وإرادي : فالعديد من الاستقصاءات حول الدوافع (خاصة الاستقصاءات الإرتجاعية) تفترض أنّ بامكان

(16) هو هو بوبر : « إن الاختبارات التي استند غاليله إليها أو التي قام بها في ـ الواقع لم تكن إلا اختبارات في ـ الذهن » .

ibid, P. 72) Cf-aussi, texte No 44.

الأشخاص الفاعلين أن يتيقّنوا الحقيقة الموضوعية الكامنة وراء تصرفهم (وأنهم يحافظون باستمرار على ذاكرة متناسقة) وكأنما التصور الذي يحصل للفاعلين حول قراراتهم أو أفعالهم ، لا يتأثر أبداً بالتعليلات العقلانية الإرتجاعية rétrospectives[16] . [J.R Stroyer et V. O. Key, textes No34 et 35]. ولا نشك أنه بامكاننا أو لا بد لنا من الحصول على أي خطاب أو قول مهما بلغت لا واقعيته ، ولكن شرط أن لا نرى فيه تفسيراً للسلوك ، بل لازمة من لوازم هذا السلوك الذي نجهد في تفسيره . وحيث يعتقد عالم الاجتماع أنّه لا بد من تجنب مهمة بناء القواعد على أساس اشكالية نظرية ، فإنه يخضع لبناء يجهل حيثياته وهو لا يقع ، والحال هذه ، إلا على خطابات موهومة يصطنعها الناس لكي يواجهوا بها وضعية الاستقصاء أو لكي يجيبوا على أسئلة مصطنعة ، أو أنه يكتشف هذه الحيلة المثل المتمثلة بغياب السؤال . فعالم الاجتماع لا يجني من تنازله عن امتيازه المنهجي سوى إذعانه للمعرفة الاجتماعية الشائعة .

II-2 الفرضية أو الافتراض المسبق :

من السهل أن نبيّن أنّ أية ممارسة علمية بما فيها على الأخص تلك التي تعنوّن نفسها زوراً بالتجريبية الأشد زيفاً ، لا تستغني عن المسلمات النظرية وأنّه من غير الممكن أن يختار عالم الاجتماع بين تساؤلات لا واعية غير متناسقة أو مضبوطة وبين جسم من الفرضيات التي تبنى منهجياً لغرض الاختبار التجريبي . أما في حال رفضنا الصياغة الصريحة لجسم من الفرضيات المسندة لنظرية معيّنة فإننا سوف نصل ، لا محالة ، إلى نوع من المسلمات لا تختلف أبداً عن المفردات الخام التي تحفل بها المعرفة الاجتماعية الشائعة أو الإيديولوجيا السائدة ، أي تلك الأسئلة والمفاهيم التي يحملها المرء بوصفه إنساناً ـ في ـ المجتمع بعد رفضه للمفاهيم المرتبطة بدوره كعالم اجتماع . وفي هذا المجال يُبيّن الياهو كاتز Elihu Katz ، كيف أنّ أصحاب الاستقصاء المنشور تحت عنوان « خيارات الشعب The People's Choices لم يعثروا من خلال بحث يستند إلى مفرد خام ، وهو مفرد الكتلة Masse ـ وهي كناية عن مجموعة « مذررة » من « متلقي الرسائل » Récepteurs ـ ، على وسائل تتيح لهم فهماً تجريبياً للظاهرة الأهم في مجال الإنتشار الثقافي ألا وهي « التيار ذو الدفعتين » Two-

(16) فهكذا عندما يسأل دافيز J. A. DAVIS بعض الطلاب عن ملابسات اختيارهم لدراستهم ، وعندما يطلب منهم أن يعيّنوا لحظة هذا الاختيار ، وتناسق ودقة مشاريعهم المتتالية ، يدعوهم واقعاً إلى نوع من المعرفة الحضورية الارتجاعية للذات ، أو إنّه باختصار يفرض عليهم ليس فقط مقولاته التحليلية الخاصة ، بل أيضاً فلسفته التي تعتبر السيرة الذاتية بمثابة متوالية من الخيارات الواعية الارادية .

(J. A. Davis, Undergraduate Career Decisions, Adline Publishing Company, Chicago 65).

● نص رقم 17 .

step flow . وهي ظاهرة يمتنع إثباتها إلا بعد الانقطاع عن تصور الجمهور ككتلة دون تجسيم أو رسم[17] . [E.Katz, texte No36] ولنفترض أنّ ممارسة علم الاجتماع قادرة على تجاوز الافتراضات النابعة عن تعسفات المعرفة الشائعة ، فإنها لن تستطيع أبداً تحقيق الهدف المثالي المتمثل بتسجيل الوقائع دون افتراضات مسبقة ، وذلك لأسباب عديدة أقلها استخدامها أدوات وتقنيات التسجيل . « أن نعد جهازاً للقياس يعني أننا نطرح سؤالاً على الطبيعة » . هذا ما كان يردده ماكس بلانك Max Planck . ويعتبر القياس وأدواته . إلى جانب مجمل عمليات علم الاجتماع التطبيقي ، بدءاً من إعداد الاستمارات والترميز وانتهاءً بالتحليل الاحصائي بمثابة نظريات تتحرك جميعها في مرتبة الفعل ، أي من حيث إنها سبل بناء وتكوين واعية أو لاواعية ، أو وقائع وعلاقات بين الوقائع . وبقدر ما تفتقد النظرية المندفعة في حقل ممارسة معيّنة ، أي باعتبارها نظرية لمعرفة الموضوع أو نظرية في موضوع ما ، إلى عنصر الوعي ، يصعب ضبطها وبالتالي احكامها على الموضوع من حيث خصوصيته . وحين نسمّي منهجية ، كما نفعل عادة ما ليس في الواقع ، سوى قواعد لغة ، فإننا نتغافل عن مواجهة القضية المنهجية الفعلية ، ألا وهي الاختيار بين التقنيات (كمية أم غير كمية) وذلك تأسيساً على الدلالة المنهجية التي يُخضع لها الموضوع من قبل التقنيات المختارة وعلى ما للأسئلة التي تُطرح على هذا الموضوع من دلالة نظرية . فقد تؤدي مقاربة تقنية ضرورية ولا غبار عليها كتقنية إعداد العيّنة العشوائية إلى القضاء التام على موضوع البحث ، إذا كان هذا الموضوع مرتبطاً إلى حد ما ، ببنية الجماعات التي يؤدّي استخدام العيّنة إلى تدميرها (كموضوع) .

من هنا يلحظ « الياهو كاتز » : « إنه قد تبيّن عدم فعالية البحث الذي يعتمد عيّنة عشوائية من أفراد مقتلعين من بيئتهم الاجتماعية ، لدراسة تيارات التأثير المتبادل ، المتمثلة

(17) E. Katz, «The Two-Step Flow of Communication: An Up-to- date Report on an Hypothesis» Public Opinion Quaterly, vol. 21, Spring, 1957, P. 61-78:

« ربما كانت فرضية التيار ذي الزمان المزدوج الاقل استناداً إلى المعطيات التجريبية من بين الأفكار الواردة في كتاب The Peoplés Choice . ويبقى السبب في ذلك واضحاً وهو أنّ مشروع البحث لم يكن ليتوقع ما للعلاقات بين الافراد من اهمية في تحليل المعطيات . وما يدهش هو أن لا يلتفت معظم الباحثين إلى تأثير شبكات التجاذب بين الأفراد على الرغم من طغيان صورة « الجمهور المذرر » التي تُستلهم في معظم الأبحاث حول الإعلام » . ويكفي كي نحسب قدرة تقنية معيّنة على استبعاد حيثية ، ما من حيثيات ظاهرة معيّنة أن نتذكر أن علماء الاجتماع الريفي وعلماء الانثولوجيا قد توصلوا منذ زمن بعيد إلى منطق « التياردي الزمن المزدوج » Two-step- flow والأمثلة حول هذه الاكتشافات التي يجدر بنا إعادة اكتشافها متوفرة جداً : يذكّر بارتون A. H. Barton ولازارسفيلد P. F. Lazarsfeld بأنّ مشكلة « الجماعات السيّالة » (التي لا شكل لها) والتي ادركها علماء اجتماع آخرون منذ زمن بعيد ، لم تظهر ، إلا مؤخراً جداً للباحثين بوصفها « اكتشافاً مدهشاً » في Western Electric «Some Functions of qualitative Analysis in Social Research» (loc. cit).

بالتجاذبات بين الأفراد [. . .] حيث لا يستطيع أي فرد في إطار العيّنة العشوائية أن يتكلم إلا عن نفسه ، حتى إنّه لم يكن بالإمكان معرفة من هم قادة الرأي إلا بناءً لتصريحاتهم . كما إنّه يلفت أيضاً إلى أنّ هذه التقنية لا تسمح للأتباع بأن يقارنوا بين قادتهم ، بل بين القادة وغير القادة اجمالاً »[18] .

ونشير هنا إلى أن التقنية الأكثر حياداً ظاهراً تستدعي نظرية اجتماعية ضمنية تنطلق من رؤية الناس « ككتلة مذررة » ، أي إنها تستدعي ، وبنوع من المصادفة ، تلك النظرية ، الواعية أو اللاواعية ، التي تتناغم مسبقاً مع هذه التقنية وتتسلح بها[19] . فيما نظرية أخرى حول الموضوع وبالتالي تحديد آخر لأهداف البحث كانا ليستدعيا تقنية انتقاء أخرى للعينات ، مثلاً السَبر العنقودي للرأي : فعندما ننتزع مجموعة أعضاء الوحدات الاجتماعية التي تختار هي نفسها عشوائياً (مؤسسة صناعية ، عائلة ، قرية) نحصل على وسيلة تمكننا من دراسة الشبكة الكاملة لعلاقات التبادل والتواصل التي يمكن أن تنعقد داخل هذه الجماعات ، ذلك أنّ النظرية المناسبة لحالة مخصوصة تكون متدنية الفعالية بقدر ما يكون « العنقود » أشد انسجاماً وبقدر ما تتعلق الظاهرة موضوع الدراسة بالمعيار الذي يتحدد العنقود به . علينا إذن اخضاع مجمل العمليات الاحصائية للاستجواب المنهجي : « لا يُطلب من أفضل إحصائية (كما من أسوأ إحصائية أيضاً) أن تقول إلا ما تقوله بالطريقة والشروط التي تحكم قولها »[20] . ولكي نخضع فعلاً للمستلزم الذي يصيغه سيمياند Simiand فلا نحمّل الاحصاء ما لا يحمله واقعاً ، لا بد لنا من التساؤل عما يقوله الاحصاء وما يستطيع أن يحكيه وضمن أي حدود أو أية شروط . [F. Simiand, texte No37]* .

---

* نص رقم 18 .

(18) E. Katz, loc, cit, P. 64.

(19) يُبيّن « كرّ » و « فيشر » C. Kerr et L. H Fisher إن التقنية والفرضيات المسبقة في ابحاث مدرسة مايو Mayo تدخل في علاقة تجاذب وتناغم . وإنّ المعاينة اليومية للاتصالات والعلاقات بين الافراد في داخل المؤسسة تقود إلى قناعة غامضة بأنّ « الجماعة الصغيرة هي التي تشكل الخليّة الأساسية في المؤسسة وأنّ هذه الجماعة تخضع ، كما يخضع اعضاؤها أساساً ، لمحددات ومقدّرات عاطفية » [. . .] إن نظام مايو Mayo ينفرع آلياً من خيارين جوهريّين . وعندما يتم هذان الخياران ، كل شيء يصبح بمثابة المعطى : المناهج ، حقل الاهتمام ، التعليلات العملية ، المسائل الخاصة بالبحث » وبخاصة « عدم الالتفات إلى المشاكل الطبقية ، الايديولوجية والسلطوية » .

(Plant Sociology: the Elite and the Aborigines, in M, Komarovsky [ed], common Frantiers of the Social Sciences, the Free Press, Glencoe, III, 1957, P. 281-309).

(20) F. Simiand, Statistique et expérience, remarques de méthode, M. Rivière, Paris, 1922, P. 24.

II-3 ـ حياد التقنيات الكاذب : الموضوع المبني والواقعة المصطنعة

إنّ معيار الحياد « الأخلاقي » الذي وضعه ـ ماكس ڤيبر Max Weber ـ في مواجهة السذاجة الأخلاقية التي تتصف بها الفلسفة الاجتماعية ، يتحوّل اليوم إلى وصية مملة من وصايا « الديانة » الاجتماعية . ويكفي بحسب هذه التصورات الموهومة حول المبادىء الڤيبرية ، أن يحتاط المرء ضد نوازع نفسه ومتاهات فكره حتى يُبرىء ذمته من أي تساؤل منهجي حول دلالة المفاهيم ومصداقية التقنيات ويعشعش الوهم بأنّ حياد نظم منطلقات العمليات يستتبع حيادها المنهجي في نقد الأعمال الاجتماعية ـ أعمالنا نحن أو أعمال الآخرين ـ وهو كناية عن معاينة تتصف بالعقم الدائم ، لمنطلقاتها الإيديولوجية ومثلها العليا . غالباً ما يحل الجدل الذي لا ينتهي حول حياد نظم المنطلقات مكان النقاش المنهجي المخصوص بحياد التقنيات المنهجي ، وهو يعطي من هذه الزاوية ضمانة جديدة لوهم المدرسة الوضعية .

وبفعل نوع من الانحراف يؤدّي الاشتغال بالمنطلقات الأخلاقية والقيم والأهداف العليا إلى وضع الأمور في غير مواضعها ، فيخطىء النقد هدفه ، ألا وهو تفحص نظرية المعرفة الاجتماعية المهتمة بدقائق الممارسة وبعناصرها التفصيلية[21] .

ألا يكمن مثلاً السبب وراء تقديم المحادثة غير الموجهة على ما عداها من تقنيات جمع المعطيات ، في تحقيقها براغماتياً نموذج الحياد في المعاينة ، أي تفضيلها مثلاً على نموذج المعاينة الاثنوغرافية التي تحقق على وجه أكمل ، عندما تتسلح بقواعد تقاليدها الوازعة مثال الجردة المنتظمة التي تجرى في وضعية واقعية ؟ يحق لنا أن نشكك في أسس تفضيل هذه التقنية ، خصوصاً حين نعلم أن المنظرين والمنهجيين من العلماء الذين يستخدمون هذه التقنية ، وهم لا يبخلون عادة بالنصائح ، لم يحاولوا ولو لمرة واحدة ، أن يتساءلوا منهجياً عما تؤدي إليه مثل هذه العلاقة الاجتماعية الضاربة في الاصطناع والتحذلق ، من التواءات لا تنفك عنها : فعندما لا نضبط فرضيات المحادثة الحرة المضمرة أي عندما نضع أنفسنا أمام

---

(21) حتى أن التقنيات المتخفية نفسها تتطلب نظرية ما . « إن العمل الضخم الذي ما يزال يبذل في إطار المتاحف الانثرولولوجية في أميركا وألمانيا وفي متاحف آثار ما قبل التاريخ في فرنسا والسويد خاصة لم [. . .] يبقَ بدون نتائج نظرية . أما من الناحية الانثروبولوجية ، خاصة ، فلقد قادت ضرورات التبسيط والفهرسة العلمية الضرورات العملية البسيطة من تصنيف وعرض ، إلى تصنيفات منطقية جغرافية وتحقيبية في آن معاً : (. . منطقية ، إذ يبقى المنطق في غياب الامكانية التاريخية ، الوسيلة الوحيدة الافتراضية على الاقل ، لفهم التحقيب التاريخي للأدوات والاساليب [. . .] (2) جغرافية وتحقيبية لأن هذه المتواليات تتطور في متن الزمان كما في المكان وذلك من خلال انتشارها وسط شعوب كثيرة ومختلفة » .

(E. Durkheim et M. Mauss, «Note sur la notion de civilisation», L'Année sociologique, vol. 12, 1913, P. 46-47).

أشخاص لا يردعهم أي شيء عن الكلام عن أي شيء ، خاصة عن أنفسهم أي أمام أشخاص يجمعون في تعاملهم مع اللغة بين الالتزام والغلواء ، تقود هذه المحادثة إلى الغاء تكامل التبادلات الجارية بين الناس (وهي متفاوتة بتفاوت الناس في طلبها وبحسب البيئات والوضعيات) ، كما تقود أيضاً الفاعلين إلى اصطناع واقعات كلامية مفتعلة ، أو متفاوتة الافتعال بحسب المسافة بين علاقتهم باللغة التي تستحسنها طبقاتهم الاجتماعية وعلاقتهم المصطنعة باللغة المطلوبة منهم . ومن ينسى أن يضع على بساط البحث التقنيات الأشد حياداً من الناحية الشكلية يغيب عنه فيما يغيب أنّ تقنيات الاستقصاء هي تقنيات الفة اجتماعية موصوفة اجتماعياً . [L. Schatzmann et A. Strauss, texte No38].

أما المعاينة الاتنوغرافية فهي بالنسبة للإختبار الاجتماعي كما هي عليه معاينة الحيوان على الطبيعة بالنسبة للتجربة في المختبر ، وهي تكشف زيفَ معظم الوضعيات الاجتماعية التي يبتدعها علم الاجتماع الروتيني ؛ وهو علم يجهل التفاعلات والانفعالات في إطار المختبر بقدر ما يُلم بالمختبر وبأدواته من روائز واستمارات .

بقدر ما لا يوجد تسجيل كامل الحياد فإنه لا يوجد أيضاً سؤالٌ محايد . أما عالم الاجتماع الذي لا يخضع أسئلته للاستجواب العلمي ، فإنه لا يفلح في تحليل الأجوبة التي يستدعيها تحليلاً اجتماعياً محايداً . فهاكم هذا السؤال الذي يبدو بسيطاً في ظاهره : « هل عملت اليوم » ؟ .

يُبيّن التحليل الاحصائي إن هذا السؤال يثير أجوبة تختلف بين القرويين القبيل والقرويين في جنوب الجزائر ، وهي أجوبة تختلف عن تلك التي كان متوقعاً أن يعطوها لو أنهم استندوا إلى التحديد الموضوعي للعمل ، الذي يفرضه الاقتصاد الحديث على « العملاء الاقتصاديين » Agents économiques ، ولن يكتشف عالم الاجتماع أن تحديد العمل المتضمن في سؤاله يقع على مسافتين متباينتين من المقولتين اللتين تتضمنها أجوبة الفئتين من المستخدمين ، إلا إذا لم يتسرع بالحكم على الأجوبة حكماً يتصف بالمراوغة أو الخلف[22] .

وإننا نرى كيف أنّ أي سؤال ينحجب عن الذين يطرحونه ، قد يسدل غشاوة على الموضوع الذي ينتج عنه بالضرورة ولو لم يكن هذا السؤال قد أُعِدَّ في الأساس للوصول إلى مثل هذه النتيجة . [Goldthorpe et Lockwood, texte No39] ولما كان بإمكاننا أن نسأل أي شخص عن أي شيء ، وبإمكان أي شخص أن يجيب بترحاب ، بأي شيء عن

(22) Bourdieu. Travail et travailleurs en Algérie, 2[0] partie, Mouton, Paris, La Haye, 1962, P. 303-304.

أي سؤال مهما كان بعيداً عن الواقع ، فإننا سنجد بسهولة مفرطة حينما لا نتساءل ، كمنتقدين لأية نظرية في اعداد الاستمارة ، حول دلالة أسئلتنا ، ضمانة لواقعية هذه الأسئلة ودلالة واقعية الأجوبة عنها : أن نسأل مثل دانيال لرنر Daniel Lerner ، العمال المسحوقين في ميدان العالم الثالث عن استعدادهم للتماهي مع أبطالهم السينمائيين المفضلين ، أو حتى عن مواظبتهم للصحف يعني أننا لن نحصد إلا كلاماً متملّقاً لا ينطوي على أية دلالة سوى تلك التي يعطيها إياه عالم الاجتماع عندما يتعامل معه بوصفه خطاباً دالاً[24] .

فبقدر ما تنحجب الاشكالية التي يحركها العالم من خلال أسئلته وبقدر ما تغيب عنه ، تغيب عنه أيضاً الاشكالية التي يحمّلُها المستَجوبون لأجوبتهم : أي تتجمع كافة المعطيات التي تسمح بمرور الخطأ المؤدي إلى نفي الوقائع التي تنحجب بنفس أداة معاينتها الأولية أو هدف من يستخدمها ، وذلك بعد استسلامه أو رضوحه لتشريط المجتمع إنّ الاستمارة الأشد انغلاقاً لا تعطي أية ضمانة بالحصول على أجوبة أحادية ، من حيث إنها تخضع جميع المستجوبين لأسئلة متماثلة .

أن نفترض أنّ للسؤال نفسه المعنى نفسه بالنسبة للفاعلين الذين يتمايزون من حيث ثقافتهم المرتبطة بانتمائهم الطبقي ، يعني كوننا نجهل أنّ اختلاف اللسان لا يعود فقط إلى تفاوت اتساع معجم مفرداتهم أو درجة تجريدها ، بل ، أيضاً إلى الموضوعات والاشكالات التي ينقلها . فهنا تصح إذن مآخذ شاستنك Maxime chastaing ، على « موضوعية » عالم النفس ، وذلك حين يتغافل هذا الأخير عن الدلالة الفارقية التي لا تنفك في

(23) إذا كان التحليل الثانوي للوثائق ، التي يُوفرها الاستقصاء الاشد سذاجة ، يبقى دائما ممكناً ، فلأنه من النادر أن يجيب من يُسأل كيفما اتفق وأن لا يكشف فيما يجيب عن أي شيء من ماهيته : إننا نعلم مثلاً أنّ اللا جواب والامتناع عن الاجابة قابلان هما أيضاً للتأويل . غير أنّ التعويض عن المعاني ، الذي تسمح به هذه الاجابات ، يفترض عملاً تصحيحياً ، على الأقل لمعرفة السؤال الذي تجيب عنه فعلياً وهو ليس بالضرورة السؤال المطروح اصلاً .

(24) D. Lerner, The Passing of Traditional Society, The Free Press of Glencoe, New York, 1958. دون المباشرة بنقد منتظم للافتراضات الايديولوجية المسبقة التي تمثلاً بها استمارة من 117 سؤال ولا تحتوي إلا على سؤالين فقط حول العمل والموقع الاجتماعي ـ الاقتصادي مقابل 87 حول الاعلام (السينما ، الجرائد ، الراديو ، التلفزيون) ، يمكننا أن نلحظ أنّ النظرية التي تأخذ في الاعتبار الشروط الموضوعية لوجود المحروم ـ من ـ الانتاج ، Sous-prolétaire البروليتاري الرث وخاصة انعدام الاستقرار العام الذي يميزه ، يمكنها أن تكشف عن قابلية هذا « المحروم ـ من ـ الانتاج » لكي يتخيّل نفسه بقّالاً أو صحفياً . . . فيما تعجز « نظرية التحديث » التي يقترحها لرنر Lerner عن تمثيل العلاقة التي يقيمها هذا المحروم مع « العمل » أو « المستقبل » ، ويسمح هذا المعيار على الرغم من كونه فظاً ، بالتمييز ، على ما يبدو ، بين الأداة الايديولوجية التي لا تنتج إلا واقعة مصطنعة وبين الأداة العلمية .

الواقع عن الأسئلة والأجوبة ، وهي تتفاوت بتفاوت وضعية الأشخاص المستجوبين وأحوالهم من الاجتماع : « فالطالب الذي يخلط بين لحاظه ولحاظ الأطفال الذين يدرسهم لا يحصل إلا على وجهة نظره حيث يعتقد أنّه « يحصد » وجهة نظرهم [. . .] (إذ) عندما يسأل : « هل العمل واللعب هما الشيء نفسه ؟ ما الفرق بين العمل واللعب ؟ » فإنه يفرض من خلال التسميات الواردة في سؤاله تمايز البالغين الذي يبدو وكأنما موضع تساؤل [. . .] وعندما يصنف المستقصي الأجوبة ـ ليس بناءً للكلمات التي تتألف منها بل للمعنى الذي كان ليعطيه لها في حال كانت صادرة عنه ـ في ادراج ثلاثة : اللعب السهل اللعب غير المفيد / اللعب ـ الحرية ، يجبر فكر الأطفال على أن يسكن هذه العلب الفلسفية »[25] ، ولا يكفي لكي ننجوا من هذه الأنوية اللغوية ، وقد رأينا ذلك ، أن نخضع لتحليل المضمون ما حصلنا عليه من خلال المحادثة غير الموجهة إذ قد نتعرّض لأن نفرض على أنفسنا المفاهيم والمقولات التي تحملها اللغة المستخدمة من قبل الفاعلين : لا يمكننا أن نتحرر من ما ـ قبل ـ أبنية اللغة سواء أكانت لغة العالم أو لغة موضوعه ، إلا بإقامة الجدل الذي يقودنا إلى أبنية مناسبة من خلال المقارنة المنتظمة بين نسقين للبناء القَبْلي[26] . [C. Lévi- Strauss, M.Mauss, B. Malinovski, textes No40,41 et 42].

لم نستخلص بعد مجمل النتائج المنهجية المنفرعة عن كون التقنيات الاقرب الى الكلاسيكية في علم الاجتماع تبقى مرغمة من حيث نفس طبيعتها ، على ابتداع وضعيات تجريبية موهومة تختلف جوهرياً عن التجارب الاجتماعية التي تنتجها سبلُ الحياة الاجتماعية . فبقدر ما ترتبط التصرفات والمواقف ، موضوع الدراسة ، بالظرفي والحادث ، لا يلتقط الباحث من الظرف المخصوص ، الذي يوفر الوضعية المناسبة للاستقصاء سوى المواقف أو الآراء التي لا تصلح إلا ضمن حدود هذه الوضعية . وهكذا تضطر الاستقصاءات التي تتناول العلاقات بين الطبقات وتخصيصاً البعد السياسي منها ، الى استنتاج زوال الصراعات الطبقية ، ذلك أنّ التقنيات التي ، تقودها الى استبعاد الوضعيات المأزومة ، وبالتالي الى عدم مواجهة التصرفات التي تولّدها وضعيات الصراع .

« فلا بد ، كما يشير مارسيل ماغيتMarceel maget من الركون الى عبر التاريخ ، لإكتشاف الثوابت (هذا إن وجدت) التي تحكم مواجهة الوضعيات الجديدة ، فها هنا في

(25) M. Chastaing, «Jouer n'est pas jouer», loc, cit. R, 71, 2.

(26) فالمقابلة غير الموجّهة وتحليل المضامين لا يمكن أن يستخدما كمعيار مطلق ، بل لا بد من أن يؤمنا وسيلة ضبط متواصل ، إن لمعنى الأسئلة المطروحة أو للمقولات التي تحلل وتفسّر الأجوبة على أساسها .
[النصوص 19 ـ 20 ـ 21].

الحادث والجديد مؤشر على ما هو كائن بالقوة . وهنا تكمن إذن ، الفائدة من تتبع الجماعة موضوع الدراسة ، وذلك لفهم طرق مواجهتها للوضعيات الجديدة ، علماً بأن إثارة هذه الوضعيات هي السبيل الاسوأ ، كونه لا يمكننا أن نضاعف الاسئلة التي يمكن أن تثيرها ، الى ما لانهاية . علينا أن نعيد للمعاينة المنتظمة ، مكانتها المنهجية[27]، مقابل التحديد التجريبي لتقنيات جمع المعطيات ، الذي يقود الى إعطاء الاستمارة امتيازاً مطلقاً ، بحيث تصبح التقنيات الاخرى مجرد بدائل تقريبية لهذه التقنية الملكية ، فيما هي واقعاً تقنيات لا تلخصها الاستجابة للترميز أو للتجارب المختلفة ، كما هي حال تقنيات البحث الاتنوغرافي المخصوصة التي تتضمن من الوصف ما هو مورفولوجي ، تكنولوجي ، إستخدام الخرائط ، والانساب والسّير والمخطوطات[28] . وتفترض الاستمارة ، بعيداً كل البعد عمّا توحيه بأنها الشكل الأكثر حياداً وقدرة على التحكم في مجال اثبات المعطيات ، مجموعة من الوقائع التي لا تخضع للإختيار ، والتي تمعن في إفسادها للعمل بقدر ما تكون لا واعية : فلا بد لنا إذن ، لنتعلم كيف نعد استمارة ونتعلم ما تفعله بالوقائع التي تنتج عنها ، من ادراك ما تقوم به هذه الاستمارة ، أي ، ومن بين أشياء أخرى ، ما لا تستطيع القيام به .

ودون أن نتكلّم عن الأسئلة التي يُحظّر طرحها من قبل المعايير الاجتماعية التي تحكم وضعية الاستقصاء ، أو عن الأسئلة التي يستبعدها عالم الاجتماع حين يقبل بالتعريف الشائع لعلم الاجتماع ، أي بنسخ تصوّر العامة ، الذين يرون في هذا العلم نوعاً من الاستقصاء حول السلوك ، نقول : إنّ الباحث لن يحصد أبداً من أسئلته حول السلوك سوى ما ينتج عن معاينة الأشخاص لسلوكهم .

إذن فالتأويل لا يصلح إلا إذا توخّى صراحة التمييز بين الأفعال والنوايا أو ما يحكى عن الأفعال ، وهي نوايا أو حكايات تقيم علاقات ، مع هذه الأفعال ، تتراوح بين المبالغة التأويلية أو الإهمال بقصد الكتمان من جهة ، والتشويهات والتعسفات أو « المَنسي المنتقى » من جهة أخرى . ويفترض تحقيق هذا الهدف تأمين أداة تقيم هذا التمييز وفق مقاييس علمية إما بواسطة الاستمارة نفسها ، وإما باستخدام خاص لهذه التقنية (لنفكّر بالاستقصاءات حول الميزانيات أو الميزانيات ـ في ـ الزمان ، وهي أشبه بالمعاينة) وإما باللجوء إلى المعاينة المباشرة .

فهاهنا انقلاب نجريه على العلاقة التي يقيمها بعض الأصوليين (علماء المنهج) بين الاستمارة ، المعتبرة كجردة كلام ليس إلا ، والمعاينة من النمط الاتنوغرافي كجردة ناظمة

(27) M. Maget, Guide d'étude directe des compor-tements culturels, CN; R.S, Paris, 1950, P. XXXI.

(28) نجد عرضاً حول هذا المنهج في مؤلف « مرسال ماغيت » Marcel Maget المشار إليه سابقاً .

للأفعال والأشياء الثقافية :[29] ليست الاستمارة سوى وسيلة من وسائل المعاينة ويجب أن لا تحجب فوائدها المنهجية ـ كقدرتها على جمع معطيات متناسقة قابلة ، بالتواطؤ ، لنفس المعالجة الاحصائية ـ محدوديتها المنهجية ، فهي ليست فقط الوسيلة الأقل كلفة لمقاربة التصرفات المنتظمة التي يمكن توقع سبلها بدقة عالية ، والتي يمكن بالتالي ، التقاطها من خلال المعاينة أو الاستجواب المتبصّر لبعض المخبرين ، بل إنها قد تقود من خلال استعمالاتها الضاربة بالطقوسية إلى تجاهل هذه الحيثية المعيارية من حيثيات السلوك ، أو ويفعل انزلاق الذهن ، إلى الانتقاص من قيمة المشروع الهادف إلى التقاطها[30] .

وقد ينصح علماء المنهج باللجوء إلى التقنيات الكلاسيكية الخاصة بالاتنولوجيا ، غير أنهم ، وهم الذين يرون في القياس مقياساً لكل تقنية ، وفي تقنيات القياس معياراً لأية تقنية ، لا يرون فيها إلا نوعاً من المسعفات أو الحيّل « لإيجاد بعض الأفكار » في المراحل الأولى من مراحل البحث ، وهم يحذفون بذلك المسألة المنهجية التي تثيرها العلاقة بين سبل الاتنولوجيا وسبل علم الاجتماع . والواقع أنّ هذا التجاهل المتبادل بين الفرعين يعيق تقدم كلاهما على حدٍ سواء ، وذلك بقدر ما يعيقه الافتتان الشائع الذي يؤدي بهما إلى تبادل غير مضبوط للاستعارات ، علماً بأنّ هذين الموقفين (التجاهل والافتتان) ليسا حصريين . ويفترض ترميم وحدة الانتروبولوجيا الاجتماعية (بمعناها الفعلي وليس بما هي مرادفة للاتنولوجيا) ، تفكراً منهجياً يسعى إلى تحديد ما يدينه المنهجان في كل حالة لتقاليد كل من

(29) عندما يصنف أولئك الذين يعطون أفضلية مطلقة للتحليل الكمي ، جميع التقنيات الاتنوغرافية في خانة ما لا قيمة له قاصدين بذلك « التحليل الكيفي » ، فإنهم يحكمون على أنفسهم بأن لا يروا في هذه التقنيات ومن موضع الانوية الاقوامية المنهجية ، سوى سبيل يقود إلى ارجاعها إلى الوسائل الاحصائية وكأن في ذلك ارجاعاً إلى حقيقتها ، أي انهم لا يرون إلا ما يشبه الاحصاءات حيث نجد ما يشبه التوزيعات والروابط والمعطيات التجريبية » : « إن جمع وتحليل ما « يشبه المعطيات » الاحصائية يمكن أن يمارسا الآن بصورة أشد انتظاماً من الماضي ، على الأقل إذا ما حافظنا على البنية المنطقية الخاصة بالتحليل الكمي حاضرة في الاذهان ، ثم استنبطنا منها المحاذير العامة والتوجيهات » .

(A. H. Barton et P. F. Lazarsfield, «Some Functions of qualitative Analysis in Social Research», loc, cit).

(30) وعلى العكس من ذلك يترافق الاهتمام الاستثنائي الذي يوليه علماء الانتروبولوجيا للجوانب الأشد انتظاماً من السلوك ، مع لا مبالاتهم باستخدام الاحصاء فيما هي التي تستطيع دون غيرها أن تقيس الفارق بين المعايير والسلوك الواقعي .

(31) انظر مثلاً :

A. H. Barton et P. F. Lazarsfeld «some Functions of Qualitative Analysis in social Research».

يحاول سبليز C. Sebliz و دويتش M. Deutsch و كوك S. W Cook تحديد الشروط التي تسمح بنقل مثمر للتقنيات التي توحي بها الاتنولوجيا .

(Research Methods in Social Relations, Rev. I, vol, ed, Methuen, 1959, P. 59-65).

العلمين وللمواصفات الواقعية العائدة للمجتمعات التي تتخذ منها موضوعاً .

وإذا كنا لا نشك في أنّ الاستيراد غير المضبوط لمناهج أو لمفاهيم صيغت في إطار دراسة مجتمعات تجهل الكتابة والتقاليد التاريخية ، ولا تتمايز أو تتعارف إلا نادراً ، قد يقودنا إلى تعسفات (كالتحليلات « الثقافوية » لبعض المجتمعات المتراتبة Sociétés Stratifiées) .

إنّ كل شيء هنا يستدعي خيارات منهجية ، أو نظرية معينة حول الموضوعية ، بما في ذلك أبسط العمليات الذاتية المتحركية automatique في الظاهر ، والمتعلقة بمكننة المعلومات . فنحن ، مثلاً ، لا نشك في أن ترميز مؤشرات الموقع الاجتماعي أو تقسيم المقولات (لنفكر مثلاً بالمؤشرات المختلفة التي يمكننا أن نختار فيما بينها ، لتقدير درجة « تبلوّر الموقع الاجتماعي ») . يستدعي نظرية متكاملة واعية أو لا واعية حول التراتب الاجتماعي . والذين يتحاشون إهمالاً أو إغفالاً ، مواجهة ماتستلزمه هذه المسلّمة ، يُعرّضون أنفسهم لنقد ، غالباً ما يوجه ضد التوصيفات المدرسية التي توحي بأنّ وظيفة الطريقة التجريبية ، تتمثل باكتشاف العلاقات بين المعطيات أو بين خصائص هذه المعطيات ، المقررة مسبقاً .

« لا شيء يخدع ، كما يقول ديوي Deway ، أكثر من البساطة الظاهرة التي تضفيها البحوث المنطقية على السبل العلمية » . ولا تخلو هذه البساطة من الشبهات ، وهي تصل إلى قمة المخادعة عندما تستخدم الحروف لإظهار تمفصل الموضوع : فعندما يكون لدينا ABCD في حالة معيّنة و BCFG في حالة أخرى و CDEH في حالة ثالثة . . . نستنتج بصورة أكيدة ، أنّ حرف «C» هو الذي يحدد الظاهرة . غير أن هذه الرمزية تنطوي على وسيلة فعالة لإخفاء حقيقة المواد المعالجة ، أي كونها قد وضبت من قبل (في شكل نموذجي موحد) Standardisés وبالتالي لتمويه كون البحث الاستدلالي ـ الاستنباطي يرتكز واقعاً إلى العمليات التي تؤالف بين المواد المعالجة »[33] .

وإذا كان علماء المنهج يهتمون بقواعد استخدام الفئات المتكوّنة أكثر مما يهتمون بالعمليات التي تسمح بتكوينها ، فلأن إشكال بناء الموضوع لا يمكن أن يحل مسبقاً ولمرة واحدة سواء أكان المقصود توزيع السكان إلى فئات اجتماعية أو إلى مراتب الدخل أو طبقات

(32) إن مثل هذا التوصيف للطريقة الإناسية (الانتروبولوجية) هو الذي يقوم به بيرستد R. Bierstedt في مقاله :

«The Limitation of Anthropological Method in Sociology». American Journal of Sociology, 1949, P. 23-30.

(33) J. Dewey, Logic, The Theory of Inquiry, Holt and C°, New York, 1938, P. 431, N.1.

العمر ، ولما كان أي تصنيف لا يقوم إلا على أساس نظرية ما ، فإنّ تقسيماً لا واعياً للخيارات يجري بالضرورة وفق نظرية لا واعية أو بالأحرى وفق إيديولوجية معيّنة .

فنظراً لأن المداخيل تتغيّر ، مثلاً ، في دوام متواصل ، لا بد لتقسيم السكان إلى « قطع المداخيل » من تحريك نظرية خاصة بالتراتب الاجتماعي : « لا يمكننا أن نرسم خطاً يفصل بالمطلق بين الأثرياء والفقراء أو بين الرأسماليين العقاريين والعمال وقد يدعي الكثير من الباحثين أنه بالإمكان أن نستنتج تبعاً لذلك ، امتناع الحديث في مجتمعنا عن طبقة رأسمالية أو عن التقابل بين البرجوازيين والعمال »[34] . والأمر نفسه ، يضيف ـ باريتو Pareto ـ يجعلنا نقول إنّه لا يوجد مسنون كونه يتعذر تحديد العمر أو اللحظة التي تبدأ منها الشيخوخة . وإننا نتساءل أخيراً إذا لم يكن من الضروري أن نخضع في كل مرة طريقة تحليل المعطيات ، وهي ما يبدو الأنسب لتحليل مجمل نماذج العلاقات التي تقبل الكم ـ كالتحليل المتعدد المتغيرات ـ للتساؤل المنهجي :

الواقع أنّ هذه التقنية تحرم نفسها ، عندما تفترض أنّه بالإمكان أن نعزل مداورة مفاعيل مختلف المتغيرات عن مجمل النسق الناظم للعلاقات التي تفعل في متنه ، وذلك لالتقاط الفعالية المخصوصة بكلٍ منها ، تحرم نفسها من ادراك ما يمكن أن يجنيه عامل ما من اندراجه في متن بنية معيّنة أو حتى ما لنسق العوامل من فعالية بنيوية مخصوصة . أضف إلى ذلك إننا عندما نحصل من خلال اقتطاعنا لمرتبة من الواقع نضعها في الآن ، على نسق يتحدد بتوازن موضعي نعرض أنفسنا لاغفال ما يدينه النسق لماضيه ، أي مثلاً المعنى المختلف الذي قد يعود لعنصرين في وعاء الآن ، من حيث انتمائهما لنسقين يكونان مختلفين في تقضّي الزمان ، أي ، مثلاً: لمجريين من سيرتين مختلفتين[35] . وبصورة أعم يفترض الاستخدام الفطن لكافة أشكال الحساب الذي يسمح بتحليل مجموعة من العلاقات ، معرفة ووعياً واضحين تماماً بنظرية للواقعية الاجتماعية . تتدخل في السبل الاجرائية التي تؤمن لهذه الأشكال الحسابية ما يكفل انتقاءها وبناءها لنموذج العلاقات بين العلاقات التي تحدد موضوعها .

وبقدر ما تتقبل القواعد التقنية التي تحكم استخدام التقنيات الترميز بسهولة ، تبدو المبادىء القادرة على تحديد استخدام معين لكلٍ من التقنيات ، استخداماً واعياً يأخذ في الحسبان القواعد المنطقية والاجتماعية متعثرة التعيين وأكثر من ذلك صعبة التجسيد في إطار

(34) V. Pareto, Cours d'Economie palitique, T. II, Droz, Genéve, P. 385.

(35) Cf. P. Bourdieu, J.C. Passeron et M. de Saint-Martin, Rapport pédagogique et communication, Cahiers du centre de sociologie européenne, No 2 Mouton, Paris, La Haye, 1965. P. 43 s.

الممارسة العملية . أما بالنسبة لمبادىء المبادىء ، وهي التي تحكم حسن استخدام الطريقة التجريبية في علم الاجتماع والتي تعتبر من هذه الحيثية ، أصل نظرية المعرفة ، فإنها تتعارض مع المنهج العفوي إلى درجة أنها قد تتعرض للانتهاك في كل لحظة باسم القواعد أو الوصفات التي نعتقد أنّنا نصرفها أو نروّجها من خلالها . وهكذا حين ننوي منهجياً أن لا نأخذ في الحسبان التعبيرات الواعية ، فقد نحمّل بناءات ، مثل التحليل التراتبي للآراء ، ما لا تحمله من قدرة على السلوك صعوداً من التصريحات الأكثر سطحية وصولاً إلى المواقف التي ترسي مبادئها ، أي على تحويل سحري يجعل اللاوعي وعياً ، أو وعبر سبيل مماثل ولكنه يفشل لأسباب معاكسة ، فإننا ننقاد إلى البحث عن بنية الخطاب الصحافي اللاواعية من خلال تحليل بنيوي يقتصر في أفضل حال ، على إعادة اكتشاف ، وبكلفة باهظة ، بعض الحقائق الأولى التي يعيها منتجو الخطاب تمام الوعي .

وكذلك فقد يقود مبدأ الحياد الأدبي (الأخلاقي) الذي تلتقي على أرضه كافة التقاليد المنهجية إلى مفارقة ، وذلك عندما يؤخذ من الناحية الروتينية ، إذ يؤدي والحال هذه ، إلى الخطأ المنهجي الذي يفترض أن يؤمّن تلافيه . إنّ المفهوم التبسيطي للنسبية الثقافية هو الذي يوهم بعض الباحثين في مجال « الثقافة الشعبية » والوسائل الحديثة للاتصال ، بأنهم يلتزمون القاعدة الذهبية الخاصة بالاتنولوجية ، حين يتعرضون لكافة التصرفات الثقافية : من الأغنية الفولكلورية إلى مقطوعة لباخ مروراً بأغنية رائجة وكأنما القيمة التي تعطيها الجماعات المختلفة لهذه التصرفات لا تُعتبر من الخاصيات التي لا تنفك عن واقعها ، أو كأنه لا يفترض أن تَرُد التصرفات الثقافية دائماً ، إلى القيم التي تنفرع موضوعياً عنها ، لكي تستعيد قيمتها الثقافية المخصوصة . إنّ عالم الاجتماع الذي يتجاهل الإختلافات القدرية التي يقيمها الفاعلون الاجتماعيون بين الأعمال الثقافية يجرون واقعاً نوعاً من التبديل غير المحكم ، وبالتالي غير المشروع يطال النسبية التي يتقيّد عالم الاتنولوجيا بها ، عندما يقارب ثقافات تنطوي عليها ثقافات متباينة : إن « الثقافات » المتغايرة التي تتواجد في مجتمع واحد متراتب ، تتعيّن موضوعياً بالنسبة لبعضها البعض ، وذلك لأن الجماعات المتباينة تتعين نسبة إلى بعضها البعض خاصة عندما تتخذ من هذه الثقافات مرجعاً لها . وعلى العكس من ذلك ، لا تقوم العلاقات بين الثقافات التي تعود لمجتمعات مختلفة إلا في لحاظ المقارنة التي يجريها عالم الاتنولوجيا أو على أساسها ؛ فالنسبية الكاملة والآلية تؤدي إذن إلى نفس ما تؤدي إليه الأنوية الأتنية الأخلاقية : إذ يجعل المشاهد في الحالين من علاقته الخاصة بقيم أولئك الذين يعاينهم ، بديلاً عن تلك التي يقيمونها ، هم موضوعياً ، بقيمهم .

« من هو الفيزيائي ، يتساءل باشلار ، الذي يقبل بصرف أرصدته لإنشاء جهاز لا

يحمل أية وجهة نظرية ؟ » ، كثيرة هي الاستقصاءات الاجتماعية التي لا تصمد أمام هذا التساؤل . إن الاستقالة التامة أمام معطى الممارسة ، التي تحوّل بناء الفرضيات المتكامل إلى متوالية من المبادرات الجزئية الهامدة ، تقود إلى استخدام أعمى لتقنية تولّد آلياً أحداثاً مصطنعة أو تركيبات مخزية تقلّد تقليداً هزلياً الواقعة المبنية منهجياً وبتبصر : أي علمياً .

أن ننسى أنّ الواقعة التي تبنى وفق سبل تتصف بكمال شكلي ولكنها لا تعي ذاتها ، قد لا تكون سوى حادثة مصطنعة أو مفتعلة ، وهذا يعني أننا نبت ، قبل أي تفحص للأمور ، بإمكانية تطبيق التقنيات على واقع الموضوع الذي نستخدم هذه التقنيات لدراسته . فهل نعجب والحال هذه ، من أن الذين يعلّمون الآخرين أن موضوعاً لا يمكننا الإحاطة به أو تقدير حسابه بواسطة التقنيات المتوفرة إنما لا وجود له في مرتبة الوجود العلمي ينقادون بما يمكن قياسه أو احتسابه كمياً ، أو أسوأ من ذلك ، إلى اضفاء على كل ما يقبل الاحتساب صفة علمية ؟ .

أما الذين يتصرفون وكأنما جميع الأشياء / الموضوعات قابلة للتبرير من خلال تقنية واحدة وحيدة أو من خلال جميع التقنيات على حد سواء ، فإنهم يتغافلون عن أنه لا بد لكي تسهم التقنيات المختلفة بدرجة متغيرة ومردودية متفاوتة ، من ضبط استخدامها على أساس تفكّر منهجي يطال شروط وحدود مصداقيتها ؛ وهي مصداقية ترتبط بحسب كل حالة بملاءمة هذه التقنيات للموضوع أي بملاءمتها للنظرية ـ في ـ هذا ـ الموضوع[36] . وحده هذا التفكر يقود إلى إعادة الاختراع المبدعة الذي يتطلبه ، من حيث المبدأ تطبيق أيّة تقنية ، « وهي بمثابة العقل الميت الذي لا بد للعقل من احيائه » ، كما يتطلبه وقبل أي شيء آخر الابتكار وتطبيق التقنيات الجديدة .

II.4 ـ المقارنة التماثلية وبناء الفرضيات

من واجبنا أن نعي أنّ ما من موضوع يكتسب صفة علمية مخصوصة ، إلا بعد أن يبنى على قاعدة التفكّر المنهجي ، وذلك لنكتسب نحن معرفة كيفية بناء الموضوع ومعرفة الموضوع الذي نبنيه . علينا أن ندرك كل هذه الأمور قبل أن نخوض في تقنيات صياغة الأسئلة التي نطرحها على الموضوع . وإنّ منهجية لا تطرح على نفسها اكتشاف فرضيات جديدة توضع على محك البرهان ، لن تتمكن ، كما يلحظ ـ كلود برنار Claude Bernard ـ « من اعطاء أفكار جديدة مثمرة لأولئك الذين يفتقدون إليها ، إذ إنها لا تُستخدم إلا

(36) إن الاستخدام المهووس لتقنية خاصة هو الغالب ، وهو الذي غالباً ما يُدان : « اعطوا مطرقة لصبي ، يقول كابلن Kaplan ، وسوف ترون أن كل شيء يبدو له وكأنما يتطلب ضربة مطرقة » . (The Conduct of Inquiry, op cit).

لتوجيه أفكار الذين يملكون أفكاراً ، بحيث تؤدي إلى أفضل ما يمكن من نتائج [. . .] إن الطريقة بذاتها لا تولّد شيئاً »[37] .

في مقابل المدرسة الوضعية التي تميل إلى اعتبار الفرضية نتاج تولّد ذاتي في بيئة عقيمة ، والتي تأمل بسذاجة أن تؤدي معرفة الوقائع أو بالأحرى أن يؤدي الاستقراء المنطلق من الوقائع ، إلى صياغة الفرضيات بصورة آلية ، يُبيّن تحليل ـ هوسرل Husserl ـ الاستغراقي إضافة إلى تحليل ـ كويره Koyré ـ التاريخي ، عندما يتناولان طريقة غاليله Galilée النموذجية Paradigmatique ، أنّ أيّة فرضية كتلك التي تتناول « التصور الذاتي » Inertie ، لم تكن لتنتزع أو تبنى لولا حصول انقلاب نظري ، لم يجد شرعيته في غياب أي مرتكز تجريبي إلا من خلال تكامل ما طرحه من تحدٍ مخيالي في مواجهة الوقائع والصور الساذجة أو التصورات « الديوانية » Savantes .

[M. Merleau-Ponty texte No43] [A.Koyré, texte No44]* .

لا بد إذن ، لفن الاختراع من تزويد العالِم بتقنيات الفكر التي تسمح بإدارة عملية بناء الفرضيات بشكل ممنهج ، وفي الوقت نفسه بتخفيف آثار المجازفة التي لا تنفك عن هذه العملية ، وذلك من خلال وعي اخطارها ، أما البرهان على قاعدة المقارنة التماثلية analo-gie الذي يعتبره العديد من علماء الأصول (المنهجية) بمثابة المبدأ الأول لأي اختراع علمي ، فإنه مرشح للعب دور مخصوص في إطار علم الاجتماع ، إذ من خاصية هذا العلم أن يربط بناء موضوعه بسبل المقارنة[38] . ولا بد لعالم الاجتماع للخروج من وهم البحث عن العلة الذاتية لحالات لا تتضمن مثل هذه العلة ، من أن يُكثر من فرضيات وجود

* نص رقم 22 .

(37) C. Bernard, Introduction à l'etude de la médécine expérimentale, op. cit, Chap II, 52.

(38) انظر مثلا :

G. Polya, Induction and Anology in Mathematics, Princeton University Press, Princeton, 1954, T. I. et II.

علينا أن نحاول تحديد شروط الاستخدام المحكم لمختلف المقارنات التماثلية ، الآلية أو البيولوجية ، في إطار علم الاجتماع وأيضاً تحليل الاشكال المخصوصة التي يأخذها البرهان بالمقارنة التماثلية عندما يستخدم مقرونات بمعطيات الاتنولوجيا والتاريخ كأصل يؤسس عليه المنهج المقارن . لقد سبق أن أوحى دوركهايم بمبادىء لمثل هذا التفكر : « إنّ خطأ علماء الاجتماع والبيولوجيين لا يكمن إذن في أنهم استخدموا المقارنة التماثلية بل في أنهم استخدموها استخداماً رديئاً (. .) فلو أنهم باشروا) بتحديد شروط التنظيم الاجتماعي بواسطة وسائل علم الاجتماع لكان من المشروع تماماً أن يبادروا فيما بعد إلى تحليل ما إذا كانت لا تتماثل مع بعض شروط التنظيم الحيواني كما يحددها عالم البيولوجيا .

(É. Durkheim, «Représentations individuelles et Représentations collectives», Revue de Métaphysique et de Morale, R. VI, mai 1898, reproduit in: Sociologie et Philosophie, Paris, F. Alcan 1924; 3° éd, P. U. F, Paris, 1963.

التشابهات الاتحادية (أو الاتحادات)* الممكنة ، ليصل تكوين « عائلة » من الحالات التي تعطي للحالة المدروسة علتها .

ويحق له تماماً لكي يبني هذه التشابهات أن يستعين بفرضية وجود اتحادات متكوّنية analogie de structure بين ظواهر اجتماعية معيّنة وظواهر سبق بناؤها في علوم أخرى بدءاً من العلوم الاقرب : الألسنية الاتنولوجيا أو حتى البيولوجيا . « لا نشك ، يقول دوركهايم ، في إنّه من المفيد دائماً أن نبحث إذا ما كان أيضاً لسنّه تنطبق في مرتبة من الوقائع ، وجودٌ في مرتبة أخرى ، وإنّ هذه المقاربة قد تساعد في اثبات وجود هذه السنّة أو في تعيين نطاقها . أي إنّ المقارنة التماثلية هي ، بصورة عامة ، صيغة مشروعة من صيغ المقارنة ، بما هي الوسيلة الوحيدة التي نملكها لكي نجعل الأشياء معقولة »[39] ، وباختصار إنّ المقارنة الموجهة بفرضية وجود الاتحادات التماثلية لا تشكل فقط آداة ممتازة للقطع المنهجي عن المعطيات الخام ، التي تدعي باصرار كونها قابلة للمعالجة بذاتها ولذاتها ، بل أيضاً لبناء افتراضي للتعلقات بين العلاقات .

ويبقى مثل هذا الاكتشاف للممكنات Possibles Latéraux ، الذي يفترض اتخاذ مسافة حاسمة من الوقائع ، عرضة للجوء السهل إلى الحدس أو للشكلانية والتفكّر المجرد ، كما إنّه لا يستطيع أن يتحرر إلا بصورة موهومة من لوازم اللغة أو سيطرة الايديولوجية . وهنا إشارة لبرثويت R. B Braithwaite حيث يقول : « إن فكرة علمية تلجأ لنموذج اتحادي تماثلي ، هي دائماً فكرة على نمط « كما إذا كنا نفكر » [. . .] لذلك فإنّ ما يضمن مصداقية اللجوء إلى النماذج يتمثل بالتنبّه الدائم »[40] ولم يشأ فيبر Weber من خلال تمييزه بين النموذج المثال الخاص بالمفهوم النوعي المنتزع وبين « الجوهر » الروحاني أو

(*) ترد هنا بمعنى analogic ، من حيث إنها علاقة وليس طريقة ، إذ الاتحاد أعم من التماثل والتشابه وهو مناط الهوهوية Identitée التي تتأسس عليها المقارنة ، المترجم .

(39) R.B. Braithwaite, Scientific Explanation, Cambridge University Press, P. 94.

ليس صدفة أن يلجأ العلماء في علوم كعلم الاقتصاد ، ومنذ زمن بعيد ، إلى بناء النماذج ، إذ إنّ خطر « اكتساب المناعة » ضد الاختبار الذي لا ينفك عن أية محاولة شكلية ، أية تبسيطية ، هو أشد هنا مما هو عليه في علم الاجتماع .

وقد بيّن البير H. Albert « الحجة غير المحدودة » التي يُؤمنها اكتساب عادة التفكر Ceteris Paribus : تصبح الفرضية غير قابلة للنقض منذ أن يصبح بالامكان لأية معاينة تناقض هذه الفرضية أن تنسب إلى تغيّرات العوامل التي تبطل هذه الفرضية مفاعيلها من حيث إنها تعتبرها ثابتة .

(H. Albert, «Modell Platonismus», in E. Topitsch, Logik der Sozial- wissenschaften, Kiepenheuer und witsch, Köln, Berlin, 1966, P. 406- 434).

النسخة الانطباعية عن الواقع ، إلا أن يُفصّل قواعد الاشتغال وشروط المصداقية في الحكم السبل القابلة للاستخدام من جانب أي باحث مهما كان متطرفاً في اتجاهه الوصفي ، سواء كان عن قصد أو عن غير قصد ؛ غير أنها غير قابلة للتحكم إلا بقدر ما تستخدم في مواضعها . وبخلاف التركيبات النظرية التأملية في إطار الفلسفة الاجتماعية ، التي لا تهدف دقائقها المنطقية ـ غير القابلة للنقض بقدر ما هي غير قابلة للبرهان ـ إلا إلى بناء نسق استنباطي محكم التراتب ، يبقى النموذج المثال ، « الهادي إلى بناء الفرضيات » ، والتعبير للبير ، بمثابة الوهم المتماسك « الذي تقاس عليه وتقارن به مختلف الوضعيات والتشاطات » ، أو إنه يبقى بمثابة البناء ـ في ـ الذهن المعد ليقاس على ما في الخارج (الواقع) ، أي يبقى بناءً مقارباً ـ بفارق يسمح بقياسه وبتجاوزه ـ وليس بناءً تقريبياً . ويسمح النموذج المثال بقياس أو تقدير الواقع ، كونه يحتسب نفسه على قاعدة هذا الواقع ويدقق بنفسه من خلال التدقيق بالفارق الذي يفصله عنه . [M. Weber, texte No45; V. Pareto, texte No46]*.

وبشرط أن يرفع الإبهام الذي يتركه فيبر عندما يماهي بين النموذج المثال والنموذج بوصفه حالة نموذجية أو حدية مبنية أو ملحوظة ، يشكل البرهان الذي يعتمد العبور إلى الحد ، تقنية لا يمكن أن يستعاض عنها في مجال ابتكار الفرضيات : فللنموذج ـ المثال أن يقدم نفسه كحالة نظرية فريدة في مجموعة مبنية من التحولات (لنفكر مثلاً بالدور المتميّز الذي يعطيه ـ بوليغان Bouligand ـ للمثلث القائم الزاوية كمرتكز ممتاز للبرهان على نظرية « فيثاغورس »)[41] .

كما يمكنه أيضاً أن يتعامل بمهارة مع الحالة النموذجية التي قد تكون إما مجرد « موهوم » نحصل عليه بدفع الأمور إلى حدها الأقصى أو بالتشديد على حيثية من حيثيات الخصائص المميزة ، وإما موضوعاً قابلاً للمشاهدة العينية ، يتمتع بعدد كبير من خصائص الموضوع المبني . ولا بد لنا لنتلافى المخاطر التي ينطوي عليها هذا السبيل من التعامل مع النموذج المثال ، لا بذاته ولذاته ـ أي بوصفه عيّنة كاشفة ، يكفي نسخها لمعرفة حقيقة عناصر المجموعة بمجملها ـ بل بوصفه عنصراً من مجموعة تحوّلات ، وذلك برده إلى جميع الحالات التي تنتمي إلى عائلة معيّنة ، يكون هو بمثابة العنصر الممتاز بين عناصرها . فعندما يبني فيبر من خلال المخيال المنهجي نسقاً للسلوكات التي تضع الوسائل الأشد عقلانية بخدمة الأهداف المحسوبة عقلانياً ، فإنه يتزوّد بوسيلة ممتازة لفهم مراتب سبل السلوك الواقعية ،

* نص رقم 23 .

(41) Cf, G. Bachelard, le rationalisme appliqué, op, cit., P. 91-97.

التي تسمح بجعل الأشياء موضوعية ، وذلك عندما تتموضعُ محدِّدةً مسافتها الفارقية من النموذج الصافي . وما من نموذج مثالي ، حتى عندما يكون عيّنة كاشفة ننظر بها إلى ما ننظر فيه ، كما يشير بايكون Bacon ، « نظرةً تعرّي الموضوع وتقاربه بصيغة حماسية أو بدرجة عالية من القوة » ، إلا ويمكن استخدامه بدقة : إنه يمكّننا من تلاقي ما يسمى : « بالاستدلال الزائف في المثل الدرامي » ، وهو فرع من « الاستدلال الزائف حول الفرنسية الشقراء » ، شرط أن نرى في الحالة القصوى التي نعاينها ، الكاشف الذي يظهر مزاج النسق الموحّد لوضعيات متشابهة[42] . هنا يكمن المنطق الذي قاد موس Mauss إلى تعيين البوتلاش Potlatch من حيث إنّه « نوبة في ذروتها » ، كحالة متميّزة من حالات التبادل الكلي القائم على التقابل التنازعي أو الذي يسمح بأن نكتشف في طالب الأدب ، الباريسي ، ذي الأصول البورجوازية ، وفي ميله إلى الفنون نقطة انطلاق متميّزة لبناء نموذج العلاقات الممكنة بين الحقيقة الاجتماعية لوضعية الطالب وتجليها الصوري على المستوى الايديولوجي .

وقد تكتسب السبل المختلفة لبناء الموضوع ، المزيد من الفعالية عندما تستعين بالصياغة الشكلية لعمليات الاستنباط ، وإن هذه الصياغة تقوم إذا ما توفرت لها شروطٌ معيّنة ، إضافة إلى الإيضاح الذي يضطلع به بوصفه اختزالاً دقيقاً للمفاهيم ، وإلى وظيفة الناقد الذي يتفحّص بدقة التحديدات ودرجة تماسك نسق الفرضيات ، بوظيفة الكاشف الذي يسمح بسبر منتظم للممكنات وببناء محكم لمتكوّنٍ متناسق المزاج من الفرضيات التي تشكل ترسيمة متكاملة لمجمل الاختبارات والتجارب الممكنة .

ولئن كان بمقدور الرموز والمعاملات المنطقية والرياضية الآلية والمنتظمة منهجياً في آن معاً ، أن تدفع ، بوصفها « أدوات مقارنة في غاية الجودة » ، كما يقول باربو Marc Barbut ، بالتنويع المخيالي إلى حده الأقصى ، فإنه يمكن للبرهان على أساس المقارنة الاتحادية أن يضطلع ، حتى في غياب أي صقل شكلي ، بوظيفة آداة الاختراع ، وإن ببعض الجهد وبضمانة أدنى[43] ، يوّفر النموذج من حيث استخدامه الشائع بديلاً عن تجربة تبقى ممتنعة في الواقع ، كما يمكننا من أن نرد إلى حقل الواقع ما تسمح التجربة الذهنية باستخلاصه

(42) فهكذا يفهم كوفمان Goffman مستشفى الامراض العقلية باعادته إلى موقعه في سلسلة المؤسسات الشاملة ، الثكنة ، المدرسة الداخلية : فالحالة المميزة في السلسلة المبنية قد تتمثل ، إذا ما أخذت بمعزل عما عداها بتلك التي تخفي بالصورة الأفضل وراء وظائفها المعتبرة رسمياً إنسانية منطق الحالات المتشابهة .
(Cf, E. Goffman, Asiles, Editions de Minuit, Paris, 1968).

(43) ما لا تستطيع أن تقوم به اللغة الشائعة من حيث دعوتها إلى الشمولية ، تؤمنه الرياضيات : ابداع القواعد التي تتناسب مع حقل السني محدود من حيث موضوعه ، والتي تظهر بامانة العمليات والعلاقات المستخدمة .
R, 81, 2.

بصورة كاملة كونه استخلاصاً يجري في مرتبة الوهم المخيالي : « لقد علمنا ماركس بعد روسو وبصورة قاطعة ، كما يلحظ كلود ليفي ـ ستراوس ، أنّ علم الاجتماع لا يبنى على أساس « الحدثي » كما أن الفيزياء لا تبنى على المعطى الإحساسي : إذ الهدف يكمن هنا في بناء نموذج ودراسة خصائصه ومختلف استجاباته في المختبر لتطبّق فيما بعد هذه المعاينات على تفسير ما يجري على الصعيد الامبريقي »[44] .

II-3 ـ النموذج والنظرية

لن يمكننا توصيف النموذج بخصائص النظرية ووظائفها إلا بعد أن نرفض التحديد الذي يعطيه اتباع المدرسة الوضعية لهذا المفهوم الذي يمتازون باستخدامه[45] . وإننا لا نشك في أنه يحق لنا أن نعتبر نموذجاً ، كل نَسقٍ من العلاقات بين خصائص منتقاة ، منتزعة مجردة ومبسطة ، يبنى بقصد التوصيف والتفسير أو التوّقع ويكون على هذا الأساس قابلاً تماماً للتحكّم والضبط ، ولكن بشرط أن نكف عن التلاعب على تنويعات هذا المفهوم للايحاء بأنّ النموذج قد لا يقتصر في هذه الحالة على كونه نسخة لا تحاكي الواقع إلا لغواً ، ولا تفيد ، عندما تتولّد من الاحكام والتقدير الإستقرائي ، أبداً إلى بلوغ مبدأ الواقع الذي تقلده ، لقد أخذ دوهيم Duhem على « النماذج الآلية » ، التي صاغها لورد كلفين Lord Kelvin ، كونها لا تقيم مع الوقائع سوى تماثل سطحي . فها هنا أدوات ليست سوى « وسائل للعرض » لا تحاكي إلا المخيّلة ، وهي لا تستطيع في هذا اللحاظ إرشاد ملكة الاختراع فهذه الأدوات ليست في أحسن الأحوال إلا تشكيلاً لمعرفة سابقة ، تحاول أن تفرض عليها منطقها الخاص ، حائلة بذلك دون البحث عن المنطق الموضوعي الذي لا بد من بنائه لتوفير العدة النظرية لما لا تقوم تلك الأدوات إلا بتصويره[46] . وتستحضر بعض هذه الصيغ البرهانية Formules Savantes العائدة للمفاهيم الخام الشائعة هذه « الشخصيات الآلية » التي كان يبنيها فوكانسون وكات Vaucanson et Cat وهما إذ كانا يجهلان المبادىء الواقعية لاشتغال الأشياء استعانا بآليات تقوم على مبادىء أخرى لانتاج صور منسوخة عن بعض الخصائص الأشد سطحية : وكما يشير جورج كانغيلهام Georges Canguilhem ، لم تتبين الفائدة من استخدام النماذج في ميدان البيولوجيا إلا بعد أن استبدلت النماذج الآلية المصممة على أساس منطق الانتاج ونقل الطاقة بنماذج السوبرنيطيقا التي تقوم على قاعدة نقل

(44) C. Lévi- Strauss , Tristes tropiques, Plon, Paris 1456, P. 49.

(45) لكلمة نظرية في هذا المقطع بمجمله معنى النظرية الجزئية الخاصة بالاجتماعي .

(46) علينا أن نضع أيضاً في عداد النماذج غير المضبوطة التي تعيق التقاط المقاربات الاتحادية العميقة ، تلك التي تحملها اللغة عبر استعاراتها ، بما في ذلك الاستعارات الميتة . (انظر سابقاً I,4) .

المعلومات وتقترب ، في هذا اللحاظ ، من منطق أداء المدارات العصبية لوظائفها[47] . وليس صدفة أن تقود اللامبالاة تجاه المبادىء إلى عملانية لا تتعدى طموحاتها « الحفاظ على ماء الوجه » .

وهي قد تقترح لكل ظاهرة نموذجاً أو نماذج متعددة لظاهرة واحدة ، نماذج لا تصل إلى مستوى التنابذ فيما بينها كونها وليدة برقلة (*) متفلسفة وبالتالي خالية من أي مبدأ ، وقد يكتفي البحث التطبيقي بحقائق من نمط « 40 ٪ صادقة » ، كما يقول بواس BOAS ، غير أن أولئك الذين يخلطون بين التصويب التخميني (وليس المقارب) للظاهرة ، وبين النظر في الظاهرة (نظرياً) يصلون إلى الافلاس الأكيد ، افلاس يبقى دون أي تفسير طالما أن التفسير لا يطال القدرة التي تفسر الالتقاء (بين النظرية والظاهرة في الخارج) . أما النماذج الايمائية التي تتلاعب خالطة بين التشابه البسيط والاتحاد التماثلي ، وهو الرابط بين الروابط التي لا بد من أن تتنزع في مواجهة الاعراض وأن تبنى عبر عمل تجريدي جاد وبواسطة مقارنة واعية ، فإنها لا تلتقط سوى التماثلات العرضية على العكس من النماذج الاتحادية التي تهدف إلى التقاط المبادىء الخفية في متن الوقائع التي تفسرها[48] .

« أن نُبرهن على أساس المقارنة الاتحادية ، يعني كما تقول الأكاديمية L'académie ، أن نقيم برهاناً على أساس التشابهات أو الروابط بين شيء وآخر » أو بالأحرى وكما يصحح كورنو cournot : « على أساس الروابط أو التشابهات التي تدل على الروابط : وبالفعل فإنّ الذهن في الحكم الاتحادي يطال فقط علة التشابهات : فهنا التشابهات تبقى بدون أية قيمة ، إذا لم تَطل روابط في مرتبة من الواقع حيث تنطبق المقارنة الاتحادية »[49] . فقيمة النماذج التفسيرية تكمن في المبادىء التي تبنى على أساسها ، وليس

• bricolage .

(47) G. Ganguilhem, «Analogies and Models in Biological Discovery», Scientific Change, Historical Studies in the Intellectual, Social and technical Conditions for Scientific and technical Invention, from Antiquity to the Present, Symposium on the History of Science, Heinemann, London, 1963, P. 507-520.

(48) يستخدم « بوكدال » G. Buchdal ليعبر عن هذا التضاد « النماذج الاحادية التشكل » والنماذج التثانية التشكل ».

(Deacartes's Anticipation ofa logic of scientific Discovery?, in scientific Change, OP. cit, P. 399-417).

أما رينيه A. Régnier فيميز بالمعنى نفسه ، ولكن بلغة تبتعد عن الحياد الفلسفي بين « النماذج الاسمية » ، التي تستخدم لاظهار الموضوع كما يبدو خلال الاختبار » والنماذج الواقعية » التي يستعان بها لوصف البنية الواقعية للموضوع ».

(A. Régnier, les infortunes de la raison OP. cit, P. 9).

(49) A. Cournot, Essai sur les fondements de nos connaissances et sur les Caractéres de la critique philosophique Hachette, Paris, 1912, P. 68.

درجة تجردها الشكلي . وما من شك أنّ اللجوء إلى « البديهيات العمياء » التي تحملها الرموز ، يشكل كما بيّنه مراراً المفكرون من ـ ليبنيز Leibniz إلى راسل Russell ـ حماية الفعالية تقي من بديهيات الحدس المضلل : « ولا جدال في أن للرمزية فائدة مخصوصة حيث إنها تجعل الأشياء صعبة . نريد أن نعلم « أي شيء يُستنبط من أي شيء » ، الواقع أنّ كلّ شيء يبدو في البدء بديهياً من حيث ذاته ؛ من الصعب أن نلحظ ما إذا كانت مسلّمة بديهية تنفرع من مسلمة أخرى أم لا ، إذ البداهة هي دائماً عدوة الدقة . لذلك فإننا نبتكر رمزية صعبة بحيث لا شيء يعود ليظهر بديهياً . ثم إننا نبتكر قواعد لنعالج الرموز ، فكل شيء يصبح آلياً »[50] . غير أنّ علماء الرياضيات لم يكونوا مضطرين بقدر علماء اجتماع إلى التذكير بأنّ الصياغة الشكلية قد تؤدي إلى تكريس بديهيات الحس الشائع بدلاً أن تنقضها . كان ليبنيز يقول إنّه يمكننا أن نعبر بمعادلة رياضية عن الخط المنحني الذي يجمل النقاط ، التي تؤلف وجهاً معيّناً ، إنّ الموضوع المدرك لا يصبح موضوعاً مبنياً بضربة عصا سحرية : وأدهى من ذلك ، فإن الرمزية بقدر ما ترمز إلى القطيعة عن الظواهر ، تضفي على الموضوع الخام احتراماً مغتصباً يضعه في مأمن من النقد النظري .

ولكن كان لا بد من الحذر من العجائب والمعجزات التي تدعيها الصياغة الشكلية المجردة وغير المضبوطة منهجياً ، فلأنها قد توحي ، حين تُضفي طابعاً تجريدياً لا يتعدى الظاهر على قضايا تستعيرها دون روية من المعرفة المباشرة أو الايديولوجيا ، بامكان توفير الجهد اللازم لعملية الانتزاع (التجريد) التي تبقى السبيل الوحيد لتحطيم الشبهات أو التشابهات الظاهرة لبناء المقارنات الاتحادية analogies الخفية .

أما التقاط التماثلات البنيوية فلا يتطلب دائماً اللجوء إلى الشكلانية Formalisme ، بل يفضّل أو يتأسس ويثبّت بدقة . فيكفي أن نتبع السبيل الذي قاد بانوفسكي Panofs- ky للمقارنة بين Somme توما الأكويني والكاتدرائية الغوتية ، لتتبيّن الشروط التي تجعل من هذه العملية ممكنة ، مشروعة ومثمرة : ولكي نصل إلى هذا الاتحاد الخفي دون الوقوع في هذا المزيج الغريب من الدوغماتية والذرائعية أو بين الصوفية والوضعية التي تطبع المدرسة الجديدة ، علينا أن لا نبحث في معطيات الحدس الإحساسي ، عن المبدأ الذي يوحدها في التاريخ وأن نُخضع الوقائع المقارنة لمعالجة تجعلها متساوية من حيث استعدادها للمقارنة . فالمقارنة الاتحادية بين الـ somme والكاتدرائية ، لا تقوم في لحاظ قيمتها الظاهرتين ، بل بين مضمون من العلاقات التي لا تعقل بين « أشياء » تظهر للإدراك الساذج ، ولكن بين موضوعات تُنتزع في مواجهة ما يظهر مباشرة ، وتُبنى من خلال صياغة منهجية . .E]

B. Russell, Mysticism and logic, and other essays', Double Day Anchon Books, 1957, P. 73.

panofsky, texte No47] يُعرف النموذج النظري إذن من خلال قدرته على الانقطاع وقدرته على التعميم ، وهما قدرتان لا تنفصلان : يقبل النموذج بوصفة صفوة مجردة من علاقات بين العلاقات التي تحدد الموضوعات المبنية ، الانتقال بين مراتب في وعاء الواقع تكون شديدة الاختلاف في ظاهرها ، ويوحي على قاعدة المقارنة الاتحادية بهويات تماثلية / اتحادية جديدة ، ترمي مبادىء لبناء موضوعات جديدة . [P. Duhem, texte . No48; N. Campbell texte No49, S. Bachelard, texte No50]*

وكما يسمح تعريف الخط المستقيم كخطٍ منحنٍ معدوم الإنحناء لعالم الرياضيات بأن يكتشف النظرية العامة على أساس أنّ الخط المنحني هو عامل أشد تعميماً من الخط المستقيم ، فكذلك يسمح بناء النماذج المجردّة الصافية ، بالتعامل مع مختلف الأشكال الاجتماعية بوصفها تحققات لمجموعة واحدة من التحوّلات ، وهو يسمح تبعاً لذلك بالكشف عن الخصائص المحتجبة ، التي لا تظهر إلا بربط أي تحقق بسائر التحققات ، أي بالرجوع إلى مجمل نسق العلاقات حيث يتجلّى مبدأ تجاذبها البنيوي(51) .

هذا السبيل في المعالجة هو الذي يؤمّن للمقارنات بين المجتمعات المختلفة ، أو بين القطاعات المتعددة في مجتمع واحد ، خصوبتها ، أي قدرتها على التعميم ، في مقابل المقاربات المبسطة التي تقوم على التشابه بين المضامين . وبقدر ما تقود هذه « الاستعارات العلمية » إلى مبادىء التماثلات البنيوية التي تكون مطمورة تحت الاختلافات أو المغايرات الظواهرية ، فإنها تكوّن كما مضى قوله : « نظريات مصغرّة » ، ذلك إنّها حين تصيغ المبادىء التي تولّد وتوحّد نسقاً من العلاقات ، تلبي كلياً متطلبات الدقة في مرتبة البرهان ومتطلبات الخصوبة في مرتبة الابتكار ، وهذه المتطلبات هي التي تحدد بناءً نظرياً معيّناً : هذه« الاستعارات العلمية » تزوّدنا ، بوصفها قواعد تولّد ترسيمات قابلة للتغيّر في الوضع والمطابقة ، بمبدأ الأسئلة كما تفسح دوماً في المجال أمام إعادة نظر متجددة ، وهي تجبرنا من حيث أنها تحققات منتظمة لنظام من العلاقات المثبتة أو التي تتطلب الإثبات ، على اتباع

● نص رقم 24 .

(15) إنّ المحاولة ، التي تعتبر أن الحالة الاستثنائية أو مجموعة الحالات الواقعية بمثابة حالات استثنائية من نسق نموذجي يضم الممكنات ، هي التي قد تقود فيما يخص العمليات الأشد واقعية في مجال الممارسة في علم الاجتماع ـ كتفسير رابط احصائي مثلاً ـ إلى قلب دلالة مفهوم الدلالة الاحصائية : فكما أنّ الرياضيات استطاعت اعتبار غياب الخاصيات بمثابة خاصية ، فإنّ غياب الرابط الاحصائي بين متغيرين قد يصبح بالغ الدلالة إذا ما وضعنا هذا الرابط في متن النظام الشامل للروابط ، أي النظام الذي يتضمن هذا الرابط . [. . .]

Les étudiants et leurs études, Cahier du centre de sociologie européenne, No I, Mouton, Paris, La Haye 1964).

سبيل للتحقق والتثبت لا يمكن إلا أن يكون منتظماً وناظماً وهي بوصفها أيضاً منتوجات واعية لموقف يتخذ مسافة من الواقع ، تردنا أبداً إلى الواقع وتسمح ، على قاعدة هذا الواقع ، بقياس أو إحتساب الخصائص ، التي لا شيء يسمح بانتزاعها كلياً بواسطة الاستنباط سوى لا واقعيتها(52) . [A. Aron et L. Hgemslev, textes 51 et 52] .

---

(52) لا بد لعلماء الاجتماع من تهذيب ذهنيتهم العلمية في العلوم الاجتماعية كي يتوصلوا مثلاً ، في تقاريرهم عن الاستقصاءات إلى الانقطاع عن السبل الاستدلالية التي لا تقود ، في أحسن الأحوال سوى إلى مراجعة حساب اجمالية (III,2) ، وذلك كي يعيدوا تنظيم ما يلحظونه من علاقات في الخارج لتعليلها بصورة منتظمة ، أي كي يخضعوا ممارستهم للاستلزام النظري حتى ولو اقتصر ذلك على مستوى الاشكالية الفرعية (الموضعية) .

● نص رقم 25ـ26 .

القسم الثالث

العقلانية التطبيقية

III ـ الواقعة تنتزع ، تُبنى وتثبت : تراتب الأفعال المنهجية الأصولية

يكمن خطأ المبدأ التجريبي الشكلي أو الحدسي في تفسيخه للأفعال المنهجية الأصولية ، وفي تصوره للعمليات التقنية ، التي تفترض كل واحدة منها فعل انتزاع وبناء وإثبات ، تصوّراً مجزّءاً . أما النقاش الذي يدور حول الفضائل التي لا تنفصل عن النظرية في القياس أو الحساب أو عن الحدس والتأصيل الشكلي بالاستنباط فما من شك إنّه موهوم ، وذلك كونه يستند إلى افتراض وجود متحرّكية ذاتية في عمليات لا تكتسب ، واقعياً ، معناها وخصوبتها إلا من خلال امتزاجها الضروري في سياق موحّد .

III ـ استلزام العمليات وتراتب الأفعال المنهجية

على الرغم من أنه قد يكون للعرض الأكثر شيوعاً ، لإجراءات البحث ، أي العرض الذي يظهرها كمراحل متعاقبة (المعاينة ، الفرضية ، التجربة ، النظرية المعاينة . . .) فوائد تربوية أكيدة ، ـ أقلها استبدال تعدد المهام المفصّلة انطلاقاً من منطق التقسيم البيروقراطي للعمل بتعاقب عمليات محددة منهجية ، [A.A. Campbell et G.Katona, G. Bénézé, textes, No53 et 54] . فإنّها تبقى مخادعة بصورة مزدوجة : فعندما يسقط هذا العرض مراحل « دورة الاختبار » على مساحة مكانية ، باعتبارها آنات متعاقبة وغير متداخلة ، فإنه لا ينجح إلا جزئياً بترميم المتحركية الواقعية التي تُسيّر العمليات . ذلك أنّ الدورة تبقى حاضرة بكاملها في الخارج (في الواقع) في كل آن من الآنات . وها هنا أيضاً ، مسألة أعمق ، وهي أنّ هذا العرض لا يلتقط النسق المنطقي الذي يحكم الأفعال المنهجية الأصولية ، القطع ، البناء ، التحقق من الوقائع ؛ وهو لا

فاحص رقم 27 .

يُختصر أبداً بانتظام عمليات البحث في الخارج* انتظاماً تعاقبياً بحسب تقضي الزمان .

فالقول بأنّ الواقعة منتزعة ، مبنيّة ، مثبتة ، لا يعني أنّ كلاً من الأفعال المنهجية يتناسب مع عملية معيّنة من تلك العمليات المتعاقبة التي تستخدم أدوات مخصوصة بها[1] . وكما مضت الإشارة فإنّ النموذج النظري بناءً وانقطاع في آن معاً : فالمقارنات الاتحادية analogies العميقة الجذور لا تبنى إلا بعد القطع مع التشابهات الظاهرية ، ولا يحصل القطع مع العلاقات الظاهرة دون بناء علاقات جديدة بين الظواهر .

أما التمايز بين الأفعال المنهجية فلا يتجلّى في أوضح صورة إلا من خلال الممارسة الخاطئة . أي تلك الممارسة التي تتحدد بالضبط ، كما سبقت الإشارة إليه ، من حيث إنها حذف لهذه الأفعال التي يحدد مزاجها المتراتب ماهية الممارسة الصحيحة .

ولأنه يبيّن ما يكلّفه حذف فعل من الأفعال المنهجية ، يسمح تحليل الخطأ ، كما يسمح أيضاً ما ينتج عنه من شروط بتحديد مراتب الأخطار المنهجية التي تتفرع عن نسق الارتباط بين الأفعال المنهجية : القطع ، البناء ، التثبت ، أي إنّ قيمة الاختبار تعادل قيمة البناء الذي يكون موضوعاً له ، فيما تبقى قيمة البناء هذه ، وهي قيمة بيانية منهجية ، مرهونة بدرجة القطع التي يسمح (هذا البناء) بالوصول إليها ، أي بما يوفره من معرفة الظواهر من حيث إنها ظواهر . ويمكننا تبعاً لما تقدم أن نشدد ، ودون الوقوع في الانتقائية أو التناقض ، على المخاطر الناتجة عن عمليات مثل الصياغة الشكلية والحدس وعلى قيمتها المنهجية في آن معاً . فما يكتسبه أي نموذج شكلي من قيمة يرتبط بدرجة إنجاز التحضيرات أو الأعدادات المنهجية الخاصة بالانقطاع أو بالبناء : فإذا كانت الرمزية تقود إلى إباحة أو اخفاء الخضوع للمعرفة الاجتماعية المباشرة ، فإنها تساهم أيضاً عندما تضبط العلاقات المتكوّنة المبنيّة في مواجهة العلاقات الظاهرة ، بالوقاية من الوقوع في المعنى الشائع . ولا يمتنع أن تُسند إلى الحدس وظيفة علمية وذلك عندما يصبح بعد إحكامه قادراً على الايحاء ببعض الفرضيات أو الإسهام بضبط العمليات الأخرى .

وإننا لا نشك في شرعية النقد الذي يطال المنحى الحدسي . هذا المنحى الذي

* في الخارج Concret مقابل ما في الذهن » . المترجم

(1) عندما نربُط آلياً فعلاً منهجياً معيناً بتقنية مخصوصة ، مثلاً القطع مرتبطاً بقدرة المصطلحات المنهجية على إقامة مسافة منهجية ، والبناء بمفاعل التأصيل الاستنباطي الشكلي أو الثوابت بالصيغ الأشد تقنيناً كصيغ الاستمارة ، فقد نوهم أنفسنا بأننا قد تحررنا من أي حكم منهجي وذلك باستخدامنا ، ولو بطريقة سحرية ، الأداة المناسبة .

(2) لن يكون مفيداً أن نعيد كل هذه المجموعة من التجارب والمواقف وقواعد المعاينة ، التي تتلخص « بالبحث الحقلي » ، باعتباره ضرورة اتنولوجية .

يوحي ، منطلقاً من قناعة ترى أنّ النسق الاجتماعي يعبّر من خلال كل جزء من أجزائه عن مبدأ واحد ، بأنه قادرٌ أن يلتقط مستنداً إلى « حدس مركزي » المنطق التوحيدي والوحيد الذي يحكم ثقافة ما ، أو أن يوفّر على نفسه ، مثله في ذلك مثل العديد من الدراسات ذات المنحى الثقافي ، تحليل مختلف قطاعات النسق الاجتماعي بصورة منهجية تطال مجمل العلاقات المتبادلة التي تترابط (هذه القطاعات) من خلالها في الواقع .

غير أنّ المعرفة الاحساسية الحضورية (بالحدس) بوضعية اجتماعية معيّنة تقي ، من حيث إنها تقود إلى استجواب الخصائص والعلاقات في لحاظ روابطها الدالة ، أي إلى استجواب يموضع في « الآن » ما لا يظهر في التحليل إلا تباعاً ، من داء « التذرير » أو التناثر الذي قد يصيب الموضوع من جراء اللجوء مثلاً إلى مؤشرات قادرة على تعيين الظواهر المتعلقة بموقف ما ، دون تفسيخها أو تجزيئها[3] . من هنا نقول : إنّ الحدس لا يساهم في مجال الابتكار والاختراع فقط ، بل أيضاً في مجال الضبط المنهجي ، وذلك بقدر ما يفتح ، عندما يكون محكماً ، البحث الاجتماعي على أفق الوحدات الشاملة ويدعوه إلى إعادة بناء العلاقات المتبادلة التي تحدد مزاجها[4] .

وهكذا يُبيّن التفكّر المنهجي أنه لا يمكننا اهمال تراتب الأفعال المنهجية دون الهوي في التفسيخ (التفسيخ الذي يصيب فعلياً عمليات البحث) ، والذي هو في أساس المنحى الحدسي ، الشكلي أو التجريبي الذرائعي .

أما العقلانية التطبيقية فإنها تقطع مع النهج الحدسي المباشر من حيث إنها ، وقبل أي شيء آخر ، تحدث انقلاباً في العلاقة القائمة بين النظرية والتجربة . فالمعاينة ، وهي أبسط العمليات التي يعتبرها المنهج الوضعي Positivisme بمثابة تسجيل يكون أقرب إلى الصدق بقدر ابتعاده عن الافتراضات النظرية ، لا تكتسب صفة علمية إلا بقدر ما تكون المبادىء النظرية التي تتسلّح بها واعية ومنتظمة .

وها هنا إشارة ـ لنعوم شومسكي Noam Chomsky ـ حيث يقول : « لقد حقق

(3) إنّ الممارسة العلمية الاجتماعية ، التي بقدر ما تصبح بيروقراطية تميل إلى توسيط الجهاز التنفيذي والجهاز الآلي ، بين مصمم الاستقصاء وموضوع دراسته : لا نشك في أن تجربة الافراد المباشرة والوضعيات الملموسة التي يعيشونها (الطراز اليومي للمسكن ، منظر المحيط ، الايماءات والاداءات الصوتية) لا تشكل بذاتها نوعاً من المعرفة ، غير إنها قد تُزوّد الباحث بالرابط الحدسي الذي تنبعث منه ، أحياناً ، فرضية حول علاقات غير متوقعة ، تربط الوقائع برابطة منتظمة فلا بد لعالم الاتنولوجيا والحال هذه [. . .] من أن يبذل جهداً خاصاً (بالمقارنة مع عالم الاجتماع) كي يصل إلى اشكالية قادرة على كسر المتكونات التصوّرية الفريدة التي تنبعث عن الأشياء / الموضوعات في الخارج .

(4) Cf. livre II, 3e partie (à paraitre).

علم القواعد نجاحاته حين عرض بصدق المعطيات الأولى المنتزعة من المعاينة » ، وهو يضيف : « توقف المعطيات على قابليتها للانخراط المحتمل في متن نظرية ناظمة . ويمكننا أن نعتبر أنّ بلوغ الحد الأدنى من النجاح ليس أسهل من بلوغ المستويات الأخرى [. . .] فليس من السهل تقدير المعطيات الصالحة والملائمة . إذ ما نعانيه غالباً ما لا ينكون ملائماً أو دالاً فيما تصعب معاينة ما يكون ملائماً ودالاً إن في إطار علم الألسنية أم في المختبر الفيزيائي أم في إطار أي علم آخر[5] .

أما فرويد فيشير من جانبه « إلى أن يمتنع علينا حتى في مرتبة الوصف ، أن نتلافى تطبيق بعض المفاهيم المجردة على ما يتوفر لنا من مادة ، وهي مفاهيم لا تنحصر أبداً من حيث أصولها ، في إطار معاينة المعطيات »[6] .

وإن هذا ما يعتبر دليلاً على أن المعاينة الصادقة تتضمن النظرية في متنها . وتبعاً لذلك فإنّ أي محاولة للتأويل المنتظم ، مثلاً التحليل البنيوي لمجموعة من الأساطير ، لا بد من أن تكشفُ عن ثغرات ما جُمع عشوائياً من وثائق حتى ولو كان المعاينون الأولون قد قصدوا من اجرائهم تدويناً دون أية منطلقات مسبقة ، التجميع الشامل للمعلومات . وها هنا أيضاً ما هو أشد دلالة ، وهو ما تظهره قراءةً فطنة متسلّحة بالنظرية ، أي تلك الوقائع التي كانت ما تزال منحجبة حتى عن أولئك الذين نقلوها لنا : ولئن لم يستطع ـ بانوفسكي Panofsky ، مثلاً أن يلتقط على واجهة كاتدرائية عبارة Inter se disputando التي تمت قراءتها ألف مرة من قبله ، والتي تميّز الكلام السكولاستي ، فلأنه جعل منها واقعة . وذلك عندما وجّه إليها سؤالاً انطلاقاً من فرضية نظرية تعتبر أنّ نحلة الكلامي أو طريقته نفسها يمكنها أن تظهر سواء في الهندزه الغوتية أو في الترميز السكولاستي لما يُسمّى disputotiones . وما يصح في مرحلة المعاينة يصح أيضاً في مرحلة الاختبار ، وذلك رغم أن الصورة الكلاسيكية للدورة الاختبارية تظهر هاتين العمليتين وكأنهما المكان الذي ينطلق منه ثم يصل إليه مسار يتقصى في مراحل متميّزة . إذاً ليس من اختبار تبعاً لما تقدم إلا ويحرّك بعض المبادىء أو الافتراضات

(5) N. Chomsky, Current Issues in Linguistics Theory, Mouton, La Haye, 1964, P. 28.

(6) ورد في :
K. M Colby, An Introduction to Psycho- analytic Research, New York, 1960.
إنّ كونت نفسه لم يكن يفهم دور النظرية على أساس النظرية الوضعية كما كان لاخصامه أن ينسبوا إليه : « فإذا كان لا بد لكل نظرية من أن تستند بالضرورة إلى المعاينات ، فإن ذهننا يبقى بحاجة إلى نظرية ما أي إننا إذا لم نقم عندما نتأمّل الظواهر بربطها مباشرة ببعض المبادىء ، فإنه لن يمتنع علينا فقط أن نمزج هذه المعاينات المعزولة في متكوّن ما لنحصل منها على بعض النتائج ، بل إنّنا سوف نعجز عن الاحتفاظ بها أو أن الوقائع سوف تبقى محجوبة عنا في أكثر الأحيان » .

(7) (A. Comte, Cours de philosophie positive, op cit., T. I, Lacan No I P. 14-15).
E. Panofsky, Architecture gothique, et pensée Scolashque, op cit, P. 30.

النظرية . « فليس الاختبار ، كما يعتبر ماكس بلانك Max Planck إلا سؤالاً يوجّه إلى الطبيعة يليه تقدير أو احتساب ثم تسجيل الجواب . ولكن علينا قبل اجراء الاختبار أن نفكر ، أي أن نصيغ السؤال الذي ننوي طرحه على الطبيعة ، وعلينا قبل أن نستخلص أي شيء من احتسابنا أن نفسّر هذا الاحتساب ، أي أن نفهم جواب الطبيعة . وإن هاتين المهمتين لا تنفصلان عن مهام العالِم المنظّر »[8] . الاختبار الناجح من حيث إنه علة مسندة مثبتة ، يستطيع تقييم النظرية التفسيرية والحكم على قدرتها الاستنباطية ، أي على تبيان قدرتها على تركيب متكوّن متناسق من القضايا القابلة للإثبات أو للنفي على قاعدة التحقق من الوقائع[9] .

غير أن قيمة الاختبار النظرية لا تتأسس ببساطة على تناسبها مع الوقائع إذ لا بد ، كما يشير ـ جورج كانغيلهام Georges Canguilhem ـ من تبيان أن تطابق افتراض ما على إثبات معين ـ لنبحث عنه انطلاقاً من هذا الافتراض من حيث إنه مبدأ أو أصلاً ـ أو عدم تطابقه لا ينتجان صدفة ولو ترددا لأكثر من مرة ، وذلك لأن الفرضية لا تستدعي الواقعة المعاينة إلا بواسطة الوسائل المنهجية المستخدمة (للبحث) »[10] . [G. Canguilhem, texte No59] وتبعاً لذلك فقيمة الوقائع التي تثبت صدق النظرية هي من قيمة هذه النظرية المثبتة .

أما إذا أردنا أن نسمع من الوقائع ما نريدها أن تقوله ، فما علينا إلا أن نسألها انطلاقا من « نظرية » تستدعي وقائع ليس لديها ما تقوله من أشياء تستحق القول : تلك هي حال

(8) نص رقم 28 .

(9) M. Planck, L'image du monde dans la physique moderne, Gonthier, Paris, 1963, P. 38.
إذا كان لب الفلسفة الوضعية في الفصل بين اختبار الوقائع والصياغة النظرية التي تنتزع منها الوقائع العلمية معانيها ، فمن البديهي أن تميّز القاعدة الكونتية ، التي « تنهينا عن الافتراضات إلا تلك التي تقبل من حيث طبيعتها تحققاً وضعياً قد يكون بعيداً إلى حد ما ، غير أنه واقع لا مُحالة » .
(A. Comte, Cours de Philosophie positive Bachelier, Paris, 1835, T. II, Lecon 28).
ان تميز سلبياً على الأقل الخطاب العلمي عن كل ما عداه . ويمكننا أن نجد عند شاستر Schuster الذي كان يؤكد « أنه لا قيمة لأية نظرية لا دليل على عدم صدقها » .
(Cité par L. Brunschnicg, L'expérience humaine et la causalité physique, P. U. F, Paris, 1949, E[9] éd, P. 432).
وخاصة عند بوبر K. R. Popper الذي يعتبر « قابلية » النظرية للتسفيه كمبدأ لتعيين العلم ، بمثابة الاحتجاج المنطقي الذي يقود إلى تفضيل الانكار على الاثبات كشكل من اشكال الضبط التجريبي .
Cf. Falsifiability as a criterion of Demarcation?, The logic of Scientific Discoveuy, op. cit, P. 40-42 et 86-87).

(10) G. Canguilhem, leçons sur la méthode, données á la Faculté des Lettres de Stras bourg 1940-42. غير منشور . plieé á Clermant- Ferrand en 1941-42.

الصياغات التي تتلبس العلمية ثم تضفيها على مفاهيم خام ، فتفقد القدرة على الانطباق على الوقائع إلا بعد أن « تُصنع حسب الطلب » ، أو حتى بعض التمارين المنهجية التي تخلق معطيات « على القياس » . وتلك هي أيضاً حقيقة العمل النظري الذي لا يؤسس انتاجه العاقر لوقائعه النظرية المخصوصة ، إلا انطلاقاً مما يمكن أن نسميه مع نيتشه « بالحبل بلادنس »[11] . (أو بالتفكر بلادنس («L'immaculée conception» فلن يقوم الاختبار بمهامه إلا بقدر ما يستند إلى تذكير دائم بمبدأ الواقعية في مواجهة اغراءات مبدأ اللذة ، الذي يوحي بموهومات السبل الاستنباطية الشكلية أو الحدسية أو بتعسفات النظرية المجردة .

إننا لا ننتهي إذن من شؤون النظرية أو حتى من بناء الفرضيات عندما نُخضع الفرضية للإختبار والتثبت أو حتى بعد أن نقرها أو ندحضها . ذلك إنّ من شأن الاختبار أن يكشف الجذليات بين العقل والتجربة ، ولكن بشرط وحيد وهو أن نحسن التفكّر بالنتائج سواء أكانت إيجابية أو سلبية ـ وأن نسأل عن العلل التي تجعل الوقائع تنطق بنفي الفرضيات .

وعندما يذكرنا ـ برانشفيك Brunchvicg ـ « بأن نقاط التعثّر هي نفسها نقاط التفكّر »[12] ، فإنه لا يقول بأنّ الصدمة التي لا يمكن تجاوزها خلال الاختبار ، تكفي لتحريك أولية التفكّر ، وذلك في حال غياب قرارنا بالتفكّر ، أي بأن نتفكر بمتفكريتنا أي بأن نتفكّر بذاتنا وهي تتفكّر .

ومثلما يقول ـ برتراند راسل Bertrand Russell- « فمن مآثر الحجة أنها تدع بعض الشكوك ترشح لتطال ما ينتج عنها من يقين . وحين تصدق القضية في بعض الحالات ولا تصدق في حالات أخرى تصبح موضعاً للشبهات في هذه الحالات الأخيرة »[13] . فالتحقق من عدم الصدق هو تبعاً لما تقدم حاسمٌ بقدر ما هو التحقق من الصدق حاسم .

(11) فإذا كان لا بد من التذكير بأنّ لكل نظام من القضايا يدعي المصداقية العلمية ، أن يقبّل الدليل على واقعيته ، فإنه لا بد أيضاً من لفت الانتباه إلى مضار المماثلة بين هذا الالزام المنهجي والالزام التقني الذي يدعي اخضاع أية صيغة نظرية إلى توفر التقنيات القادرة على التحقق منها لحظة تشكّلها . وانطلاقاً من صيغة التضايف Cor-rélativement نقول : إنّه ما من قضية نظرية يصح اعتبارها راسخة نهائياً ، كما يشير إليه « همبل » C. Hem-pel : « فالامكان النظري يظل قائماً ريثما تكتشف وسائل جديدة للبرهان تعيد النظر بالمعاينات الراهنة وتؤدي إلى رفض النظرية التي اعتبرت مصداقاً لها .

(12) (C. Hempel, Fundamentals of Concept Formation in Empirical Research, oP. cit. P. 83-84).
L. Brunschvicg, les Etapes de la mathématique F. Alcan, Pons, 1912.

(13) B. Russell, Mysticism and logic, op cit, P. 74.

(14) N. Campbell, What is Science, Methuen and c° London, 1927, P. 88. Cf aussi, J.- B. Conant, Modern Science and Modern man, Columbia University Press, New York, 1952, Pl 53.

ولكن شرط أن يتلازم مع إعادة بناء نسق القضايا النظرية التي تكسبه دلالته الإيجابية .

من النادر ، يقول ـ نورمان كامبل Norman Campbell- أن تُكتشف سُنّة جديدة انطلاقاً من التجربة أو من المعاينة وتفحّص النتائج . ذلك أنّ معظم سبل التقدم في صياغة سنن جديدة تنطلق من ابتكار نظريات مؤهلة لتفسير السنن القديمة[15] . وهذا يعني ، بايجاز ، أنه لا يمكن اختزال جدليات المسار العلمي بتصويره كمتوالية متقضيّة في الزمان عمليات مستقلة ، حتى وإن اعتبرنا أنّ هذه المتوالية المتعاقبة مراحل مترددة بحيث يعقب التحقق الفرضية ، فلا تنعقد بينهما إلا علاقة شكلية تقوم على مقارنة اللوازم الخارجية . أيا من عملية مهما كانت جزئية إلا وتُحرّك التجاذب الجدلي بين النظرية والتحقق من المصداقية] .

فلا بد لنا مثلاً ، حين نصيغ المؤشر الرمزي ، من إعادة النظر بالفرضيات التي أثمرتها الاستمارة ومن تخصيصها وتعديلها ، في ضوء الوقائع المحللة وذلك بُغية إخضاعها لاختبار الترميز والتحليل الإحصائي : إن الوصفة التقنية التي تقول بوجوب البت بالرمز والاستمارة في آن معاً ، (وهي تختزل ما هو قابل للترميز حساب بما هو أهلٌ له ، أي بما هو معدٌ مسبقاً له) ، تقود إلى منهج « تجميدي » كونها تفوت واحدة من فرص إحكام المقولات والمعطيات التي تحيط هذه المقولات بها . وكذلك فإن إجراءات سبر الآراء قد تخلو من أية دلالة علمية / اجتماعية معما بلغت من كمال شكلي ، إذا لم يكن اختيار العيّنة وطريقة تكوينها بمثابة لازمة لا تنفك عن فرضيات البحث وعن الأهداف التي يتوخاها ، واجمالاً فإن الوهم بوجود أدوات تصلح لجميع الأغراض ، يشجع الباحث على التخلي عن النظر في الشروط التي تقيّد تقنياته بالحالة المخصوصة التي يستخدمها في نطاقها . وتبعاً لذلك فإن الإحكامات التقنية تنقلب على النوايا الكامنة وراءها حين تقع في وهم يجيز توفير الجهد لإحكام هذه الإحكامات نفسها : فهذه الهَوسات المنهجية إضافة إلى أنها قد تقود إلى الشلل تفضي إلى الوقوع في الخطأ فإنها غالباً ما لا تسمح بما تسمح به أية طريقة من جهد فكري ، بل بالإقلال من التفكّر المنهجي في الطريقة[16] .

هذا إضافة إلى أنّ دقائق الضبط المألوفة في الممارسة قد تحول دون النظر في الموضوعات التي لا تظهر محاسن أداة النظر ، فإنها قد تنسينا أنّ بلوغ الوقائع لا يتم من خلال تهذيب أدوات المعاينة والمقايسة ، بقدر ما يكمن في إعادة النظر بالإستخدام المألوف لهذه الأدوات .

لو أن أوفاروف Uvarov ترك مساعده يعيد كل صباح إلى مكانها الـ locusta

Cf. infra, G. Bachelard, texte No 2, P. 125-127.

migratoria الرمادية ، فيضعها إلى جانب الـ locusta dancia الخضراء ، لما كان ليلحظ أنّ هذين النوعين ليسا إلا نوعاً واحداً ، وأنّ الـ locusta dancia تتلوّن باللون الرمادي عندما تكون معزولة : أفليس محتملاً أن يؤدي العديد من التقنيات التقليدية ، عندما يستخدم بدون ضبط منهجي أصولي ، إلى تدمير الواقعة العلمية ، مثلما أدّى إليه مبدأ التصنيف الذي اعتمده مساعد أوفاروف ؟ .

قد يحول الإفتتان بالجهاز التقني أو بأبهة النظرية وعظمتها دون إقامة علاقات صحيحة مع الوقائع أو دون بلوغ الحجة التي تستند إليها . ولا يقل الخضوع لمتحركيات الذهن الذاتية وتعمّلاته الآلية ، خطراً عن موهومات الإبداع الذي يفتقد إلى أي أصل يركن إليه ، أو إلى أي إحكام يضبط مساره . ولئن أدّى تهذيب تقنيات التحقق والاحتجاج حتى وإن لم يكن مرفقاً بمضاعفة ، للتنبّه المنهجي ، إلى تحسين النظر ، فإنه قد يفضي إلى ضيق الرؤية أو انحسار أفق ما ينظر إليه ، أو إلى غشاوة تحجب جوهر ما ينظر فيه ، وهو ما لا ينفك عادة عن استخدام غير متبصر لأدوات معدة أصلاً لشحذ وإحكام ما ينظر به . [W, Mills, texte N56].

III-2 ـ نظام القضايا والتحقق المنتظم

وإذا كان للعمليات الجارية في إطار الممارسة مما للنظرية التي تؤصّلها من قيمة ، فلأن النظرية تكتسب موقعها في مراتب العمليات من كونها تحقق في وعاء الكون ما للعقل من أفضلية منهجية على التجربة . فلا عجب والحال هذه إذا ما شكلت النظرية الشرط الاصالي للقطيعة المنهجية وللبناء والتجربة ، وذلك بفضل « متناسقية » منتظمة systématicité لا تنفك عنها . وحدها النظرية العلمية تبدو قادرة على مواجهة دعوات المعرفة العفوية وانتظامات الايديولوجية المشوّهة ، وذلك من خلال مقاومة منظمة ترتكز إلى مزاج متناسق من المفاهيم والروابط ، أي إلى مزاج يتحدد بتآلف العناصر التي يستبعدها بقدر ما يتحده بتآلف تلك التي يثبتّها . وحدها هذه النظرية تستطيع بناء نسق الوقائع التي تترابط بما ينعقد من علاقات منتظمة فيما بينها[16] . [L. Hjemslev texte No57].

وأخيراً فإنّ النظرية يمكنها دون غيرها أن تعطي للتجربة قدرتها الكاملة على

(16) لا أمل في أن نصل إلى ضرب نفوذ الأفكار المسبقة ، سواء أكانت شائعة أو مقصورة على العلماء ، وذلك لانتظام التفكر الذي تؤدي إليه . وتاريخياً لم تُواجه الموهومات المنتظمة ، إلا انطلاقاً من نظرية منتظمة متناسقة . وهذا ما يُبيّنه لنا في مجال علوم الفيزياء :
T. S Kuhn («The function of Dogma in Scientific Research» in A. C. Gombie ed) et N. R. Hanson (Patterns of Dicovery, University Press Cambridge, 1965).

النقض ، وذلك عندما توفّر لها بنياناً من الفرضيات المتعددة ، يكون شديد التناسق إلى حد جعله معرضاً للإنهيار فيما لو انهارت أية واحدة منها .

وإننا نتطلّع إلى ما يُمكّننا القول في علم الاجتماع بما قاله باشلار في الفيزياء الإختبارية وهو أنه « قد ولّى زمن الفرضيات المنفصلة والمتنقلة كما ولّى أيضاً زمن التجارب المنعزلة ذات الطابع الطريف . أي إنّ الفرضية أصبحت اليوم محصلة مركبة »[17] .

والواقع أنّ التحقق « بالمفرّق » الذي يُخضع لتجارب جزئية ، متوالية متفاصلة من الفرضيات تكون جزئية هي الأخرى ، لا يمكن أن يحصل من التجربة إلا على نقائض قدرتها الفعالية . لنتفكّر مثلاً بالتسهيلات التي يعطي تحليل نتائج الاستقصاء نفسه الحق فيها حين يعتبر الجدول الإحصائي وحدة تفسيرية : وعندما لا نثير مسألة الترابط بين القضايا المنتزعة من كل جدول أو من سبحات الجداول هذه ، التي يجرُّ كل واحد منها وراءه تعليقة تفسيرية مسبقة « مفصلة على قياسه » ، فإننا نتفادى أن نعرّض جسماً متسقاً من القضايا للنقض الذي يواجهه به كل جدول من هذه الجداول ؛ فلا شيء يربح التسمير الوضعي أكثر من المسار الذي يقود من معاينة إلى أخرى دون أية فكرة سوى تلك القائلة بأن فكرةً ما ستظهر طفرة . وذلك لأن محك النقض الذي قد يتعرّض له مثلاً ، نموذج نظري معينّ يتم هنا استبعاده بصورة دائمة ، هذا إضافة إلى أنّ الوقائع حين تؤخذ أفرادى لا تحمل ما تواجه الأسئلة المتفاصلة أو الإستهلالية التي يطرحها الوعي المنهجي في المراحل الخطاطة حيث يصبح الصدق في العودة إلى اكتشاف ما ننطلق منه . ولا يعود بالحال هذه للدقة الظاهرية التي تدعيها تقنيات الاحتجاج من وظيفة ، سوى التستر على الحصيلة اختلاس حيث يؤمّن الباحث ، على غرار الفتى هوراس نصراً سهلاً على الوقائع عندما يهرب منها لكي يستفرد فيما بعد بكل واحدة منها في المبارزة .

أما متى حركت الفرضية نظرية منتظمة تطال الواقع ، فإن الذي يحصل يأتي على عكس ذلك تماماً . أي أن التجربة التي لابد لنا من تسميتها والحال هذه تجربة نظرية ، تستطيع أن تمارس قدرتها الكاملة على النقد . وهذا ما يفيدنا به ـ دوهيم Duhem ـ حيث يقول : « لا تستطيع التجربة في أي حال من الأحوال أن تنقض فرضية معزولة إذ لابد لها من أن تتعامل مع متكوّن نظري متكامل »[18] ، وبخلاف المتوالية المتفاصلة حيث تتعاقب الفرضيات جاهزة ، يكتسب نسق الفرضيات قيمته المنهجية من نفس التناسق حيث يكمن مقتله : إن واقعة واحدة قد تهدم بنيانه . إضافة إلى أنّه لا يتقبل الإثباتات السهلة والمباشرة

(17) Bachelard, Le nouvel esprit Scientifique, op cit,.
(18) P. Duhem, la théorie physique, op, cit. 278.

التي قد يوفّرها ظاهر الوقائع أو الطابع الحرفي للوثائق .

وبالفعل حين يختار العالم أن يخاطر بكل شيء ليكسب كل شيء ، فإنه يضع في كل لحظة على محك الوقائع التي يستجوبها جميع العناصر التي يُحركها أثناء استجوابه لها . وإذا كان صحيحاً أنّ القضايا العلمية الأقرب إلى الكمال ، تنتزع في تقابل مع الظاهر وتفترض فعلاً نظرياً يقوم كما يقول كانط « بتهجئة الظواهر لتصبح قراءتها ممكنة من حيث إنها تجارب » . وتبعاً لذلك لن تجد هذه الظواهر بعد انتزاعها حجةً تقوم عليها إلا في ذلك التكامل الشامل الذي يتصف به نسق الوقائع الذي تكوّنه الفرضيات النظرية التي تطلب الإثبات وليس الذي يكوّن من أجلها . إن مثل هذه الطرق البرهانية حيث يكون تناسق النسق المبني من الوقائع المنتزعة حجة على ذاته أو برهان ذاته بذاته ، وهي تعتبر أيضاً المبدأ الذي يؤمّن قابلية الإثبات للحجج الفرعية التي يتعامل معها الباحث الوضعي وهي على حال من التكثّر والتنافر ، تفترض دون شك قراراً ناظماً يقضي استجواب الوقائع بشأن العلاقات التي تجعل منها نظاماً أو نسقاً منتظماً .

فعندما يقدم إروين بانوفسكي كعنصر من برهان عبارة «Inter se disputando de l'album» لفيلار دي هونيكور Villard de Honnecourt فإنه لا يجهل أنّ هذا الوصف لا يتناسب مع مسألة في الخارج (خارج الذهن) ، مثلاً مسألة تأثير السكولاستيين المباشر على المهندرين ـ كما يظنّه الوضعيون المشتغلون بالتأريخ والسيّر الذين لا يرون في التساؤل إلا مجرد استمارة يجيب عنها الواقع ، سؤالاً تلو الآخر بنعم أو لا .

فها هنا واقعة صغيرة تكتسب قوة قابليتها للإثبات من تعلقاتها بوقائع أخرى تظل هي نفسها خالية من أية دلالة طالما أنها تفتقد إلى علاقات يقيمها نظام من الفرضيات فيما بينها ، وهي لا تأخذ جل ما لها من قيمة إلا من حيث إنها عناصر تنتظم في سياق متوالية معينة : « لا يكتسب المُعاين من الظواهر ما للواقعة من خصائص ، سواء أكانت هذه الظواهر تاريخية أو إنسانية ، إلا متى كان قابلاً للتعلّق بمعاينات أخرى تماثله ، وذلك بما يزوّد مجموع عناصر المتوالية بمعنى معيّن . يمكننا إذن استخدام « المعنى » استخداماً مشروعاً ، أي بوصفه عملية إحكام ، لتأويل معاينة جديدة مخصوصة تقع في متن المرتبة نفسها من تراتب الظواهر . غير أنّه إذا ما مانعت هذه المعاينة الجديدة المخصوصة ، وبشكل قاطع ، عملية التأويل على أساس معنى المتوالية ، وإذا ثبت كذلك عدم وجود خطأ ما ، فلا بد والحال هذه ، من إعادة صياغة معنى المتوالية بما يجعلها تتضمن المعاينة الجديدة »[19] .

(19) Panofsky, «Iconography and Iconology» Meaning in the Visual Arts, Doubleday and C°, New York, 55, P. 35.

Wind, texte No58 . وإنّنا نجد هنا الدول نفسه الذي يقع فيه عالم الاجتماع ، الحريص
على عدم إسقاط آرائه المسبقة على الواقع ، عندما يحلل أثناء قيامه بجردة الاستقصاء منطلقاً
من مجمل الأجوبة معنى كلٍ من الأسئلة التي استدعى بها هذه الأجوبة وبناها على
أساسها ، صائغاً من جديد معنى الكل الجامع على أساس ما انتزعه من كل منها . ودويهم
Duhem لم يستخدم كلاماً مغايراً ليصف منطق تقدم علم الفيزياء : « لوحة رمزية تعطيها
التصحيحات المستمرة مزيداً من الإحاطة والوحدة [. . .] حيث يفتقد أي تفصيل من هذا
المكوّن ، حين يفصل أو يعزل عن الكل لأية دلالة فلا يُعبّر عن أي شيء على الإطلاق ، أو
حيث لا ترى العين الساذجة سوى مصادرة على المطلوب أو وقوع في الدور »[20] .

إنّ البرهان الذي يستند إلى تناسق نسق الحجج يقود إلى دور منهجي يمكن أن نلحظ
بسهولة وجهه الفاسد : مأوّلاً هذا المنطق البرهاني استناداً إلى تعريف تحليلي للتثبت ، لا
يمكن المذهب الوضعي من أن يرى هذا البناء المتنظم للوقائع إلا كنتيجة لتلاعب
بالمعطيات توحي به روحية فكرة النسق . إنه العمى الذي جعل البعض يرى في التحليل
البنيوي للأسطورة اسقاطاً لمقولات الباحث الذهنية ، أو موقفاً منحازاً في ذلك الموقف
المنهجي الذي يفسر كل علاقة من العلاقات الاحصائية المبيّنة انطلاقاً من تحليلٍ متعدد
المتغيرات يستند إلى الروابط بين العلاقات ، التي تعطي لكل علاقة دلالتها المخصوصة .

إن القدرة ، على الإثبات التي تختزنها علاقة تلحظ امبريقياً لا تتوقف فقط على قوة
الرابط الاحصائي : إذ لا ينفك الاحتمال الفرضي المركب الذي يجرى التحقق منه ، عن
النسق الإجمالي للقضايا المدّعمة بالحجة (سواء أكان الأمر متعلقاً بالروابط الاحصائية أو
بعلاقات منتظمة من أي نوع رخر) . أي أنه لا ينفك عن هذه « السلاسل المنطقية من
الحجج » كما يحلو لرايشنباخ Reichenbach أن يسمّيها « وهي قد تكون أقوى من حلقتها
الأضعف أو حتى من حلقتها الأقوى »[21] ، هذا لأن مصداقية مثل هذا النظام البرهاني لا
تقاس فقط ببساطة وتوحّد المبادىء التي يُحركها ، بل أيضاً بمدى إحاطته بالوقائع المتكثّرة
التي تدخل في حسبانه ، وكذلك بعدد النتائج غير المتوقعّة التي يقود إليها .

III ـ المزدوجات المنهجية

يلفت باشلار إلى أنّ فلاسفة علوم الطبيعة يتوزعون على هيئة طيف تشكل الواقعية
الخالية أسفله وأعلاه فيما تقع العقلانية التطبيقية في مركزه . وهذه الفلسفة هي التي

(20) P. Duhem, la théorie physique,... ص رقم 29 .
A. Kaplan, The conduct of Inquiry.

تستطيع دون أية فلسفة أخرى إعادة بناء حقيقة الممارسة العلمية ، وذلك من حيث إنها توحّد بين « فضائل التناسق » ، « والاخلاص للوقائع » ، « لا بد للأصولي من أن يتموضع حيث تقاطع السبل المنهجية أي الواقعية والعقلانية . فهنا يمكنه أن يلتقط المتحركية الجديدة الخاصة بهذه الفلسفات المتضادة ، أي أن يلتقط الحركة المزدوجة التي يبّسط العلم بها الواقع ويعقد العقل » [Bachelard, texte No60; Canguilhem, texte No61] .

إنه لمن السهل أن نقارن باشكال الحوار الموهوم أو المثمر بين الفلسفات المتناظرة والذي يصفه باشلار في إطار الفيزياء ، تلك الفلسفات المضمرة في علوم الإنسان التي تستخدم ، منتظمة هي الأخرى في مزدوجات من المواقف المنهجية ، الأعذار والحجج بسهولة أكبر وتقيم فيما بينها حواراً أشد عقماً بقدر ما تبتعد عن مركز الوسط ، أي عن الممارسة العلمية ، حيث تتحرك الجدليات المكثفة بين العقل والتجربة .

وإننا نلحظ حينئذٍ أنّ المواقف المتضادة التي تظهر في أشد المجادلات العلمية جلاءً ليست في الواقع سوى مواقف متكاملة : فالجدل مع الخصم يعفي دائماً من إقامة حوارٍ معه في إطار الممارسة العملية وبالتالي من إقامة حوار مع الذات . وهكذا قد يجد « علم الكلام » الأكاديمي أو « النبوي » الذي تستخدمه الفلسفة الاجتماعية ، في « تفريخ » الدراسات المفردة المبعثرة والاستقصاءات الجزئية مع كل ما تستدعيه من تنازلات ، ما يبرر طموحاته الكونية وازدرائه للبرهان والحجة ؛ فيما قد تجد الذرائعية الامبريقية المفرطة تبريراً مقابلاً في فضحها لما تصل إليه الايديولوجيا من محصلات جوفاء . وقد تسمح المدرسة الوضعية Positivisme لنفسها أيضاً ، بإدانة الحدس إدانة طقسية لكي تندفع نحو آلية التقنيات أو وبصورة مفارقة نحو الحدس نفسه ، وكذلك قد يجد الإتجاه الحدسي في جفاف الأبحاث البيروقراطية الوضعية حجة يبرر بها تنويعاته الأدبية ، ذات الانطباعية المبهرة ، على تلك الكليات اللامتناهية ذات الأطر المائعة والتي لا قرار لها[22] . [E. Durkheim, texte No62]*

إن روابط التضاعف بين طرفي هذه المزدوجات هي ، بعكس ما تظهر عليه ، بالغة المتانة والقوة ، حتى إنّ الباحثين الأشد تمسكاً بهذا القطب أو ذاك يتنكرون ، من حيث

*نص رقم 30 .

(22) لقد أوضح بوليتزر G. Politzer التجاذب والتواطوء ، في علم النفس الاختباري ما قبل الحرب ، بين اللجوء النقي المهووس إلى المختبر والوفاء للنظريات التقليدية .

(Critique des fondements de la psychologie. La Psychologie et la Psychanalyse).

...هاتهم أو هفواتهم ، وهي ذات دلالة منهجية أصولية ، لواقع الخيارات المنهجية ، سواء ...ت جيدة أو رديئة ، واعية أو غير واعية ، أي إنهم ينكرون كونها تدخل في نسق ...امل . وإن هذا ما يجعل من استقلالية أي من عمليات الممارسة العلمية ورطة تحتم ...وء إلى بديل لا واعٍ أو مذلٍ ، يحلُّ مكان العمليات التي رفضت .

...ولإنها تكتفي لتُحكِمَ ممارستها بإحكام أدواتها إحكاماً تقنياً ، تطارد الوضعية المنحى ...ني في مراحل البحث الأشد تقبلاً للصقل التقني ، دون أن تدرك إنها تنقطع بذلك ، ...مصادر النظرية ، وتضطر حينئذٍ إلى استعارة مدارك من المعرفة الاجتماعية العفوية ...ها في مؤشرات معقولة أو مفاهيم تحتجز فيها النتائج الأشد تحذلقاً التي تؤدي إليها ...ياتها (الليبرالية ، الامتثالية ، الغيرية ، الإشباع أو المشاركة . . .)[23] . سخية ...رشادات والوصفات في مجال أعداد الإستمارة وادارتها ، تفتح كتب الطريقة الباب أمام ...س ربما الأشد نزوعاً إلى المغامرة ، وذلك من خلال صياغتها لمبادىء الفرضيات أو ...يات تفسير النتائج كمية . فلا ينبغي للتعارض الظاهر بين المدرسة الوضعية والمدرسة ...سية أن يغيب عنا تآزرهما في الباطن ، فغالباً ما تنهلان من نفس المصدر ، قواعد ...يرتها ومبادىء فرضياتها ، ولا تفترقان إلا من حيث التقنيات المستخدمة في التحقق ، ...قراءة لبعض كلاسيكيات علم الاجتماعي الوضعي كفيلة بإقناعنا بأنّ الحدس هو في ...يرة المدرسة الوضعية وحقيقتها ، أي إنه يكشف ما تستره وتحجبه وراء التقنيات ...ولة[24] المتحذلقة . إما الاتجاه الحدسي ، الذي يعتقد بأنّه يختصر طرق والتواءات ...حليل العلمي ويلتقط مباشرة الكليات في الخارج ، مستخدماً نماذج تفكرية يستعيرها ...ن المعرفة الشعبية أو نصف ـ العلمية ، فلا يجهل هو أيضاً تذوّق « الدقائق الصغيرة »

...غالباً ما نرى أنّ العمليات التي نُستبعد مبدئياً ، تعود لتدخل في سياق المحاولة العلمية بعيداً عن أية ضوابط ...ولقد بيّن سيمياند Simiand كيف يلجأ الاقتصاديون على الرغم من موافقتهم على التقيّد بالخصائص الشكلية ...لنموذج ما ، وبهدف الاختيار بين عدة احتمالات ، إلى معاينة « واعية أو غير واعية » ، بصورة تجعل المنهج ...الاختباري دون أية تدابير احترازية أو ضمانات لا بد منها ، لتوفير أسس استخدامه بطريقة صائبة .

(F. Simiand, la méthode positive en science écomonuique, Revue de Méthaphysique et de Morale, TXVI No6, 1908, P. 889-904).

...ولقد يحصل أن يُكرِّس اشرس اخصام المعرفة بالحدس المحاولة الحدسية الاقرب إلى المغامرة . إن روت ...بينيديكت Ruth Benedict يجعل طرازاً ثقافياً غالباً « بالرمز الايولوني » « يمكن تسمية مثل هذه الصيغة القادرة ...على اجمال مشاهدات خاصة بالغة الغنى بمفهوم وصفي واحد « صيغة أم » (matrix formula) . وتغطي هذه ...الصيغة مفاهيم تتعلق بنموذج ثقافي أصلي (basic pattern) ، مثل فكرة ايقاعية ، Ethos طابع العصر ، ...الطابع القومي أو على مستوى الفرد الجبلة الشخصية [. . .] . .

(A. H. Barton et P. F. Lazarsfeld «Some Function of Qualitative Analysis in Social Research»,).

وهو يحاول ، مثل مفسد يطنب في مدحه للفضيلة ، أن يثبت من خلال إعطائه بعض البراهين ـ المهزلة ، قدرته على توفير الحجة .

يناهض المشروع العلمي المخصوص المنهج العفوي حيث تتجذّر الوضعية والحدسية ، وحيث يدور الاختيار بين جرأة بلا دقة ودقة بلا جرأة ، والحال إنّه لمزيد من الجرأة في مجال الطموحات النظرية لا بد من دقة في إقامة البراهين التي تحكمها . ما من شيء إذن ، يقود علم الاجتماع ، كما ينقاد غالباً اليوم ، إلى الترجّح بين « نظرية اجتماعية » تفتقر إلى قواعد خبرية « امبيريقية » وخبر عيني يفتقر إلى التوجه النظري ، أو بين التمرؤ الذي لا يُعرّض الإتجاه الحدسي لأية خسارة والتدقيق التفصيلي الذي تمارسه الوضعية في غياب لأي لوازم أو ضوابط . . . ما من شيء سوى هذه الصورة المتفسخة هزلية أو المبجلة لعلوم الطبيعة . وربما استطاع علم الاجتماع إذا ما تجاوز اطلال الطريقة التجريبية وقشورها وزيف خوارق الأداة الرياضية ، أن يجد عبر تجاوزه الفعال للتقابل بين العقلانية والتجريبية وسيلة لتجاوز ذاته ، أي للتقدم باتجاه التناسق والتوحد النظري والأمانة الواقعية في الوقت نفسه .

خاتمة

علم اجتماع المعرفة والأصول المنهجية

يقود كلُ ما مضى من تحليلات إلى نفي أن يكون لعلم الاجتماع وضع منهجي فريد . ولكن لما كانت الحدود في إطار علم الاجتماع بين المعارف الشائعة والعلم أشد غموضاً وترددأ مما هي عليه في علوم أخرى تأخذ ضرورة القطع المنهجي في هذا الإطار ، أهمية خاصة . ولئن كان الخطأ لا ينفك عن الشروط الاجتماعية التي تجعله وارداً أو ربما مقضياً ، فإن الإيمان الساذج بالتبشير المنهجي ، هو فقط ما يجعل البعض يتغاضون عن طرح السؤال حول الشروط الاجتماعية التي توفر إمكانية أو ضرورة الانقطاع عن المعرفة الاجتماعية العفوية والإيديولوجية ، والتي تجعل من التنبه المنهجي بعداً مؤسسياً في متناول جماعة علماء الاجتماع .

وليس صدفة أن يستعير باشلار لغة عالم الاجتماع ليصف التداخل ، بين مقام العلماء وجمهورهم من العوام ، هذا التداخل الذي كان يميز الفيزياء في القرن الثامن عشر . [G. Bachelard, texte No63] .

إن عالم الاجتماع الذي يهتم بدراسة هذا العلم لن يجد صعوبة في اكتشاف ما يشبه الألعاب المسلية التي تمثلت في عصر مضى بطرائف الفيزياء : إنّ علوماً مثل علم النفس التحليلي ، والانتروبولوجيا أو حتى علم الاجتماع تعرف اليوم مثل هذه « القُبلات الكهربائية » .

يشكل علم اجتماع المعرفة الميدان الذي يؤمّن لعالم الاجتماع أداة تقوي النقد المنهجي وتعطيه شكله المخصوص ، خاصة وإنّ الغرض من هذا النقد يبقى كشف اللاواعي من

الافتراضات والمصادرات على المطلوب التي تعشش في التراث النظري ، أكثر من كونها إعادة نظر في مبادىء تقوم عليها نظرية متشكلة . وإذا كانت التجريبية تحتل في علم الاجتماع قمة مراتبية الاخطار المنهجية ، فهذا لا يعود فقط إلى طبيعة موضوعه المخصوص أي كون هذا الموضوع ذاتاً فاعلة تقدّمُ تأويلاً محكياً عما تُقدِم عليه من أفعال بل أيضاً إلى الشروط التاريخية والاجتماعية التي تحكم ممارسة علم الاجتماع . فليس هنا طبيعة فوق تاريخية تميّز بنية الحقل المنهجي جاعلة منه طيفاً من المواقف الفلسفية المزدوجة في تضائفها ، أما السبب في ذلك ، من بين أسباب أخرى ، هو أنّ العلوم المختلفة التي ظهرت في فترات مختلفة وفي شروط تاريخية واجتماعية متغايرة ، لا تقطع وفق نظام تراتب مسبق المراحل نفسها من تاريخ واحد خاص بالعقل المنهجي .

إشارات في علم اجتماع النزعة الوضعية في علم الاجتماع

إنّ القدرة على الجذب التي تتمتع بها اليوم المدرسة الوضعية في إطار علم الاجتماع الفرنسي ، لا تعود إلى الإغواء الذي تمارسه هذه الفلسفة المقتضبة حول الممارسة العلمية ، أو إلى الموقع الذي قد يتخذه علم الاجتماع في ترسمية التطور المنطبقة على جميع العلوم ، بقدر ما تعود إلى مجموعة من الشروط الاجتماعية والثقافية التي لا تنفصل هي نفسها ، عن تاريخ مميز ، وهو تاريخ انطلق من نهضة الفكر الدوركايمي ليتجمد فيما بعد ويذوي ما بين الحربين : ولأن علم الاجتماع الامبريقي الوضعي انطلق انطلاقة جديدة في فرنسا بعد 1945 وسط حقل إيديولوجي غلبت عليه الفلسفة ، وتحديداً الفلسفة الوجودية ، فقد انقاد انقياداً أعمى إلى تيارات علم الاجتماع الأميركي الأشد ذرائعية ، وقد كان الثمن المقابل التنكر الطوعي أو القسري لما لعلم الاجتماع الأوروبي من ماضٍ مخصوص[1] .

إنّ موهومات التأصيل المطلق أو الممارسة التي تؤصّل ذاتها بذاتها ، لم تكن لتفرض نفسها بهذه القوة على جيل الخمسينات لولا الوضعية الخاصة التي عرفها هذا الجيل مقارنة بجيل 1939 من المثقفين الذين قد عمدوا ، متمسكين بالتراث الفلسفي ، ولكن منقطعين عن الممارسة التجريبية نظراً للظروف التارخية ، التي لم يكن أيسرها نقص

(1) لا يمكن أن تحل المجادلات حول المسلمات الفلسفية التي تحكم مختلف اتجاهات البحث الاجتماعي مكان التفكّر المنهجي ، وهي غالباً ما تؤدي إلى اخفاء غياب هذا التفكّر : لتفكر مثلاً بالطابع الاكاديمي أو الاجتماعي للمناقشات حول الفلسفة أو « الفلسفات البنيوية » . أي إنّ مروحة المواقف الفلسفية التي يُقدمها الظرف الثقافي لعلماء الاجتماع لتقدير ممارستهم ، لا تعبر عن المنهج الذي يتطلبه واقعياً العمل العلمي . لقد رأى باشلار في الانتقائية الفلسفية التي تحكم معظم العلماء ، اسلوباً لرفض التجريد الصافي الذي يميّز معظم النظم الفلسفية - وهي تظل متأخرة عن العلم متذرعة بتلوث العلم مقارنة بالفلسفة .

المؤسسات ، إلى تأجيل مهمة التقريب بين البحث التجريبي والنظرية بانتظار نهاية الحرب . ولقد أدى نمو المؤسسات المتخصصة ، المزودة بأدوات مهمة إلى جانب الاعتراف الاجتماعي بعلم الاجتماع الذي ظهر من خلال الطلب العام على الأبحاث ، إلى تعزيز موقع العلوم الاجتماعية في العالم الثقافي ، مما غيرّ شروط الانتاج الاجتماعي وتبعاً لذلك ، توجهات وافتراضات البحث المنهجية .

ولا نحتاج لنُبيّن كيف ترتبط كل حالة تاريخية من حالات علم الاجتماع بتاريخ مستقل نسبياً ، إلى استعادة مجمل تاريخ هذا العلم كما يكفي ، لتبيان ارتباط صيرورة العلوم المختلفة ببنية الحقل الذي يتضمنها أن نلحظ ، خلافاً للرثاية التطورية ، أنّه بدل أن يستفيد من ظهوره المتأخر عن مجمل العلوم الأخرى - وهذا ما يفترض أنّه يمكنّه من حرق المراحل وتفادي الأخطاء التي تعرّض لها السلف ، مهتدياً بما ترك له من معالم - لم يقع علم الاجتماع فقط في الأخطاء المنهجية التي باتت العلوم الأخرى تتلافاها ، بل إنه وقع أيضاً ، وبصورة مفارقة ، في أخطاء لم يعرفها غيره ،أندست في حقله ، وربما حصل ذلك من جراء احتكاكه الدائم بالعلوم التي تفوقه كمالاً وترهق كاهله . ويمكننا هنا أن نُبيّن تحديداً ما تدين به علاقة أي من علماء الاجتماع بالصورة التي تتمثل بها أعلمية ممارسته المخصوصة ، للحقل الذي تنعقد في متنه : إنّ هذا العلم الذي تقلقه هويته العلمية يتساءل دون كلل عن شروط أصالتها العلمية ، ويندفع خلال بحثه القلق عن الضمانة التي يفتقد إليها إلى أن يتبنى ، محابياً العلوم الأخرى المظاهر الأكثر جاذبية وربما الأكثر سذاجة في المشروعية العلمية . وليس صدفة كما يشير بوانكاري Poincaré ، أن تتكلم علوم الطبيعة عن إنجازاتها ، في حين لا تتكلم علوم الإنسان إلا عن مناهجها . وأنّ لهوسات المتحذلقين اللاهثين وراء أحدث دقائق التحليل Componentielle ونظرية الغراف (التخطيطات) Théoriedesgraphes أو الحساب matriciel الدور نفسه الذي يلعبه بغرور وتبجح ، اللجوء إلى الأسماء الرنانة والانتساب السحري إلى الأدوات الأشد اتقاناً كالاستمارة والكومبيوتر . وذلك للتعبير الرمزي عن خصوصية الحرفة المتميزة أو عن خاصيتها العلمية . [G. Politzer texte No64; M. Barbot, texte No65] .

إضافة إلى ذلك ، لا يخلو التقسيم التقني للعمل والتنظيم الاجتماعي للمهنة من أحكام وإكراهات قد تدفع بالباحث نحو آليات بيروقراطية لا تنفك بتاتاً عن فلسفة وضعية في فهم العلم . وإنّ بعض مميزات انتاج علم الاجتماع الأميركي المتمثلة بانتشار ترادي للدراسات المفردة الوضعية التي تتناول الوحدات الصغيرة أو تزايد المؤلفات الميّسرة

● نص رقم 31 .

التبسيطية يعود كما يبيّن بيتر برغر Peter Bergr إلى خصائص التنظيم الأميركي ، حيث الجسم الجامعي منقسم بين إداريين وباحثين متخصصين وحيث تُخضع أواليات المنافسة المهنة الأكاديمية لقوانين السوق . [P. Berger et Wrills textes No66 et 67] هذا إضافة إلى أنّ تقسيم العمل الحاد الذي تقيمه المؤسسة في فرنسا ، بين الباحثين المزودين بوسائل البحث والأساتذة المرتبطين بكليات باتت غير مؤهلة من حيث تاريخها وتنظيمها لاستقبال الأبحاث ، الجماعية خاصة ، قد تُرجم ولمدة طويلة بثنائية الإنتاج الفكري التي يعززها أحياناً السعي للتمويه . لقد أصبح البحث محكوماً بقواعد مهنية وارتبط بالإعتمادات المالية الضخمة ، وبتعدد مراكز الباحثين الوظيفية ، وبالتالي بظهور وحدات الأبحاث الكبرى وقد قاد كل ما تقدم إلى تقسيم تقني للعمل اكتسب خصوصيته من إيديولوجية تقول باستقلالية العمليات التي نشأت عنه . وتبعاً لذلك فليس تقطيع عمليات البحث ، وهو بمثابة النموذج بالنسبة للباحثين ، نموذج لاوعٍ على الأقل ، سوى إسقاط لخطة تنظيمة بيروقراطية على الحقل المنهجي[2] .

تتضاعف اللوازم والضرورات التي يفرضها تنظيم البحوث عندما تضاف إليها تلك التي تفرضها الأدوات التقنية ، فالكومبيوتر حين يرغم ، مثلاً ، الباحث على تصور برنامجه دفعة وقبل المباشرة بالتنفيذ ، قد يؤدي به ، إلا في حال تمتعه بفطانة عالية ، إلى العدول عن إعمال النظر بين الفرضية والتحقق أي منها وإليه ومنه وإليها ، أي عما كان يفرضه عليه الفرز اليدوي للمعلومات ، وهنا إضافة ختامية وهي أنّ التصور الشعبي للرجل الآلي ، صانع المعجزات ، يطغى على العديد من الباحثين ، الذين يميلون إلى التخلّي عن مسؤولية العمليات لمصلحة الآلة ، كما أنّ « جنرالات » البحث يتخلون من ناحية أخرى للمشاة عن إدارة الجزء الأكبر من المعركة ، أي عن الإحتكاك بالوقائع (وبين أشياء أخرى بالإستمارات) كي يصطفوا لإنفسهم اتخاذ القرارات الإستراتيجية الكبرى كإختيار العينة ، وصياغة الإستمارة ، أو التقرير النهائي . وهكذا نلحظ أنّ كل شيء هنا ينحو إلى تشجيع الثنائية بين اتجاه وضعي أعمى ونظرية غير محكمة أو بين سحر الاستنباط الشكلي وطقوس العمليات الثانوية الفرعية التي يتطلبها الاستقصاء .

يمكننا أيضاً أن نذكّر ببعض خصائص إنتاج علم الاجتماع ، بما في ذلك وبصورة أعمق ، المنهج الذي تستدعيه ، شروط اختيار وإعداد الباحثين : ودون الكلام عن سوء الفهم الذي يفصل بين الأجيال ، لا تُعبّر التناقضات بين المدارس المختلفة ، في حالات كثيرة ، سوى عن الإختلافات القائمة بين ذهنيات تشكلت من خلال تدريبات مدرسية

(2) Cf, infra, A. A. Campbell et G. Kafona, L'énquête sur échantillon.

مختلفة* . [R. Aron, texte No68] . أما الميل إلى « العنتريات » المنهجية التي تشجعها العلاقة القلقة بنموذج العلوم الصحيحة ، وهو أشبه بالظواهر المرضية ، فيعود إلى ثنائية الإعداد العلمي / الأدبي وإلى عدم توفر أعداد مخصوص وكافٍ في مجال العلوم الاجتماعية : فبعد أن جردت الأداة الإحصائية بفعل انتشارها من وظائف الحماية التي كانت على عاتقها في مرحلة التلمس والاحتكار ، أقدم عدد من الباحثين على استخدام أداة لم يحصلوا عليها إلا متأخرين ودون أن يأخذوا قواعدها عن الملمين بها استخداماً إرهابياً يعتمد على ذهول الأغرار وافتتانهم .

نحن لا نشك أبداً في أنّ إنتاج علم الاجتماع يتأثر مثل أي إنتاج ثقافي آخر بنوعية الطلب عليه سواء أكان هذا الطلب من قبل الممولين أو من قبل الجمهور الثقافي العريض وهو بمثابة السلطة التي يحكم عالم الاجتماع الفرنسي انتاجه عليها أو بما يتلاءم معها . فبعد أن كان علم الاجتماع ، ولمدة طويلة ، اختصاصاً يقتصر ، إلى حد بعيد على الإطار الجامعي ، أصبح علماً تطبيقياً يلبي طلب البيروقراطية في القطاع العام أو الخاص ، وأخذ تبعاً لذلك يخسر تدريجاً من حريته في اختيار أبحاثه ، وبات لا يطرح على نفسه إلا ما يطرحه عليه زبائنه .

وهكذا لا تتضح الخلافات المنهجية أو لا تظهر معانيها تماماً إلا حين نقيسها على أساس المواقع ، أو على أساس ما ينشأ من تنافر بين المؤسسات والجماعات أو الكتل التي تأخذ مواقع مختلفة من الحقل الثقافي . أما مجموعة المميزات ـ أي نوعية الأعداد العلمي أو الأدبي الأصولي أو الانتقائي الكامل أو الجزئي ـ التي تحدد لكل باحث موقعه في الجامعة أو انطلاقاً منها ، انتماءاته المؤسساتية ، وولاءاته المصلحية وانخراطه في جماعات ذات طابع ثقافي مختص (مجلات علمية أو تتعدّى الشأن العلمي ، لجان ، روابط . . .) ، فإنها تسهم في إعطائه حظاً ليتبوأ هذا المنصب أو ذاك ، أي وتبعاً لذلك في خوض هذا الصراع المنهجي أو ذاك . لا يكون الباحث وضعياً أو « شكلانياً » Formaliste أو منظراً أو لا شيء من هذا ، تبعاً لموهبته ، بل تبعاً لقدره أي بفعل الدلالة التي تطبع ممارسته المخصوصة على أساس نسق الإمكانيات أو الاستحالات التي تعيّن الشروط الاجتماعية الناظمة للممارسته الثقافية . ويتبين مما تقدم أنه قد يكون مفيداً أن نعتبر ، وبقرار منهجي ، أنّ الإنتماءات المنهجية هي بمثابة إيديولوجيات مهنية ، تهدف بالتحليل الأخير إلى تبرير العالم أكثر من تبرير العلم وإلى تبرير الحدود المفروضة على الباحث من حيث موقعه وسيرته أكثر من تبرير ممارسة البحث نفسها . فإذا كانت الأخطاء المنهجية على اختلاف أشكالها وكذلك الإيديولوجيات التي

* نص رقم 32 .

تبررها ، تكتسب قوتها من الظرف النظري وما يغلب عليه من عناصر ويعتريه من نواقص ، يبقى أنّ هذه الأخطاء لا تتوزّع صدفة بين الباحثين . إن نسق التبريرات الإيديولوجية التي تنزع إلى تحويل الحدود الواقعية إلى حدود نظرية ، قد يكون مسؤولاً عن تشكل الحجب المنهجية . ولئن كان ثابتاً أنّ علم الاجتماع الخاص الذي يقارب من خلاله كلّ عالم اجتماع ممارسته العلمية وموقعه من علم الاجتماع ، لا يقوم مقام التفكر المنهجي ، فإنّه يشكل الشرط المسبق لتفسير الافتراضات المسبقة اللاواعية ، وتبعاً لذلك لهضم متكامل لمنهجية أكمل .

التجذّر الاجتماعي لعالم الاجتماع

لا نشك في أن أشد الافتراضات المسبقة تأصلاً من بين تلك التي لا تنفك عن عالم الاجتماع من حيث إنه ذات اجتماعية فاعلة ، هو افتراض عدم وجود أي افتراض مسبق ، وهو ما يحدد أصلاً المركزية الحضارية فحين يتجاهل إنّه فاعلٌ متأثر بثقافة معيّنة ، وحين لا يُخضع مجمل ممارسته لإعادة نظر دائمة تطال هذا التجذّر الثقافي ، يصبح عالم الاجتماع (أكثر مما يصبح عالم الانتروبولوجيا) عرضةً لموهومات البداهة المباشرة أو لإغراءات تعميم غير واعٍ لتجربة مفردة . [C. Lévi-strauss, texte No69]* .

غير أنّ التحذيرات من المركزية الحضارية تظل عديمة القيمة إن لم تُعد الفطنة المنهجية تأويلها وإحياءها على الدوام . فها هنا منطق يتصف بالمركزية الحضارية يسود العلاقات بين الجماعات داخل اجتماع واحد ، فالرمز الذي يستخدمه عالم الاجتماع لكشف السر الذي يحكم سبل الناس المسلكية في المجتمع إنما هو رمز ثقافي تكوّن من خلال تدريبات موصوفة اجتماعياً ، وهو لا يخلو من التأثر بمختلف الجماعات التي سبق للعالم أن انخرط فيها . وتظل الأخلاقيات الطبقية من أهم التعسفات التي تحكم تشكل النماذج غير الواعية في ذهن الباحث وهي تفعل فعلها بالطريقة الأشد خفاء وانتظاماً . ولأن الطبقات الاجتماعية المختلفة تستعير المبادىء التي تؤصّل بها رؤيتها الإيديولوجية حول اشتغال المجتمع ومستقبله ، من تجربتها الأصيلة في متن « الاجتماعي » ، حيث تنكشف المقدرات المحددة déterminismes بفظاظة متفاوتة ، يخاطر عالم الاجتماع عندما لا يدرس ما يربطه بالمزاج الاجتماعي الذي يميّز طبقته الاجتماعية الأصلية بأن يدرس في متن علاقته العلمية بموضوعه مسبقات لاواعية تحملها تجربته الاجتماعية الأولى ، أو بعبارة أدق حسابات معقلنة تسمح لأي مثقف بإعادة تأويل تجربته بناء لمنطق لا يخلو أبداً من أثر الموقع الذي يحتله في الحقل

* نص رقم 33

الفكري. وإذا أخذنا في الاعتبار أنّ الطبقات الشعبية تعبّر عن تجربتها المحكومة مباشرة بالمقدرات الاقتصادية والاجتماعية ، بصورة عفوية وبلغة الجبر والتحمية ، فيما تعترض الطبقات المثقفة اعتراضاً شديداً عندما يجري التذكير بالمقدرات والمحددات التي تطغى على الخيارات كونها تؤخذ بمثابة رموز تدل تخصيصاً على حرية الشخصية الإنسانية (مثل رموز الذوق الفني أو التجربة الدينية) ، يمكننا التشكيك تبعاً لذلك بحياد العديد من المناظرات حول المقدرات الاجتماعية والحرية الإنسانية . . . يستسلم عالم الاجتماع عندما يتجاهل الافتراضات المسبقة التي تتسرب من تجربته والتحديدات التي لا تنفك عنها ، إلى رؤية لا تعي مبدأها ، أي إلى رؤية عاجزة عن التبصّر فيما تنظر إليه لأنها لا ترى سوى الأخطاء التي تغشيّها . [L. Althusser, texte No70]* .

غير أنّ الفطنة المنهجية لم تصفّ حسابها بعد تماماً مع المركزية الحضارية : فقد يكون الرفض الثقافي للمركزية الطبقية حجة لتبني المركزية الثقافية أو المهنية . وذلك أنّ عالم الاجتماع ينتمي من حيث إنّه مثقف إلى جماعة تعتبر بمثابة الأمر البديهي كل ما يتعلق بمصالحها ومخيالاتها وإشكالياتها ، أي باختصار مجمل النظام الذي ينطوي على أفكارها المسبقة والذي ينفرع عن الطبقة الثقافية بوصفها جماعة مرجعية متميّزة . وليس صدفة أن ينسب بعض المثقفين وهم يدينون ازدراء بعض الطبقات المثقفة « للثقافة الشعبية » إلى الطبقات الشعبية علاقتهم بهذا النوع من المقتنيات الثقافية الذي يشكل ثقافتهم ـ أو وهو ما يعتبر الشيء نفسه ـ نقيضها . ذلك إنّ عالم الاجتماع ينتمي ، بوصفه مثقفاً إلى جماعة تعتبر بديهياً ، كل ما يتعلق بمصالحها ، ومخيالاتها وإشكالياتها أي مجمل النظام الذي ينطوي على مسبقاتها والذي يتفرع عن طبقة ثقافية هي مثال الجماعة المرجعية . وليس صدفة أن يسقط بعض المثقفين عندما يدينون ما تحمله الطبقات المثقفة من إزدراء « للثقافة الشعبية » ، علاقتهم الخاصة بالثقافة فيستبدلون بها أو بنقيضها علاقة الشعب بثقافته . ولئن كانت الأنوية الثقافية مخادعة بصورة خاصة ، فلأن المعرفة الاجتماعية المباشرة أو النصف علمية التي تفرزها الطبقة المثقفة أو تروّجها المجلات أو الحوارات بين المثقفين ، لا تنكشف بسهولة كمعرفة ما قبل العلم ، كما هي حال الصيَغ الشعبية التي تتناول الموضوعات الشائعة نفسها ، وهي تبعاً لذلك مصدراً يزود الأبحاث بمفاهيم خام غير مناقشة ، وبمسائل تفرض فرضاً : إنّ مثل هذا المحيط الثقافي يطغى من حيث شدة تماسكه على أولئك الذين يرتقون من خلاله أو على الطلاب الذين يطمحون إلى الإنتماء إليه ، فيفرض عليه نظاماً من الحوائز والالزامات التي تكون شديدة الفعالية بقدر ما تظهر كقواعد ضمنية ترعى سلامة الذوق وحسن التعبير .

* نص رقم 34 .

ولا بد لمقاومة هذه الوساوس المخادعة والقناعات الخفية الناتجة عن اجماع ثقافي يتنكر بمظهر الاختلاف أو « للتخلص بحزم من جميع المفاهيم المسبقة » ، التي يتفاوت تأثيرها على المثقفين بحسب مكان تداولها ، ـ فهي تكتسب في « مقهى دي فلور » أهمية لا تعرفها في « مقهى زاوية الحي » لا بدَّ من الاقدام دون خوف ، في مواجهة تصوّر ساذج حول حيادة يؤالف بين الجميع ، على اتخاذ من الموقف ضد الأفكار الرائجة ومن اتخاذ موقف عدم الارتياح تجاه « أحكام الوقت » L'airdutemps قاعدة لتوجيه ذهنية علم الاجتماعي . [L. Aragon, texte No71] .

مدينة العلم

من هنا يعتبر علم اجتماع المعرفة ، وهو غالباً ما اتخذ حجة لتقييد صدقية المعرفة ، أو بكلام أدق علم اجتماع علم الاجتماع حيث لم يرَ البعض سوى نقض بالمحال لما يدعيه علم اجتماع متمذهب من ادعاءات محالة ، بمثابة أدوات ذات فعالية استثنائية على صعيد التحكم المنهجي بالممارسة الاجتماعية . فلن يتمكن والحال هذه من أن يتخلص من نسبية موضعه وواقعه ، بجهد موهوم بالتأكيد ، لكي يتخلّص نهائيا من جميع الأقدار التي تحدد وضعيته الاجتماعية ، فيصل إلى هذا المنصب الاجتماعي المتصف بالمعرفة الحقة حيث كان ما نهايم Mannheim يعيّن موقع « هؤلاء المثقفين الذين لا ارتباطات لهم ولا جذور » . علينا إذن أن نتخلى عن الأمل الموهوم بأنّ كلاً منا يستطيع أن يتحرر من الايديولوجيات التي تثقل كاهل أبحاثه بمجرد إصلاح جازم للفهم المشرُّط اجتماعياً أو بمجرد تحليل ـ اجتماعي ـ حضوري (ذاتي) لا يهدف إلا إلى إشباع الرغبة الذاتية من خلال تحليل اجتماعي يطال الآخرين . فلا يمكن تبعاً لذلك ، تأسيس موضوعية العلم على موضوعية العلماء كونها تبقى أصلاً غير راسخ أو مشكوكاً بأمره . ولن تتجسد المكتسبات المنهجية واقعياً في الممارسة إلا عندما تتحقق الشروط الاجتماعية الضرورية لإحكام أو ضبط منهجي أصولي ، أي لتبادل معمم يشمل انتقادات تتسلح من بين أشياء أخرى ، بعلم اجتماع ممارسة علم الاجتماع . [M. Maget, texte No72] . وإذا قبلنا بأنّ للأعمال الفكرية خطأً ، في أن تلبي مقاييس العلم ، يتزايد بقدر ما ترجع حصراً إلى جماعة من العدول المتكونّة بالفعل أو بالقوة في الحاضر أو في المستقبل ، وبقدر ما تكون قائمة بذاتها أي قابلة للتفسير بردها إلى عوامل ترتبط بميدان اجتماعية خارجة عنها .

واستخلاصاً نقول : إذا كان صحيحاً أنّ تاريخ علم الاجتماع لا يكون علمياً إلا بقدر استحالة تحويله إلى تاريخ اجتماعي للعلم ، فإن جماعة العلماء ، هي وحدها ، وليس العالم الفرد ، من يضطلع بدور الفاعل في هذا التاريخ الذي يتمتع باستقلالية نسبية .

من هنا فإن احتمال انتاج أعمال علمية ، أي أعمال مستقلة إنما يتعلق بدرجة استقلالية الجماعة العلمية التي تنتجها ، وبنوعية هذه الجماعة . وتقاس هذه الاستقلالية على أساس قدرة الجماعة على تحديد وفرض قيم يمتنع أن تتجسد في سلوكات معيّنة ، إلا بعد أن تدخل في ذاكرة جماعة العلماء الذين يتحكمون بها في الواقع ، أي بعد أن تصبح ، بتعبير آخر ، أحكاماً واقعية ترعى « مدينة العلم »[3] . تمثل أية جماعة عالمة جرماً اجتماعياً صغيراً ، مزوّداً بمؤسسات إحكام وتحكم ، وإعداد : سلطات جامعية ، لجان ، مقامات نقدية ، مجالس ، لجان تعيين . . . ، تحدد معايير الكفاءة المهنية وتسعى إلى ترسيخ القيم التي تُعبر عنها[4] .

ومن هنا فإن احتمالات بروز أعمال علمية لا تتعلق فقط بقوة المقاومة التي تبديها الجماعة العلمية في مواجهة الطلبات الخارجة كلياً عن منطقها ـ وهي تتمثل برغبات الجمهور الثقافي العريض ، أو بالضغوطات الخفية أو المعلنة التي يمارسها الممولّون وأما بايحاءات الإيديولوجيات السياسية أو الدينية ـ بل أيضاً بدرجة الاستجابة للمعايير العلمية التي تستقر عليها الجماعة متسلحة بتنظيمها الذاتي . إن علماء اجتماع العلم الذين يكتفون بالتشديد على قصور الجماعة العلمية المنظمة ، غالباً ما لا يقومون إلا بإسقاط المألوف الشائع في سيّر العلماء والمتمثل ببؤس العالم المخترع : وهم حين يختزلون مسألة مخصوصة بردها إلى موضوعة عامة تتعلق بمقاومة التجدد يلغون التمايز القائم بين المفاعيل المتقابلة المتضادة التي قد تنتج عن تحكم الجماعة العالمة في حالتين متغايرتين : الأولى حيث الوزائع الدقيقة أو المتدّنقة التي يمارسها اتجاه تقليدي يدعي العلم الجامع ، تحتجز البحث أو تسجنه في إطار الخضوع لتقليد نظري ، والثانية حيث التنظيم المؤسسي للفطنة المنهجية ، والتنبّه الدافع يشجع ويسهل الانقطاع المستمر عن جميع التقاليد[5] .

---

(3) معتبراً أن قابلية هذه القيم لأن « تصدّق من خلال التفاعل بين الفاعلين / الذوات بمثابة معيار لموضوعية القضايا العلمية ، يصور بوبر البرهان القائم على تفاعل الذوات (المتفكرة) كحالة مخصوصة من حالات النقد التفاعلي الذاتي ، أي حالات « الضبط المتبادل من خلال المناقشة النقدية » (K. R. Popper, The logic of Scientific Discovery.

(4) وهنا اشارة لدوهام Duhem وهي أن المعيارية المنطقية ومعرفة الروابط الثابتة اختبارياً لا تكفي لتأمين شروط التجدد النظري : « إنّ التأمّل في مجموعة السنن لا يكفي لكي يستوحي الفيزيائي الاطروحات التي عليه أن يختارها ليعطي عن هذه السنن تصوّراً نظرياً . فلا بد له من أفكار مقبولة في وسطه وميول مطبوعة في ذهنه من خلال دراساته السابقة يهتدي بها فتمدّ من مجال التصرف الكبير جداً الذي تفسحه القواعد المنطقية امام محاولاته » .

(P. Duhem, la Theorie physique).

(5) نجد مثل هذه التحليلات التي تربط تقوقع جماعات العلماء بعوامل شبيهة بعصبية التنظيمات الاكاديمية التي يشير إليها باربر B. Barber

علينا إذن أن نستبدل السؤال حول ما إذا كان علم الاجتماع علماً أم لا ، أو علماً كسائر العلوم ، بسؤال آخر حول نوعية تنظيم واشتغال مدينة العلم ، التي تؤمن الظروف الأفضل لتشكل وتطور الأبحاث المحكمة علمياً أحكاماً دقيقاً صارماً . فها هنا إذن سؤال لا يمكننا الإجابة عنه بنعم أو لا : لا علينا أن نحلل بحسب كل حالة ، المفاعيل المتعددة للعوامل المتعددة التي تتضافر لتحدد احتمال ظهور انتاج يقترب نسبياً من المواصفات العلمية ولتُعيّن بصورة أدق العوامل التي تنمي فرص تقدم الجماعة العلمية بمجملها والفرص التي يستفيد منها كل عالم بحسب موقعه في هذه الجماعة[6] .

ونحن نُسلم بسهولة بأنّ كل ما يفضي إلى تكثيف المعلومات والملاحظات النقدية ، بصورة تؤدي إلى تفجير الأطر المنهجية الإنعزالية التي تحميها المؤسسات المغلقة وبالتخفيف من الحواجز التي تحول دون التواصل ، والمتمثلة بالتراتبية والمقامات والمواقع وباختلاف المشارب والنزاعات يسهم في جعل الجماعة العالمة الخاضعة لجمود المؤسسات التي لا بد لها منها كي تستمر ، شبيهة بمدينة العلماء المثالية حيث لا يوجد شيء سوى الاتصالات والتبادلات العلمية الضرورية للعلم وللتقدم العلمي . وإنّنا نستطيع أن نحتسب المسافة التي ما تزال تفصل جماعة علماء الاجتماع عن هذه الوضعية المثالية : إن العديدَ من المناظرات تعبر تعبيراً

(cf. par exemple «Resistance by Scientists to scientitic discovery», Science, vol», 34, No 3479, sept. I, 1961, 8 596-602).
R, III, 2.

(6) يكفي لاظهار مدى ارتباط حظوظ الفرد بالاكتشاف بحظوظ الجماعة التي ينتمي العالم إليها أن نذكّر بظواهر معروفة جيداً كالاكتشافات المبكرة أو الاكتشافات المتزامنة . فنحن نعلم أن العديد من الاكتشافات لم تعرف كاكتشافات إلا بمفعول رجعي ، أي استناداً إلى اطار نظري لم يكن موجوداً لحظة ظهورها .
إنّ تواتر الاكتشافات المتزامنة لا يفهم إلا بشرط إعادة موضعة الابتكار بالنسبة إلى مستوى نظري معيّن ، أي ومن بين اشياء أخرى ، إلى مستوى الجماعة العلمية وتقنيات الضبط والتواصل في لحظة معيّنة من الزمان : لا يكفي كما يفعل أوغبورن W. F. Ogborn و توماس D. Thomas أن نلحظ أن « المستوى الثقافي » هو أهم من « القدرة الذهنية » من هذا أو ذاك .

(W. F. Ogborn et D. Thomas, «Are» «Inventions Inevitable» Political Science Quaterly, 1922, 37, P. 83-98).

ـ أما ميرتون R. K. Merton فيرى في تلاقي . الاكتشافات حالة حدّية حيث تظهر المعايير التي تحكم العلم بوصفه مؤسسة اجتماعية :

(R. K. Merton, «Priorities in Scientific Discovery: A Chapter in The Sociology of Science», American Sociological Review, vol 22, 1957, P. 635-659).

وبصورة ادق ، يبيّن خون T. S. Kuhn ، بما يتعلق بمبدأ الحفاظ على الطاقة ، بأن التقاء الاكتشافات لا يظهر إلا بعد وقوعها ، أي عندما تلتئم عناصر مبعثرة في / بواسطة نظرية علمية ، تظهر بعد أن تصبح موضع اجماع وذلك من خلال وهم ارتجاعي وكأنها ما تصل إليه بالضرورة اكتشافات تتجه إلى نقطة التقاء .

(T. S. Kuhn, «Energy Conservation as on Example of Simultaneous Discovery» in Critical Problems in The History of science. M. Clagett [ed] Madison, 1959, P. 321-356).

مشوهاً عن نزاعات تجد جذورها في تجاذبات خارجية أكثر مما تعبر عن خلافات تفترض الاعتراف بالقيّم العلمية نفسها . وإضافةً إلى ذلك فإنّ فعالية النقد العلمية لا تنفك عن شكل التبادلات الذي يتخذه هذا النقد وعن بنية هذه التبادلات : فهنا كلُ شيء يرجّح لأن يكون التبادل المعمم للنقد الشبيه بالتبادل الزواجي المعمم ، حيث (أ) ينتقد (ب) و (ب) ينتقد (ج) الذي ينتقد (أ) ، هو الذي يشكل النموذج الأنسب لتلاحم الوسط العلمي ، وليس في أية حال الاعجاب المتبادل في النادي المصغّر الذي لا يؤدي إلا إلى تبادل محدود ، أو طقوس النقد السائد حيث يعمل الطرفان على تقوية موقعهما .

وفيما يتناسب التبادل المحدود مع التواصل على قاعدة افتراضات مسبقة وضمنية ، يتطلب التبادل المعمم تعدد نماذج التواصل وتنوعها ، ليشجع بذلك تفسير المسلمات المنهجية ، وتؤمّن ، إضافة إلى ذلك ، «هذه الشبكة النقدية المتصلة» ، كما يسميها بولاني ، تقيّد الجميع بالمعايير العلمية المشتركة بترسيخها « عبر الطابع المتعدّي للحكم على الأقربين (الذي يجعلها قابلة للتبادل المعمم) شكلاً من المراقبة حيث كل واحد يكون رقيباً على الآخرين (وعليه تبعاً لذلك أن يحاكمهم من موقع الاختصاص) ، وحيث يكون هؤلاء رقباء عليه (وهم قادرون لا بل مكلفون بأن يحاكموه بوصفهم مختصين . [Polanyi , texte No73] .

وعندما يضع هذا النسق من الاسهامات المتقاطعة كل عالم أمام تفسير نقدي يطال عملياته العلمية والأفكار المسبقة التي تستدعيها ، وعندما تجبره بذلك على أن يقرن ممارسته والتعبير عن مكتشفاته بهذا النقد ، فإنه يسهم بتكوين ملكة الفطنة المنهجية لدى الباحثين أو بتقوية هذه الملكة وتعزيزها[7] .

أما مفاعيل التعاون بين العلوم التي تصوّر وكأنها الترياق العلمي ، فلا تنفك هي الأخرى ، عن الخصائص الاجتماعية الثقافية ، التي تميّز الجماعة العلمية . فكما أنّ الاحتكاك بين مجتمعات ذات تقاليد مختلفة يشكل مناسبة لخروج الأفكار المسبقة والتعسفات من الباطن إلى الظاهر ، فإن المناظرات بين اختصاصيين من فروع علمية مختلفة قد تشكل الميزان الأمثل لقياس مدى تمسك الجسم العلمي بالنزعة التقليدية ، أي الدرجة التي حين يبلغها العالم يطمس في طي المساجلات اليومية ، ودون أن يعي ، الإفتراضات المسبقة التي تقود إلى هذه المساجلات .

(7) يمكننا أن نجد تحليلا لوظيفة الضبط الاجتماعي في المدينة العالمة في :

(Bachelard, la formation de l'Esprit Scientifique, 241-244?)

باشلار تكوين العقل العلمي ، المؤسسة الجامعية للدراسات ، ترجمة د . خليل أحمد خليل .

إن اللقاءات بين العلوم التي غالباً ما تؤدي في حال العلوم الإنسانية إلى تبادلات بسيطة للمعطيات ، أو إلى أسئلة لا تجد أجوبة ، والحالتان متشابهتان ، تذكّر بهذا النوع البدائي من التبادلات حيث تترك جماعتان منتجاتها كل واحدة منها للأخرى فتحصلان عليها دون أن تتقابلا[8] .

ولكي تطرح المعطيات والأسئلة التي ينقلها كل باحث إلى الآخرين إشكالاً ، يواجهونه لابد له ولهم من الكشف عن المسبق المضمر الذي هو أقل ما يعدّهم فرعهم العلمي للنظر فيه ، ومن أن يتمكنوا من المبادىء التي تحكم سواهم من الاختصاصيين في اختيارهم لموضوعهم وللطرق والتقنيات التي يستخدمونها . وإنّ في ذلك السبيل الوحيد لتلا في هذا « الاصطفاف بالتقابل » الذي يرفضه بول لازرسفيلد Paul Lazarsfield [9] ، وهذا يعني أنه على الجماعة العلمية أن تلجأ إلى أشكال مخصوصة من الألفة الاجتماعية . وإنّنا نلحظ مع دوركهايم أنّ تضحية الجماعة بهذه الأشكال راهناً وفي فرنسا على الأقل هو من أعراض الالتحاقية والاعتماد على الخارج . « ونحن نعتقد ، كما يشير دوركهايم في « قواعد المنهج » أنّه قد آن لعلم الاجتماع أن يُقلع عن السعي إلى النجاحات الباهرة ليصبح علماً باطنياً كسائر العلوم . وقد يكسب هكذا شرفاً وسلطاناً يوازيا ما قد يخسره من شعبية[10] .

(8) يكفي كي نشعر بما تدين به اللغة ، التي تعبّر بها مجموعة من المختصين لتقاليد اختصاصهم ، وهي بمعظمها غير واعية ، أن نفكر بسوء الفهم الذي ينشأ بين مختصين حتى لو كانوا من فروع متقاربة ، أما الذين يسردون جميع المصاعب التي تحول دون التواصل بين الاختصاصات إلى اختلاف اللغات ، فإنهم يعمهون عن كون المتخاطبين إنما ينغلقون داخل لغتهم لأن نظم التعبير هي في ـ الوقت نفسه مدركات للتصور والتفكّر تكوّن الأشياء/ الموضوعات التي تستأهل أن تُحكى .

(9) اورده :

M. Komarovsky, introduction, in M- Komarovsky (ed), Common Frontiers of the Social Sciences... 22-90?.

(10) E. Darkheim, les règles de la méthode sociologique.

النصوص المبينة

إشارة حول اختيار النصوص

إذا كنا قد استعرنا لتبيان مبادىء علم الاجتماع نصوصاً من مؤلفين لا جامع بينهم سوى هذا الاختيار ، مغامرين بذلك بأن نبدوا وكأننا نلتمس المعاني بانتزاع النصوص من مواضعها ، فلأننا نعتقد بإمكان تحديد مبادىء معرفة الاجتماعي بمعزل عن النظريات الاجتماعية التي تفصل بين المدارس أو التقاليد النظرية . وإذا استطعنا من ناحية أخرى أن نلجأ إلى العديد من النصوص المخصّوصة بالعلوم الطبيعية لنسد الثغرات في تفكر منهجي يهتم تخصيصاً بعلم الاجتماع فلأننا قد عقدنا النية على تطبيق التحليلات الكلاسيكية في فلسفة العلوم على هذا العلم الذي يختلف عن غيره ، وهو الذي يتمثل به علم الاجتماع أو يسعى إلى التمثل به . وأخيراً فإذا كنا قد اخترنا عدداً من النصوص الاجتماعية من مؤلفات مؤسسي علم الاجتماع ، وبخاصة المدرسة الدوركهايمية ، فلأن الاعتراف الزائغ الذي نشهده اليوم بأهمية الطريقة الدوركهايمية يبدو لنا أقرب إلى إفساد مكتسباتها المنهجية مما هو عليه النقد المكشوف الذي يتناولها . والسر في ذلك هو أن البدايات أو الوضعيات الأصلية هي الأنسب لتبيان المبادىء التي تؤمن شروط تشكل خطاب علمي جديد(*) .

* لأسباب عملية اضطررنا إلى الاكتفاء ببعض من النصوص الواردة في الكتاب ، وقد اخترناها بصورة تجعلها كمجموعة معبرة عن اتجاهات الفكر التي تتحرك في متن الكتاب وعن منطقه الداخلي ، آخذين في الاعتبار تنوّع المدارس وأهم المؤلفين ثم إنّنا تركنا الإشارات كلها في المتن كما وردت أصلاً في النص الفرنسي ليتمكن القارىء من الرجوع إليها مترجمة في كتب أخرى (ومعظمها قد يجده مترجماً) وأخيراً وضعنا إلى جانب رقم النص بالعربية الذي يشير إلى ترتيبه في النص العربي رقمه الأصلي بالفرنسية للمحافظة على ترتيبه في النص الفرنسي . المترجم

غاستون باشلار

درجات التنبه الثلاث

● نص رقم ـ 1 ـ 2

تبقى الرقابة من الدرجة الأولى بوصفها انتظاراً ما هو منتظر أو حتى انتظاراً ما لا يُنتظر ، موقفاً من مواقف الذهن التجريبي . أما الرقابة من الدرجة الثانية فتفترض تفسيراً للمناهج والسبل وتنبهاً منتظماً ، يبقى ضرورياً ، لتطبيق المنهج بطريقة منهجية . وهنا ، في هذه المرتبة ، تتأسس عملية الضبط المتبادل بين العقلانية rationalisme والتجريبية empirise من خلال ممارسة عقلانية تطبيقية هي شرط تفسير الروابط الملائمة للربط بين النظرية والاختبار . فيما تشهد الرقابة من الدرجة الثالثة ظهور عملية الإستجواب كعملية أصولية تخصيصاً ، أي هذه العملية التي تستطيع ، دون سواها ، أن تقطع مع اعتبارات « تجريد الطريقة » بوصفه نسقاً من « رقابة العقل » ، أو مع التجريدات الزائفة التي تحملها الثقافة التقليدية ، والتي قد لا يتمكّن التنبّه من الدرجة الثانية من إبطال مفاعيلها .

أما التحرر من الثقافة التقليدية أو من التاريخ التجريبي للعلوم ، الذي يؤمن هذا « النقد الحاد » ، فيقود إلى « بُرغماتية تخرق الطبيعة » تبحث في إعادة صياغة تاريخ المناهج والنظريات عن وسيلة تتخطّى بها المناهج والنظريات . وإننا نلحظ أنّ علم اجتماع المعرفة والثقافة ، وخاصة ، علم اجتماع تدريس العلوم ، يمثلان أداة لا يستغنى عنها في الرقابة من الدرجة الثالثة .

باشلار G. Bachelard

يمكننا أن نحدد منطقة مخصوصة من الأنا الأعلى نُسميّها بالأنا الأعلى الذهنيه [. . .] .

تتخذ وظيفة الرقابة على الذات في الجهد الثقافي العلمي ، أشكالاً مركبة ملائمة تماماً

لتبيان ما للعقلانية من أثر نفسي . ونحن نحصل ، من خلال مقاربتنا هذه الوظيفة على برهان جديد على أن للعقلانية طابعاً ثانوياً تخصيصاً . وإننا لن نثبّت أقدامنا فعلاً في حقل الفلسفة العقلانية ، إلا بعد أن نفهم إننا نفهم ، أو بعد أن نتمكّن من الكشف كشفاً أكيداً عن الأخطاء أو المفاهيم الكاذبة وأشباه المفاهيم .

ولا بد للرقابة على الذات لكي تكون مضمونة تماماً ، من أن تكون بدورها خاضعة بشكل ما للرقابة . وهكذا لنحصل على أشكال من الرقابة على الرقابة نختصرها بالإشارة الدالية : (رقابة)^2 . وقد نقدّم أيضاً عناصر لرقابة على رقابة الرقابة ـ أي (رقابة)^3 . وإنه لمن السهل أن نلحظ ، فيما يتعلق بهذه المسألة ، أي بضوابط الذهن ، المعنى المقصود من علم نفس دالّي Exponentiel . وأن نقوّم كيف أن هذا العلم يساهم بتنظيم العناصر الدينامية التي لا تنفك عن القناعة الاختبارية أو عن القناعة النظرية . وتخضع متواليات الوقائع النفسية لعلل شديدة الاختلاف بحسب مرتبة انتظامها . ولا يمكن لهذا التوالي أن يَظهر في تقضي الزمان المتواصل الذي نشهده في الحياة ، وتبعاً لذلك لابد لتفسير هذه المتواليات الشديدة التباين من تراتبية مُعيّنة ، لا تستقيم إلا بتحليل نفسي يُعيّن أو يحدد غير النافع ، الجامد القاصر ذاتياً ، الزائد ، وغير العملي [. . .] أما الرقابة الذهنية البسيطة فهي تتمثل بانتظار واقعة محددة ، أو بتعيين حادثة مخصوصة . وإنّنا لا نراقب أي شيء من الأشياء ، إن لم يكن محدداً إذ تتجه المراقبة نحو موضوع / شيء متعيّن إلى حد ما ، أو مستفيد على الأقل من صنف من أصناف التعيين . فهنا لا يلحظ المراقب أي جديد ، ذلك أنّ ظواهرية الجديد الصافي المكتمل في الموضوع لا يمكنها أن تلغي ظواهرية الدهشة أو المفاجأة لدى الذات المعاينة . إذن فالمراقبة هي وعي الذات التي تستحوذ على موضوع ـ وهو وعي شديد الوضوح بحيث ترتسم دقائق الذات والموضوع معاً ، فيدخلان في علاقة تضايف تشتد بقدر ما تهيء عقلانية الذات تقنية لمراقبة الموضوع الذي تتفحصه ، تكون أدق وأصدق . فلابد للوعي الذي ينتظر حدثاً محدداً من أن يزدوج جدلياً من خلال نشوء وعي يحيط بقابليات الذهن ، بحيث تصبح مراقبة حادثة حاضرة تماماً لدى الذهن نوعاً من تحليل ايقاعي للتنبه المركزي والتنبه المحيطي . وتظل الرقابة البسيطة ، مهما بلغت من درجات التنبه والاستنفار موقفاً يميّز الذهن التجريبي ، إذ في هذا اللحاظ لا تكون الواقعة إلا واقعة ولا شيء أكثر من كونها واقعة ، أي أن هنا ادراكاً يحترم عَرَضية الوقائع .

ولا تبرز وظيفة الرقابة على الرقابة إلا بعد صياغة « خطاب في الطريقة » ، أي بعد أن يكتشف السلوك أو التفكّر طرقاً أو سبلاً معيّنة وبعد أن يقوّما هذه الطرق أو السبل ، حينئذٍ تفرض الطريقة المقوّمة موقف الرقابة ، وهو موقف يحتاج ليستمر متماسكاً إلى رقابة مخصوصة . فها هنا إذن رقابة مراقبة هي في آن معاً وعي أو استبصار لشكل معيّن ووعي أو

استبصار لخبر دلالي معيّن . توجد تظهر العقلانية التطبيقية إذاً في وجودين في آن معاً(*) لابد هنا من فهم وقائع متشكلة أي وقائع تحقق مبادىء الاخبار [. . .] ورقابة الرقابة عين تعمل على ضفتي التجريبية والعقلانية تصبح ، من نواح متعددة ، تحليلاً نفسياً متبادلاً بين الفلسفتين ، فالرقابة العقلانية ورقابة الاختبار العلمي متلازمتان تماماً .

في أيه ظروف نشهد ظهور (الرقابة)^3 ؟ بالتأكيد ، حين لا نراقب فقط تطبيق طريقة (أو المنهج) بل الطريقة نفسها(**) ، أي أن (الرقابة)^3 تتطلب أن نضع المنهج (ما ننظر به) على المحك ، أي أن نخاطر خلال الإختبار باليقينات العقلية أو أن تطرأ مهمة تفسير في مواجهة ظواهر مثبتة شرعاً ، وتمارس الأنا الأعلى الناشطة ، حينئذٍ ، بمعنى ما ، نقداً حاداً ، فهي لا تتهم الأنا الثقافية فقط بل الأصول التي تؤسس هذه الأنا الثقافية .

يشمل النقد بداية الثقافة المنقولة بواسطة التعليم التقليدي ثم يطال نفس تاريخ تلك المعارف . وبعبارة بيانية فإن نشاط (الرقابة)^3 يعلن تحرره المطلق من تاريخانية العلم . وهكذا يبتعد الفكر العلمي عن كونه سبيلاً ضرورياً ليغدو نوعاً من التمارين التي يقوم بها مبتدؤون يحاولون إيجاد أمثلة حول انبثاق الفكر أو انبعاثه . هل علينا أن نلحظ أن (الرقابة)^3 تطال الروابط بين الشكل والغاية ؟ أم إنها تدمر ما هو مطلق في الطريقة ؟ وإنها تحكم على الطريقة من حيث إنها لحظة في تقدم الطريقة ؟ ليس ها هنا في مرتبة (الرقابة)^3 برغماتية مجزأة ،[4] أي لا بد من أن يثبت المنهج كونه لا يخلو من غائية عقلانية علاقة لها بأية منفعة عابرة . أو علينا على الأقل ، أن نتبصّر في نوع من البرغماتية الخطية للطبيعة ، برغماتية تتعين كتمرين روحي في المقارنة أو برغماتية تبحث عن دوافع تعالي الذات والتعالي وتتساءل ما لم تكن قواعد العقل نفسها نوعاً من حواجز لا بد من اختراقها .

apparait avec ce «double» ، المقصود منها ما أوردنا استناداً إلى المصطلح الفلسفي الذي يتطرق إلى المسألة نفسها .

(**) نقول : حين لا نراقب فقط درجة صدق ما ننظر به على ما ننظر إليه بل نفس ما ننظر به أي أننا ننظر في « ما ننظر به » المترجم .

المقدمة

بلان

الاصول المنهجية والمنطق الحصولي المستعاد*

* نص رقم ـ 2 ـ 4

. يلحظ علماء اجتماع العلم أنّ العلاقة بين العالم وممارسته ، كما يعيها على الأقل
ولياً أي عبر إعادة بنائها بعد انتهائها وذلك بسردها أو وصفها ، هي دائماً منفصلة عن
ن أو محجوبة بوسائط تتمثل بالتصورات الاجتماعية المستوحات من فلسفات ، غالباً ما
ن بعيدة كل البعد عن واقع الفعل العلمي . وغالباً ما يصار ، في حال العلوم
جتماعية إلى إعادة تفسير أفعال البحث وفقاً لقواعد الطريقة المنهجية باعتبارها منطقاً
صولياً بعيداً كل البعد عن « المنطق الحضوري ـ في ـ متحركيته » ، الذي يُحرِّك سبل
فكار في الواقع . ولئن كانت عملية بناء السبل المنطقية وسيلة من وسائل إحكام دقة
حث فإنها ربما أدت إلى نتائج عكسية عندما تقدم نفسها كظل للسبل الواقعية . وهي قد
ي بذلك إلى تكريس الثنائية بين السبل الواقعية ، التي لا قاعدة لها سوى الحدس
صدفة ، والتمارين الشكلية أو الاستقصاءات المرددة ، التي تحقق وهمياً دقة لا تتعدى
ها مثالية . من هنا فإن التذكير بالاختلاف بين المنطق الحضوري الفاعل ، منطق
ل العلمية ، والمنطق المثالي القائم على إعادة بناء المبني ، لا يشجّع على ما يدعو إليه
هب الوضعي البراغماتي من تخلٍ عن التجريبية المفرطة أو على المغامرة التي يقول بها
هب الحدسي ، بل إنه يدعو إلى التنبّه أو إلى الفطنة المنهجية وذلك حين يبيّن أنّ
فكار منطقه المخصوص ، الذي يختلف عن منطق العرض أو البرهان .

هنا هنا logique reconstruite بمنطق حصولي مستعاد قياساً على العلم الحصولي مقابل العلم الحضوري ،
قصود بالمنطق الحصولي المنطق الذي يستعيده الذهن بعد استخدامه في التجربة أو يعيد بناءه فيكون بين الذهن
منطقه تخلل وعلاقة غير مباشرة بعكس المنطق الحضوري logique en acte حيث يكون المنطق نفس متحركية
ذهن فهنا إذن لحاظان يرى من خلالها الذهن نفسه ومنطقه .

كابلين A. Kaplan

لا يمكن للمنطق الحصولي المبني أن يدّعي أنّه يصوّر أو يعرض بدقة السبل الواقعية التي ينتهجها العالم، وذلك لسببين، الأول وهو أنّ المنطق غالباً ما يهتم، كونه يلجأ إلى التقديرات ، بما لا ينجزه العالِم أكثر مما يهتم بما ينجزه . غير أنّ صياغة الفرضيات العلمية تُحرِّك عمليات لا تخلو ، بعد التدقيق من التوحد والتناسق ولا تخرج عن مدار المنطق أو تقع فيما هو ضد المنطق. فها هنا إذن نقد يتلخص بالآتي: تجري الأحداث الأبرز من الدراما العلمية ، فيما يتعلق بإعادة البناء على أساس « الافتراض الاستنباطي » وراء الكواليس . وإننا لا نشك في أنّ سبل تكوّن المعرفة في الواقع تبقى حاسمة في المشروع العلمي حتى من وجهة النظر المنطقية الصرفة والحال أن المنطق الحصولي ، (القائم على بناء المبني من جديد) لا يُظهر إلا نهايات المسرحية ليُبقي عقدتها مجهولة .

والثاني وهو أن المنطق الحصولي لا يقدم نفسه بمثابة وصف للممارسة العلمية بل كرسم مثالي عنها . ولا يمكن لأمهر العلماء أن يعبّروا عن مسعاهم بصورة منطقية كاملة لا تشوبها شائبة . إنّ المنطق الحضوري يبقى مغلّفاً بحجاب وكأنما بضده أو بنقيضه ، مثلما يبقى المعدن الثمين محجوباً بشوائب غلافه ، أما إعادة البناء فتجعل من منطق العلم مثالاً ينفصل عن الواقع كونها تظهر لنا ما سيكون عليه هذا المنطق في حال استطعنا انتزاعه من الأفعال الواقعية وتخليصه من الشوائب المادية .

ولا نشك في أنّ الدفاع عن المنطق الحصولي أمرٌ مشروعٌ غير إنّ هاهنا مشروعية مقيّدة .

فقد يحصل أن يصل التجريد المثالي إلى مراتب شاهقة ، فتنحصر فائدته في تطور علم المنطق نفسه ، فلا نجني منه شيئاً في فهم الممارسة العلمية أو في الحكم عليها .

وقد بلغت بعض الأبنية المنطقية الحصولية درجة من التجريد بحيث بات ، كما يلحظ ماكس فيبر Max Weber ، بشيء من المرارة « من الصعب على العلوم المتخصصة أن تتعرف على نفسها عبر هذه الأبنية بالعين المجردة » ناهيك عن أنّ المنطقي قد يذوب في فن صقل أدائه ويضيع في قدرة وجمال ما ينظر به فينحجب عنه الغرض الذي ينظر من أجله ، وهو يقع في أحسن الأحوال في أفلاطونية مريبة تقول بأن أفضل السبل لتحليل وفهم ظاهرة ما تكمن في الرجوع إلى مثالها ، أي إلى شكلها الصافي ، المجرد عن أي تطبيق في الخارج . وهاهنا دون شك مسعى ممكن ، غير أني لست متأكداً من أنه يشكل دائماً المسعى الأفضل .

أما أشد الأخطار الناجمة عن الخلط بين المنطق الحضوري الفاعل والمنطق الحصولي

الذي يستعيد المبني) فيكمن بما ينتج عن هذا الخلط من إلغاء خفي للعلم . ذلك أن قدرة المنطق المعيارية لا تؤدي بالضرورة إلى تحسين المنطق الحضوري بل إنّها قد تجعلها مقهورة لأغراض إحكام المنطق الحصولي . غالباً ما قيل إنّ على علوم الإنسان أن تُقلع عن تقليد العلوم الفيزيائية أما أنا فأعتقد أنّ هاهنا نصيحة زائفة : علينا أن ننحاز سلفاً لصالح العمليات المعرفية التي أثبتت فعاليتها في البحث عن الحقيقة . وما هو هام بنظري هو أن يكف علوم الإنسان عن السعي إلى التماهي مع صورة العلوم الفيزيائية التي تفرضها بعض الأبنية المستعادة المخصوصة .

موس

التعريف المؤقت كآداة قطع

(نص - 3 - [2]

إنَّ للمقتضى الدوركهايمي المتمثل بوجوب التعريف المسبق والذي غالباً ما يدان بوصفه لحظة ملزمة من طقوسية العرض المدرسي والذي أعيد إليه مؤخراً الاعتبار من الناحية العملانية دون أن يجرى رغم ذلك انصافه ، وظيفة أولى إلا وهي استبعاد المفاهيم المسبقة أي البناءات المسبقة الخاصة بالمعرفة الاجتماعية العفوية وذلك ببناء نظام من العلاقات يحدد ماهية الواقعة العلمية .

موس M. Mauss

يبقى أن نعرِّف المنهج الأنسب لموضوعنا . ورغم اعتقادنا بعدم الفائدة من تحريك المسائل المنهجية باستمرار ، فإنه يبدو لنا أنَّ هاهنا مصلحة في تفسير وسائل التعريف والمعاينة والتحليل التي سوف تعتمد في هذا العمل ، كونه يسهّل علينا نقد أي مسعى نقوم به إضافة إلى ضبط نتائجه . وما أن تظهر الصلاة التي لا تنفك عن الطقس ، كمؤسسة اجتماعية ، حتى يصبح للدراسة مادة وموضوع أي شيء تستطيع ، أو يجب عليها ، أن تتمسك به . وبالفعل ففي حين يبقى الطقس بالنسبة للفلاسفة والمتكلمين لغة اعتبارية هي بمثابة حكاية ناقصة عن لعبة التصورات والمشاعر الحميمة يغدو بنظرنا الواقع عينه ، وذلك لأنه يتضمن مجمل ما في الصلاة من عناصر حيّة ونشطة : إنَّه يختزن كل ما شحنت به الكلمة من معانٍ ، كما يتضمن بالقوة كل ما يمكننا أن نستنبطه ، ولو بواسطة تركيبات جديدة

فالممارسات والمعتقدات الاجتماعية التي تتكثف في متنه مثقلة بالماضي والحاضر وحبلى بالمستقبل . إذن عندما ندرس الصلاة من هذه الحيثية ، تكشف عن كونها شيئاً يمتنع إدراكه أو

التعبير عنه . إنها تصبح واقعة محددة ، معطى في الخارج ، شيئاً دقيقاً ، شيئاً مقاوماً راسخاً يطغى على من يعاينه .

تعريف - إذا كنا الآن نعلم أنَّه يوجد في مكان ما نظام من الوقائع تسمى صلوات ، فإننا لا نمتلك حتى الآن بصددها سوى تصوّر غامض : إنَّنا نجهل مدى اتساعها أو حدودها الدقيقة . علينا إذن أن نحوّل هذا الانطباع الرجراج إلى مفهوم متميّز متعيّن ، وفي ذلك يكمن الغرض من التعريف ، وإننا لا نحصل على مثل هذا التعريف إلا عند بلوغنا العلم ، فيما يبقى ما نقوم به في البداية تعريفاً مؤقتاً . إنَّه يهدف فقط إلى المباشرة بالبحث أو إلى تقدير الموضوع دون استباق النتائج . علينا أن نُعيّن الوقائع التي تستأهل أن نسميها صلاة . إلا أن هذا التعريف ولو كان مؤقتاً ، لابد من أن يُنجز بعناية فائقة وتأنٍ ، كونه يحكم كل ما يأتي بعده من عمل . وبالفعل فهو يسّهل البحث من حيث إنه يحدد حقل المعاينة ويؤمن انتظام التحقق من الفرضيات ، فيعصم من الوقوع في التعسف ويجبر الباحث على الأخذ في الإعتبار كل ما يعود إلى الصلاة من وقائع ، وعلى استبعاد كل ما يخرج عنها ، فيؤمن حينئذ للنقد قواعد دقيقة [. . .] ولأن هذا التعريف يقع في بداية البحث أي في لحظة حيث لا تدرك الوقائع إلا من خارج ، فإنَّه لا يقوم إلا على أساس الملوازم الخارجية . فهاهنا إذن تعريف لا يقوم إلا بتحديد موضوع البحث أي برسم إطاره الخارجي . أي المبتغى هنا هو إيجاد بعض الخاصيات الظاهرة ، المحسوسة ، التي تسمح بتشخيص أولي لما هو مقصود بالصلاة . غير أنه لابد لهذه الخاصيات من أن تكون موضوعية [. . .] عندما نقول « صلاة » لا نقصد أنه يوجد في مكان ما مقولة اجتماعية تستحق هذا الإسم وتسمح بالتفكّر مباشرة انطلاقاً منها ، فالمؤسسة ليست بالنسبة للوقائع التي تحققها ، أحدثها التي لا تتجزأ بل إنها النظام الذي يناسقها .

« فالدين » لا يوجد إلا بوجود أديان مخصوصة ، إضافة إلى أن هذه الأخيرة ليست سوى مجموعة منتظمة إلى حد ما من المعتقدات والممارسات الدينية ، « والصلاة » أيضاً ليست سوى اسم لمجموعة من الظواهر ، كل واحدة منها هي صلاة بمفردها ، غير أنَّها تشترك ببعض الخصائص التي يمكن انتزاعها ، بالتجريد ، لجمعها تحت اسم يدل عليها ويقيس على شيء سواها .

غير أنَّنا إذا كنا لا نتقيّد أبداً لكي نصيغ هذا المفهوم بالأفكار الشائعة ، فإننا لا نضطر إلى نبذها بالقوة . فليس المقصود هنا استخدام كلمة سائدة باعطائها معنى جديداً تماماً ، بل استبدال الفهم الشائع من حيث إنَّه فهم غامض ، بفهم أوضح وأشد تعيّناً ، فالفيزيائي لم

يشوّه معنى كلمة حرارة عندما عرفها بالتمدد ، ولن يشوه عالم الاجتماع ، والحال هذه ، كلمة صلاة إذا ما حدد مدلولها وما يحيط به مفهومها .

Marcel Mauss

«La Prière»

ميرتون

التنبّه إلى المفاجىء

نص - ٩ - [٩]

هذا الوصف يذكر بالمفهوم الوضعي للاكتشاف بالصدفة ويبرر بذلك محاولة « أن نختبر لنرى » ، غير أنّه ، مع ذلك ، يُبيّن أنّ المفاجىء لا يمكن أن يظهر كمفاجىء إلا بالاستناد إلى نظام من الفرضيات وأنّه لا يصبح واقعة علمية إلا بقدر ما يقود إلى إعادة بناء نظام من الفرضيات .

ميرتون - R. K. Merton

قد يحدث أن يُثير اكتشاف معيّن نظرية اجتماعية ما . وقد سبق لنا أن أشرنا إلى ذلك حيث قلنا بإيجاز: « لا يُؤدي البحث الوضعي فقط ، شرط أن يكون مثمراً ، إلى التثبت من الفرضيات المستنبطة من النظرية ، بل إنّه يولّد أيضاً نظريات جديدة . هذا ما يمكننا تسميته Serendipity أي الكشف بالحظ والفطنة عما لم يكن هدفاً للبحث » .

هذا الكشف يتعلق بما قد نعاينه مراراً وغالباً من معطيات غير متوقعة ، شاذة وأساسية ، والتي تعطي فرصة لإقامة نظرية جديدة أو توسيع نطاق نظرية قائمة ، ولكل من هذه الصفات تفصيل وتدقيق : المعطى قبل أي شيء هو المفاجىء . فقد يقود البحث المتجه نحو التحقق من الفرضية ، فجأة إلى معاينة غير متوقّعة تتعلق بنظريات غريبة عن مجرى البحث .

ثانياً ، المعطى شاذ ، مفاجىء ، لإنّه لا يبدو متناسباً لا مع النظرية التي تُقبل عادةً ولا مع الوقائع المُحققة . وفي الحالين يثير التناقض الفضول . إنه يدفع الباحث إلى أن « يعطي معنى ما للواقعة المعاينة » ، أي إلى تضمينها في إطار مرجعي أوسع . ثم إنّه يتابع استكشافه . إنّه يقوم بمعاينات جديدة ينتزع منها نتائج تتأثر فعلياً بتوجهه النظري العام ،

وبقدر ما يغوص في الوقائع يتعزز حظه في مصادفة « عِرقٍ » من المعادن الثمينة ، وإذا ما حالفه الحظ وبدت فكرته الجديدة مبرِّرة ، يجد أن الواقعة الشاذة تقود في النهاية إلى نظرية جديدة أو إلى توسيع نطاق النظرية ، وهكذا يستكين مؤقتاً الفضول الذي شحذته الواقعة الشاذة .

ثالثاً : عندما نقول إنه لا بد من أن تكون الواقعة الشاذة أساسية ، أي ذات أثرٍ يطال النظرية بمجملها ، فإننا نفكر بما يشاهده الباحث في الواقعة أكثر مما نفكر بالواقعة نفسها . ذلك أنّه لابد من أن يتمتع الباحث لينتزع العام من الخاص بموهبة نظرية خاصة ، فقد شاهد الناس خلال قرون مديدة وقائع « تافهة » مثل زلّة اللسان أو القلم أو الأخطاء المطبعية ، أو خيانات الذاكرة غير أنّه كان لابد من ظهور حساسية نظرية عالية كتلك التي يتمتع بها فرويد للتعرّف فيها اعتبر تافهاً على معطيات أساسية سمحت بتوسيع إطار نظرية أعراض الكبت .

يَفترض الكشف بالفطنة Serendipity إذن ، معطى مفاجئاً ، شاذاً وأساسياً ، يضغط على الباحث ويدفع به نحو مدرج جديد قادر على توسيع إطار النظرية . وقد عرفت جميع الفروع العلمية مثل هذه الحالات من الكشف . وهاهنا مثلٌ من دراسة اجتماعية حديثة : فلقد لاحظنا من خلال دراستنا للتنظيم الاجتماعي في كرافتاون ,Graftown وهو حي سكني من 700 عائلة ، معظمها عمّالية إنّ نسبة السكان الذين ينتسبون إلى عدد كبير من الجمعيات المدنية والسياسية أو غير ذلك . . . تفوق نسبتهم الملحوظة في محلات إقامتهم السابقة ، ولقد لاحظنا أيضاً بصورة عارضة أنّ نسبة الانتساب ترتفع عند أهالي الأطفال الصغار ، وهذا ما بدا مخالفاً للحس السليم ، إذ بديهي أن يقيِّد الأطفال أهلهم خصوصاً وسط الشرائح الاقتصادية الدنيا فيحولون دون مشاركتهم في الحياة العامة خارج المنزل . وهاكم ما قاله أهالي كرافتاون في تفسير تصرفهم هذا « نعم ، ليس في خروجنا مساءً أية مشكلة » . قالت لنا أمّ تنتسب إلى جمعيات متعددة « فمن السهل إيجاد أولاد يبلغون أكثر من عشر سنوات ليهتموا بالأطفال . فهنا الأولاد بين العاشرة والعشرين أكثر عدداً مما هم عليه في مقر سكننا السابق » . غير أنّ هذا التفسير الذي بدا صادقاً وكافياً لإشباع فضول المستقصي ، لم يكن في الواقع إلا أمراً محيّراً .

فكرافتاون مثل معظم التجمعات السكنية الجديدة لم تكن تضم فعلياً إلا نسبة متدنيّة جداً من المراهقين « مثلاً 3,7 ٪ فقط بين 15, 19 عاماً » ، وأكثر من ذلك : فإن لمعظم البالغين (63 ٪) دون الخامسة والثلاثين أولاداً دون العاشرة . أي إنّه بعيداً عن توافر عدد كبير من المراهقين للإهتمام بالأطفال فإنّ العكس كان صحيحاً ؛ أي إنّ نسبة عدد

المراهقين إلى عدد الأطفال الأقل من عشر سنوات كانت واحد إلى عشرة فيما كانت في الجماعة الأصلية واحد إلى واحد ونصف .

فهاهنا إذن واقعة شاذة لا تتلاءم بالتأكيد مع المخطط الذي وضع أصلاً للبحث . فإننا لم نُدخل ولا يمكننا أن نُدخل في إطار بحثنا حول كرافتاون فرضية تتعلق بهذا الاعتقاد الموهوم بوجود وفرة من الشباب بين العاشرة والعشرين ليؤمنوا حراسة الأولاد . إنّها معاينة شاذة ومفاجئة في آن معاً [. .] .

وما يجعل من هذا الوهم نموذجاً مقلقاً بشكل خاص من مشكلة نظرية عامة ، هو أنّه كان مستحيلاً أن نعزو لحساب بسيط خاص بالمصالح دور نشر مثل هذا المعتقد المتعارض مع الوقائع . فعادة عندما يواجه عالم الاجتماع المتسلح بمفاهيم تنفرع عن نظرية نفعية ، معتقداً اجتماعياً لا يشك في عدم صوابيته ، يبحث عن الجماعات الخاصة ذات المصلحة باختلاق مثل هذا المعتقد ونشره .

وغالباً ما نكتفي خطأً بأن نصرخ في مثل هذه الحالات : « إنها الدعاية » . غير أنّ هنا حالة لا ينطبق عليها هذا الأمر قطعاً : إذ من الواضح أنه ليس لأية جماعة مصلحة في تشويه هرم الأعمار في كرافتاون . فما هو إذن مصدر هذا الموهوم الاجتماعي ؟ هناك العديد من النظريات الأخرى التي توحي ببعض التفسيرات :

ـ مسلمة ماركس بأنّ وعي الناس يتحدد بوجودهم الاجتماعي .

ـ قاعدة دوركهايم وهي أنه إذا كانت الصوّر الاجتماعية (التصوّرات الجماعية) تعكس بطريقة أو بأخرى واقعاً محدداً ، فلا يستتبع ذلك أن يكون هذا الواقع مُطابقاً موضوعياً للفكرة ، التي يكونها عنه المعنيون به » .

ـ أطروحة شريف Shreif التي تقول بأن « العوامل الاجتماعية تزود الإدراكات والأحكام القادرة على الاختيار بإطار معيّن في وضعيات تبقى نسبياً رديئة من حيث تماسك بنيتها ؛ ثم الفكرة السائدة في علم اجتماع المعرفة وهي أن الوضعية الاجتماعية تحدد اللحاظ الذي يوجه الإدراكات والأفكار والمعتقدات . غير أنّ هذه الأفكار الموجهّة ، لم تقدّم رغم قدرتها الايحائية ، أي جواب عن السؤال حول مميزات « الوجود الاجتماعي » ، أو أوجه « الواقع الاجتماعي » أو « العوامل الاجتماعية » أو « الوضعية الاجتماعية » ، التي يتأسس عليها هذا الاعتقاد الموهوم ، ولم نستطع الوصول إلى مفتاح هذا اللغز إلا صدفة ومن خلال حوارات جديدة أجريناها مع السكان . فقد صرحت لنا أم لولدين دون سن السادسة تهتم بالنشاطات الاجتماعية في كرافتاون بالآتي :

أو كل ما لا نستطيع أن نكوّن عنه مفهوماً صادقاً بتحليل ذهني بسيط ، أو كل ما لا يستطيع الذهن أن يفهمه إلا بشرط أن يخرج من ذاته ، عن طريق المعاينة والاختبار ماراً تدريجاً من اللوازم الأشد ظهوراً في الخارج والأكثر مباشرة إلى الأقل ظهوراً والأشد بطوناً .

أن نعالج وقائع من مرتبة معيّنة بوصفها أشياءً ، لا يعني إذن أن نصنّفها في هذه المقولة أو تلك من مقولات الواقع . بل يعني أن نتخذ منها موقفاً ذهنياً معيّناً ، أو أن نشرع بدراستها انطلاقاً من مبدأ الإقرار بأننا نجهل ماهيتها جهلاً مطلقاً ، وأيضاً أن تكتشف بالمعرفة الحضورية »* مهما بلغت درجة الجهد والتنبه .

فقضيتنا بعيداً عن أن تكون مفارقة قد تصبح بعدما حُدّد طرفاها تحصيلاً حاصلاً ، على الرغم من أنها غالباً ما كانت متجاهلة في علوم الإنسان . ويمكننا القول ، بهذا المعنى ، بأن كل موضوع للعلم إنما هو شيء ، ربما باستثناء الموضوعات الرياضية ، البسيطة أو المعقدة ، كونها ما نبنيه بأنفسنا ، ويكفي لمعرفة ماهيتها أن ننظر في داخل ذواتنا وأن نحلل باطنياً السبيل الذهني الذي ينتج عن هذا النظر . غير أن الوقائع عندما تكون وقائع بالمعنى المخصوص تكون بالضرورة ، في بداية انطلاقتنا في التحليل العلمي ، غير معروفة ، أي أشياء مجهولة ، ذلك أنّ التصورات التي حصلنا عليها بشأنها طوال حياتنا تبقى لا قيمة لها ، من حيث إنها تصورات تشكلت دون الرجوع إلى أي منهج أو إلى أي سبيل نقدي ، فلا بد إذن من استبعادها . وكذلك الوقائع النفسية الفردية التي لا تخلو من هذه الخصائص ولابد من النظر فيها انطلاقاً من هذه المعايير .

والواقع هو أنّ ما ندركه عنها لا يكشف ، على الرغم من كونها حضورية أي حاضرة داخل سريرتنا ، عن طبيعتها الذاتية (الجوهرية) ، ربما قد يوفر لنا بالطبع ، درجة معيّنة من المعرفة ، غير أنها معرفة لا تفوق ما تكشفه الاحساسات عن الحرارة والنور والصوت أو الكهرباء . وإن ما نحصّله عنها لا يتعدّى كونه انطباعات غامضة مؤقتة وذاتية . ولهذا السبب بالضبط تأسس خلال هذا القرن علم نفس موضوعي على قاعدة أصيلة وهي دراسة الوقائع العقلية من الخارج ، أي بوصفها أشياءً ، والحري أن ينطبق ذلك على الوقائع الاجتماعية ، إذ لن يكون للوعي قدرة على معرفتها تفوق قدرتها على معرفة حياته الخاصة [. . .] .

Emile Durkheim

Les règles de la méthode sociologique

كلود برنار

الاختبار وسيط بين الذاتي والموضوعي

نص - 6 - [13]

لفهم ماهية الطريقة الاختبارية في العلوم البيولوجية ، يستعرض كلود برنار Claude Bernard الوضعية التي تمثل أو يفترض أن تُمثل وضعية المعاين لسبل السلوك الإنساني ، وهو يُعيّن الاختبار مستخدماً صيغاً يستطيع عالم الاجتماع أن يستوحيها ليتحرر من وهم الظهور والشفافية . فإذا ما حاول الأشخاص (موضوع البحث) خداعه باعترافاتهم الكاذبة أو شهاداتهم المضلِّلة ، عليه أن « يسلك سبيل الخطأ ليصل إلى الصواب » . إن العودة التأملية إلى التجربة الاجتماعية الأصلية لن تسمح له بإقامة علاقة أكيدة بين التصرف الاجتماعي الذي يُعاينه والعلة التي يفترض أنها تعلله . وتتطلب التجربة ، التي بمثابة اختبار منتظم لصحة هذه الافتراضات ، وضع ما يُعاين من أفعال في متن سياق الأفعال القابلة للمعاينة ، وكذلك إحكام ما يقوله الأشخاص الفاعلون الذين يفعلون فيما يفعلون عبر ما يقولون عما يفعلونه .

كلود برنار C. Bernard

يمكن للإنسان أن يرد جميع تعليلاته إلى معيارين : معيارٌ داخلي يتصف بالوعي ويكون يقينياً ومطلقاً ، ومعيارٌ خارجي غير واعٍ وهو اختباري ونسبي . فعندما نتفكّر بموضوعات في الخارج ولكن في لحاظ ما تسببه لنا من متعة وبهجة أو من هم وغم ، أو في لحاظ حسناتها أو سيئاتها ، فإننا ما نزال نمتلك في متن احساساتنا معياراً داخلياً .

وكذلك فإننا نمتلك عندما نتفكر بأفعالنا الذاتية دليلاً أكيداً ، كوننا نعي ما نفكر فيه أو نحس به (وعياً حضورياً) غير أننا إذا أردنا أن نحكم على أفعال إنسانٍ آخر وأن ندرك أفعاله ، فإنّ المسألة تختلف تماماً . فنحن لا نشك أنّ هاهنا أمام أعيننا حركات هذا

الإنسان وهيئات يظهرها من خلالها وهي ضروبٌ من التعبير عن إحساسه وإرادته . كما إنّنا نقبل أيضاً بأنّ هاهنا رابط ضروري بين الأفعال وعلتها ، ولكن أية علة هي هذه العلة ؟ .

إنّنا لا نشعر بهذه العلة في سريرتنا ولا نعيها وعياً حضورياً ، ونحن لذلك نضطر إلى تفسيرها وافتراض وجودها انطلاقاً من الحركات التي نراها والكلمات التي نسمعها . علينا إذن أن نراقب أفعال هذا الإنسان فعلاً تلو الآخر . وإنّنا نتفحص كيفية تصرفه في هذا الظرف أو ذاك ، أو بكلمة فإنّنا نلجأ إلى الطريقة الاختبارية . وكذلك لا يمتلك العالم عندما يدقق بالظواهر الطبيعية التي تحيط به ويسعى إلى معرفتها بذاتها ومن حيث روابطها العليّة المتبادلة المعقدة ، أي معيار داخلي ، وهو يجد نفسه مضطراً إلى اللجوء إلى الإختبار ليُحكم الافتراضات والاحتجاجات التي يطلقها بصددها . ويبدو الاختبار تبعاً لذلك وعلى حد تعبير غوته Goethe . الوسيط الوحيد بين الموضوعي والحضوري الذاتي ، أي بين العالم والظواهر التي تحيط به [. . .] .

يشبه المُختبِر الذي يقف أمام الظواهر الطبيعة ، من يشاهد مسرحية صامتة . إنّه بمعنى ما محقق عدلي يستجوب الطبيعة . ولكن بدل أن يواجه أشخاصاً يسعون إلى خداعه باعترافات كاذبة أو شهادات مُضلِّلة ، يتعامل مع ظواهر طبيعية هي بالنسبة إليه بمثابة شخصيات يجهل لغتها وعاداتها ، ظواهر تعيش في ظروف لا يدركها ، ولكنه يريد مع ذلك أن يعرف نيّاتها ومآربها ، وهو يستخدم لهذا الغرض كل ما يملك من وسائل . فهو يعاين أفعالها ومسارها وتعبيراتها وآثارها ويسعى إلى الكشف عن عللها ، بشتى المحاولات التي تُسمى اختبارات . وهو غالباً ما يسلك سبيل الخطأ ليصل إلى الصواب ، وفي كل ذلك يستند المختبِر في احتجاجه إلى ذاته وينسب أفكاره الذاتية إلى الطبيعة . إنه يُطلق الافتراضات حول علة الأفعال التي تحدث أمامه ، ويعمل ، لكي يعرف ما إذا كانت الفرضية التي يَسند إليها تفسيره صحيحة ، إلى إظهار وقائع قادرة في مرتبة الذهن (المنطق) أن تكون تصديقاً أو نفياً للفكرة التي تصورها ، وذلك لأن هذا الإحكام المنطقي ، وإن أشدد على ذلك ، هو وحده الذي يعلمّه ويزيده خبرةً وتجربةً .

Claude Bernard

Introduction à L'étude de la médecine expérimentale

اميل دوركهايم

مبدأ الحتمية
كنقيض لوهم الشفافية

نص - 7 - [14]

هذا التذكير بالصعوبة التي رافقت سيطرة مبدأ الحتمية في مجال دراسة « مملكة الاجتماع » تُسهّل تحليل وتصفية الأشكال (الدقيقة) التي يستمر من خلالها وهم الشفافية ، وذلك بالتقاط الأسس الحقيقية لهذا الوهم المتكرر من خلال الهيئة البسيطة والفظّة التي اتخذتها في عصور سابقة .

دوركهايم E. Durkheim

لم يكن علم الاجتماع ليظهر قبل تكوّن الشعور بأن الاجتماعات تخضع كسائر الأشياء ، في هذا العالم ، لسُنن تنفرع بالضرورة عن طبيعتها وتعبر عنها . والحال أنّ هذا الفهم لم يتشكل إلا ببطء فقد اعتقد الناس ، طوال قرون ، بأنّ المعادن نفسها لا تخضع لسنن محددة ، بل إنّ بإمكانها أن تتخذ جميع الأشكال والخصائص الممكنة بمجرد أن تخضع لإرادة تتصف بما يكفي من قوة لإخضاعها .

ولقد ساد اعتقاد بأنّ لبعض الصيّغ أو الحركات قدرة على تحويل الجماد إلى كائنات حية ، إنسان أو حيوان أو نبات أو العكس . وكان من الطبيعي أن يستمر هذا الوهم الذي نميل إليه غريزياً لمدة أطول في ميدان الوقائع الاجتماعية .

ولم يبدأ البعض بالظن بأنّ لمملكة الاجتماع سننها المخصوصة كما لسائر الممالك الطبيعية إلا في أواخر القرن الثامن عشر . وعندما صرح مونتسكيو Montesquieu بأن « السنن هي الروابط الضرورية التي تنفرع عن طبيعة الأشياء » . كان يقصد أن هذا التحديد الممتاز الخاص بالسُنّة الطبيعية ينطبق على الأشياء الاجتماعية مثلما ينطبق على غيرها ، والغرض من مؤلفه « روح السنن » إنما بالضبط تبيان كيف أنّ المؤسسات القانونية

تتأصل في طبيعة البشر وفي البيئة التي لا ينفكون عنها . ولم يمضِ وقت طويل حتى باشر كوندورسي Condorcet باكتشاف النظام الذي حكم تقدم البشرية .

وقد تكوّنت في هذا السياق الطريقة المثلى لتبيان أن خطوات التقدم لم تكن اعتباطية أو خاضعة للنزوات أو الهوى بل متعلقة بعلل محددة . وكان علماء الاقتصاد يحاضرون ، في ذلك الحين ، حول خضوع وقائع الحياة الصناعية لسنن تتحكم بها ، حتى أنّهم اعتقدوا بكونهم قد توصلوا إلى اكتشافها .

إلا أنّ هؤلاء المفكرين ، على الرغم من إنّهم مهدوا السبيل إلى المفهوم الذي يقوم عليه علم الاجتماع ، لم يُكوّنوا سوى فكرة رجراجة وغامضة عن ماهية السنن التي تحكم الحياة الاجتماعية . وهم لم يتوصلوا إلى القول بأنّ الوقائع الاجتماعية تتوالى وتترابط فيما بينها ترابط الأثر بالعلة ، أي بروابط محددة ثابتة يجهد العالم في معاينتها مستخدماً وسائل مماثلة لتلك التي تُستخدم في علوم الطبيعة ، بل ما أرادوا قوله هو إنّ على الإنسانية إذا ما أرادت أن تكون منسجمة مع نفسها وأن تتحمل مصيرها ، أن تسلك السبيل الطبيعي الوحيد المرسوم أمامها . غير أنّ إمكانية الضلال تبقى واردة [. . .] ولم يظهر الفهم الجديد ويترسخ نهائياً إلا في أوائل القرن التاسع عشر ، وذلك مع سان سيمون Saint-Simon بداية ، ثم خاصة مع تلميذه أوغست كونت ، .Auguste Conte مراجعاً في ، « دروس الفلسفة الوضعية » مجمل العلوم المتشكلة في عصره مراجعة تركيبية . لاحظ كونت أنّها تستند بمجملها إلى مسلّمة تقول بأنّ الوقائع التي تنظر فيها تترابط بروابط ضرورية أي تخضع لمبدأ الحتمية مما جعله يستنتج أنّ هذا المبدأ الذي تم التحقق منه في مجمل الممالك الطبيعية الأخرى بدءاً من مملكة المقادير الرياضية وصولاً إلى مملكة الحياة لا بد من أن يصدق أيضاً على مملكة الاجتماع . أما المعيقات التي تواجه اليوم هذا الاتساع الجديد لفكرة الحتمية فيجب أن لا تحول دون تقدم الفيلسوف ، وذلك كونها قد ترافقت بانتظام مع كل محاولة لتطبيق هذه المسلمة / الأصل على مملكة جديدة وقد تم في كل مرة التغلب عليها [. . .] .

وقد كفت المجتمعات في هذا اللحاظ عن الظهور بمثابة مادة ذات مطواعية غير محدودة ، يستطيع الناس إن صح التعبير عجنها كيفما اتفق ، أي أصبح لا بد من الآن فصاعداً من النظر إلى ما تحتويه من وقائع تفرض طبيعتها نفسها علينا دون أن يكون سبيل لتبديلها ، إلا وككل ما هو طبيعي ، وفقاً للسنن التي تحكمها . وهكذا زال اعتبار مؤسسات الشعوب كنتاج لإرادة مستنيرة يتمتع بها الأمراء والحكام والمشترعون لتظهر كآثار ضرورية لعلل مقدّرة محددة تتفرع عنها مادياً [. . .] .

والعلوم التي تعلن ضرورة الأشياء توفر لنا في الوقت نفسه الوسائل لضبطها والتحكم بها . حتى أن كونت قد أشار دون كلل إلى أن الظواهر الاجتماعية هي من بين الظواهر الطبيعية الأشد مطواعية والأكثر تأثراً بالتقلبات والتغيرات لأنها الأشد تعقيداً . فعلم الاجتماع لا يفرض إذن على الإنسان موقفاً سلبياً محافظاً ، بل إنّه يوسّع ، على العكس من ذلك ، أفق الفعل الإنساني الإيجابي من حيث إنّه يوسّع آفاق العلم ، ويبعدنا عن المتاهات العقيمة التي لا تنفصل عن الاعتقاد بإمكانية تغيير إرادي اعتباطي للنظام الاجتماعي ، لا يأخذ في الحسبان العادات والتقاليد والجبلّة الذهنية التي تطبع الإنسان والاجتماعات البشرية .

Emile Durkheim

«Sociologie des sciences Sociales»

فرنسوا سيمياند

الرمز والوثيقة

نص ـ 8 ـ [15]

إنما يهمنا هنا في هذا النقد الذي يقوم به سيمياند Simiand لسينيوبس ، Seignobos ليس ما يثيره حول الفهم الحدثي للتاريخ الذي تجاوزه الزمن ، بل ما يحدد من مبادىء علمية لعلم الاجتماع . رافضاً أن يحبس علم الاجتماع في إشكالية النيات الذاتية التي تجعل منه ، خلافاً لأي منطق ، علماً للعرضي ، يُبيّن سيمياند أن فرضية « اللا ـ وعي » هي وحدها التي تتيح القيام بدراسة العلاقات الموضوعية بين الظواهر . وانطلاقاً من هذا القرار المنهجي يعطي علم الاجتماع لنفسه موضوعاً مخصوصاً : « المؤسسة » ، وهو يبدّل تبعاً لذلك الأسئلة المطروحة على مواد البحث التي تعالج الآن لا بوصفها وثيقة ، أي شهادة ذاتية حول نيّات وأهداف الفاعلين التاريخيين (الشخصيات التاريخية) ، بل بوصفها مجموعة من المؤشرات ، التي يمكن للإشكالية العلمية أن تصيغ انطلاقاً منها موضوعات لدراسة مخصوصة « عادات ، تصورات جماعية ، اشكال اجتماعية » : فها هنا وقائع عالم الاجتماع العلمية الحقيقية وقائع يسجلها صاحب الوثيقة تسجيلاً واعياً أي وبالتالي اعتباطياً .

سيمياند F. Simiand

يبقى تشكل علم الاجتماع وفقاً لنموذج العلوم الأخرى في مواجهة تعارض أخير ينأى من نفس شروط المعرفة في إطار المادة المدروسة ـ ـ أ ـ **الوثيقة** ، هذا الوسيط بين الذهن الذي يَدرُس والواقعة التي تُدرس ، تبقى ، كما رأينا ، شديدة الاختلاف عن المعانية العلمية : فهي تُعَد بدون طريقة محددة ولمآرب تختلف عن المآرب العلمي ؛ أي أنّ لها كما يُقال ، طابعاً ذاتياً ـ .

من هنا فإن علم الاجتماع يعاني من دونية بالنسبة ، لغيره من العلوم . غير أنّ هذا

الملاحظة بالغة الأهمية وهي أن هذا الانتقاد كما هو شأن الانتقاد الذي يطال الطابع العرضي لعلم الاجتماع ، يرتكز إلى وجهة نظر المؤرخ أكثر مما يرتكز إلى طبيعة الأشياء . وإذا كنا نطلب ، من الوثيقة ، على غرار المؤرخ التقليدي معرفة الأحداث الفردية أو تفسيرات انطلاقاً من الدوافع ، أو إدراك أفعال وأفكار فردية لا تعرف إلا من خلال الشخص الفاعل ، فلن تشكل هذه الوثيقة ، والحال هذه ، مادة لمعالجة علمية مخصوصة .

غير أن الباحث عندما يكون مهتماً « بالمؤسسة » وليس « بالحدث » ، وبالعلاقات الموضوعية بين الظواهر وليس بالنيات والغايات الواعية ، غالباً ما يصل إلى إدراك الواقعة المدروسة مباشرة ودون المرور بشخص آخر . فالواقعة المتمثلة بوجود مُصطلحين « للعم ـ الأب » oncle paternel و « للعم بالأم » oncle maternel (أي كما هي الحال في العربية : العم والخال)* هي إشارة مباشرة إلى شكل عائلي مختلف عن الشكل الذي يطبع عائلتنا الحاضرة : فالرمز ليس وثيقة بالمعنى التاريخي ، إنه بيّنة مباشرة وفورية في الواقع ، ذلك عندما تطال الدراسة مصداقية القاعدة بالضبط ، موضوع الدراسة . وغالباً ما توجد العادات ، والتصورات الجماعية والأشكال الاجتماعية ، بصورة لا واعية أو غالباً ما تترك آلياً آثارها على ما يسميه المؤرّخ : وثائق ، وقد يمكننا أن نلتقط الظواهر الاجتماعية من خلال هذه الوثائق من خلال معاينة حقيقية يجريها الباحث وهي ربما تكون فورية (ولكنها غالباً ما تتركز على آثار الظاهرة) ، ولكن ليس في أي حال من خلال سلوك سبيل غير مباشر هو بالرجوع إلى صاحب الوثيقة .

François Simiand

Méthode historique et Sciences sociale

اميل دوركهايم

الطبيعة كثابت نفسي والاستدلال الزائف على انقلاب الأثر إلى علة

نص رقم - 9 - [17]

يعطّل اللجوء إلى التفسيرات النفسية التحليل ، كونه يؤمّن بسهولة بالغة شعورا بالبداهة المباشرة : فمن يستند إلى مثل هذه « الطبائع البسيطة » « كالنوازع » و « الغرائز » أو « الميول » التي تعود للطبيعة البشرية ، يتعرض لإعطاء تفسير لما يجب تفسيره أو خاصة لايجاد المبادىء التي تحكم مؤسسات معيّنة كالعائلة أو السحر في المشاعر التي تستدعيها هذه المؤسسات نفسها (. . .) يُبيّن دوركهايم أنه لا بد من اعتبار الطبيعة الطبيعية التي يستدعيها خطاب ما قبل العلم بمثابة طبيعة مثقفة ، لالتقاط ما لا ينفك عنها من خاصيات .

اميل دوركهايم Emile Durkheim

لا يمكن لمن يفسر الوقائع الاجتماعية تفسيراً نفسياً صرفاً إلا أن يفوّت عليه ما لا ينفك عنها من خصائص ، أي كونها اجتماعية .

وما حجب عن العديد من علماء الاجتماع قصور هذه الطريقة ، هو أنهم حين الخلو من الأثر علة ، ردوا بعض الشروط المقدِّرة للظواهر الاجتماعية إلى بعض الحالات النفسية ، التي ليست ، رغم كونها محددة ومخصصة نسبياً ، سوى نتيجة لها . فهكذا اعتُبر متضمناً في فطرة الإنسان ما يتصف به من شعور ديني ، ومن حدّ أدنى من العصبية الجنسية ، واحترام الأب ، وتقوى الابن . . . وقد اتخذ ذلك ، أساساً لتفسير الدين والزواج والعائلة . غير أن التاريخ يُبين لنا أن هذه النوازع ، بعيداً عن أن تكون مما لا ينفك عن الطبيعة الإنسانية ، هي مما لا يخلو منه الاجتماع في بعض أحواله ، أو مما يتبدل من اجتماع إلى آخر حتى أن ما يبقى مترسباً بعد الغاء المتنافر والمختلف وهو وحده ما يمكن أن

إلى الأصل النفسي ، لا يعدو كونه أمراً غائماً مبسطاً تفصله عما يراد تفسيره من وقائع ، مسافة لا متناهية . ومرد ذلك هو أن هذه المشاعر تنفرع عن التنظيم الجماعي ، بعيداً عن أن تكون قاعدته أو أصله . وليس هنا أيضاً ما يثبت أن الميل إلى الاجتماع قد كان في الأصل من الغرائز الفطرية التي تطبع الجنس البشري .

فالأقرب إلى الطبيعي إنما اعتباره نتاج الحياة الاجتماعية التي انعظمت فينا تدريجاً وببطء وها هنا واقعة بادية للعيان تثبت أن مرد ألفة الحيوانات أو توحشها إنما إلى طبيعة سكناها التي تدفعها إلى الحياة الجمعية أو تبعدها عنها - .

ولا بد هنا أن أضيف أنّ الفارق بين هذه الميول الأكثر تحديداً والواقع الاجتماعي يبقى شاسعاً جداً . والواقع أنه توجد وسيلة لعزل العامل النفسي بصورة كلية تقريباً ، وبشكل يسمح بتحديد مدى آثاره ، وهي تتمثل بالبحث عن كيفية تأثير ما يعود للجنس البشري على التطور الاجتماعي . وبالفعل فإن الخصائص الإثنية تقع في مرتبة عضوية - نفسية . فلا بد للحياة الاجتماعية إذن من أن تتبدل متى تبدلت هذه الخصائص هذا إذا كان للظواهر النفسية ما يفترضه البعض من تأثير على المجتمع غير إنّنا لا نعرف أية ظاهرة اجتماعية تتعلق بالجنس البشري تعلقاً يجعلها مقهورة خاضعة خضوعاً لا لبس فيه .

ونحن لا نشك في أننّا لا نستطيع أن نرفع هذه القضية إلى مرتبة السنة والقانون ، أو أنّنا لا نستطيع على الأقل أن نثبتها بوصفها واقعة في مجال ممارستنا . وإنّنا نلحظ في مجتمعات تضم نوعاً واحداً ، أشكالاً من النظم الشديدة الاختلاف ، في حين أنّنا نلحظ تشابهات ملفتة بين مجتمعات تعود لأنواع مختلفة فالمدينة عرفت لدى الفينيقيين كما لدى الرومان والاغريق . وهي توجد لدى قبائل المغرب [. . .] .

وأخيراً فإذا كان أصل التطور الاجتماعي كامناً فعلاً في جبلّة الإنسان النفسية فإننا لا ندرك كيفية حصوله ، ذلك أنّه لا بد لنا ، والحال هذه ، من أن نقبل أنّه يتحرك بمتحركية داخلية لا تنفك عن الطبيعة الإنسانية . ولكن أية متحركية هي هذه ؟ هل إنّها هذه الغريزة التي يحكي عنها كونت ، أي تلك التي تدفع الإنسان إلى تحقيق طبيعته تدريجاً ؟ . غير أن ها هنا إجابة عن هذا السؤال بالسؤال نفسه وتفسيراً للتقدم بالميل الفطري نحو التقدم ، أي إنّنا أمام مقولة ميتافيزيقية بكل معنى الكلمة ، وهي مقولة لا تجد حجة تثبتها أو تبرهن وجودها . فأنواع الحيوان بما في ذلك الأرفع مرتبة لا تشغلها الحاجة إلى التقدم وإنّ من بين اجتماعات الإنسان اجتماعات عديدة تستلطف الثبات وتستقر فيه إلى ما لا نهاية . أم إنها كما يعتقد سبنسر هذه الحاجة إلى سعادة أكبر ، التي تتمثل الغاية من تعقد إشكال الحضارة في تحقيقها تدريجاً ؟ .

غير أنّه لا بد ، والحال هذه ، من إثبات أنّ اشتداد السعادة ينفرع عن نمو الحضارة . وقد بيّنا في موضع آخر ما تثيره هذه الفرضية من صعوبات . ولكن ها هنا ما هو أوضح وأفصح . إذ حتى لو سلمنا بصحة إحدى هاتين المسلمتين فإن تطور التاريخ لن يصبح أمراً معقولاً ، إذ ما ينتج عنها من تفسير لن يكون إلا تفسيراً غائياً صرفاً ، وقد مضى أن بيّنا أنّ الوقائع الاجتماعية بوصفها ظواهر طبيعية لا تفسر بمجرد تعيين الغاية التي تسخّر لها (. . .) إننا نصل إذن إلى القاعدة الآتية : **لا بد من البحث عن العلة المقدِّرة لواقعة اجتماعية معيّنة في الوقائع الاجتماعية السابقة وليس في حالات الوعي الفردي .**

Emile Durkheim

Les règles de la méthode sociologique

ماكسيم شاستينغ

وصف أمراض اللغة

[نص - 10 - (20]

يقول بايكون Bacon ما مفاده إنّنا نعتقد بكوننا نتحكم بكلماتنا ، في حين أنها هي التي تتحكم بنا بغفلة منا ، وتجرنا بشباكها المخادعة إلى الظواهر الكاذبة . ولا يمكننا أن نكتفي بما يُشير إليه التقليد العقلاني الذي تحمله Lingua universalis أو Characteristica ، وهو أن نستبدل شكوك اللغة السائدة بمنطق لغة مبنيّة تتصف بالكمال : علينا أن نحلل منطق اللغة العادية التي تمر خِلسة لأنها عادية . مثل هذا النقد هو القادر دون سواه على كشف الاشكاليات الكاذبة والمقولات الزائفة التي تسرّبها اللغة والتي يُخشى دائماً أن تندس من جديد وراء اقنعة معرفية تنكرّية لا تخلو منها أشد اللغات ضبطاً من حيث الشكل .

شاستينغ M. Chastang

يعتبر ويتجنستاين Wittgenstein الفلاسفة مرضى ويبتكر طريقة جديدة تؤمن لهم الشفاء . كيف ؟ بتسكينهم . كيف نزيل عنهم غمومهم ؟ بحل اشكالاتهم ؟ كلا : بتلويبها .

ما هي أمراضهم ؟ قبح يطبع استخدامهم للغة ، فهم يستخدمون دون شك الفاظاً نستخدمها نحن : مَعرفة ، وجود ، أنا ، شيء . . . غير أنّهم لا يستخدمونها مثلنا ولا مثلما يستخدمون هم أنفسهم كلمات أخرى مثل طاولة ، مطبخ ، كرة المضرب . فعندما يطرحون السؤال : « هل أن الكولونيل يفكّر ؟ » ، هل أنّهم يطرحون بذلك السؤال نفسه الذي نطرحه ، مع الأسف ، أحياناً ؟ وعندما يعترفون : « لا أستطيع أن أدرك مشاعرك » نجيبهم : « حاولوا » . فإما أن يأوّلوا بصورة عجيبة ، عباراتنا العادية فتظهر غرابتهم في صيَغ لا مثيل لها وأما أن يعجزوا وسط فوضاهم عن فهم لغتنا اليومية أو حتى لغتهم ، أو أن

يخترعوا لغة لا تدركها الأفهام وكأنما لغة مجنون يطلب : « حليب أنا سُكّر » . فمرد مشاكلهم إذن إلى اضطراباتهم اللغوية وتحديداً خرقهم لقواعد الحكي أو لعبة ما يحكى والواقع هو أنّ معنى كلمة ما أو مجموعة من الكلمات يتحددُ بنظم القواعد التي تُعين استخدامها . وتبعاً لذلك فإنّ العبارات الفلسفية لا تكتسب أي معنى وما من فيلسوف إلا ويردد تائهاً وسط هذا الضباب « إني من الضالين » . . .

Maxime Chastaing

Wittgenstein et le problème de la connaissance d'autrui

ماكس ڤيبر

اغواءات النبوة
أساتذة ومثقفون أنبياء

نص ـ 11 ـ [24]

إذا كانت وضعية الاستاذ المنجذب إلى ما يأمله منه جمهور من المراهقين هو أقرب إلى كونه متعطشاً إلى « التوسيمات الشخصية » من كونه منتبهاً إلى القواعد العلمية القاحلة ، وضعيةً تغوي بما تدعيه من « نبوة » أو تستدعي نمطاً « نبوياً » خاصاً ، فإنّ تحليل ڤيبر يسمح لنا بأن نفهم أيضاً كيف أن عالم الاجتماع يتعرض أحياناً لخيانة مقتضيات البحث، وذلك عندما يستجيب واعياً أو غير واعٍ ، ومغلّباً ميزته كمثقف على مهنته كعالم اجتماع ، لرغبات جمهور مثقف ينتظر من علم الاجتماع إجابات شاملة على مشكلات إنسانية تعود مبدئياً لكل إنسان خاصة عندما يكون مثقفاً [. . .] .

ماكس ڤيبر M. Weber

يمكننا أن نتبيّن من خلال محاسبة للذات أنه من الصعب بصورة خاصة أن نكون أوفياء لهذه المسلمة [وهي الامتناع عن اعطاء تقديرات أو تقييمات عملية خلال الدروس] . وذلك لأننا لا نمتنع أبداً إلا مرغمين عن الدخول في لعبة التقييمات وهي لعبة خطرة ، خاصة بما توفّر لنا من فرص لإضافة « ملاحظتنا الشخصية » البالغة الإثارة . يمكن لأي استاذ أن يلحظ كيف تشرق وجوه طلابه وتنشد أبصارهم عندما يبدأ « التبشير » بنظريته الخاصة ، أو أيضاً أن عدد الحضور في درسه يزيد بشكل ملحوظ عندما يتوقع الطلاب أن يتكلم على هذا النحو ، إضافة إلى أن أي استاذ يعلم أن التنافس على الطلاب في عمل الجامعة تفضل التعامل مع « نبي » ، مهما كان صغيراً ، يستطيع أن يملأ قاعات المحاضرات على التعامل مع عالم ، مهما علا شأنه يلتزم بمادته ـ شرط أن لا تبعد الشطحات النبوية » كثيراً عن الاعراف والسياسات [. . .] .

وإنها لحالة لا سابق لها أن العديد من « الأنبياء » ، المدعومين مالياً من قبل الدولة ، يستأثرون بحق اصدار أحكام حاسمة من على المنابر ، باسم العلم ، وحول مسائل تطال النظرة إلى الكون ، بدل أن يبشروا بنظرياتهم في الشارع أو في الكنائس أو في الأماكن العامة الأخرى ، أو في المجالس الخاصة أي في حلقات من « المؤمنين » الذين يختارونهم شخصياً ، وهم يستفيدون بذلك ، استناداً إلى امتياز حكومي ، مما تؤمنه لهم صالة الدرس من صمت يضفي على ما يقولونه نوعاً من الموضوعية تحميهم من أية مواجهة أو أي اعتراض . وها هنا مبدأ قديم ، دافع عنه شمولر Schmoller بحماس ، يقضي بألاّ يخضع ما يجري في قاعة المحاضرات للمناقشة العامة ورغم أن هذه النظرة قد لا تخلو من مساوىء ، فهي تعترف ظاهراً ، وأني من مؤيدي ذلك ، بوجوب التمييز بين الدرس و « الخطاب » ، وبأن ما تتميز به المحاضرة الجامعية من حياء صارم وموضوعية ووضوح لا يمكن إلا أن يضعف من الناحية التربوية من جراء تدخل الإعلام كاعتماد الأسلوب الصحافي مثلاً . ويظهر في أي حال أنّ الامتياز المتمثل بغياب الرقابة يبقى غير مبرر إلا إذا كان للأستاذ صفة المختص ، غير أنّه لا يوجد اختصاص « بالنبوّات » الذاتية ، لذلك فالامتياز هنا لا يستند إلى أي شيء إضافة إلى أن غياب الرقابة يجب قبل أي شيء ، ألاّ يؤدي إلى استغلال وضعية الطالب ، الذي يجد نفسه مجبراً في سبيل تأمين مستقبله ، على الانتساب إلى بعض المؤسسات الجامعية ومتابعة دروس بعض اساتذتها ، وذلك بأن تُفرض عليه نظرة إلى العالم خاصةً بالاستاذ ، تقرن بالعناصر التي تفيده في مهنته ، ويجبر على قبولها بدون أي اعتراض .

يملك الاستاذ كأي شخص ، وسائل أخرى لنشر مُثله العملية ويمكنه في حال فقدانه إياها أن يحصل عليها بسهولة وبالشكل المناسب غير أن الاستاذ بوصفه استاذاً يجب أن لا يحمل في حقيبته عصا « الماريشالية » الخاصة برجل الدولة . . .

Max Weber

Essais sur la théorie de la science

غاستون باشلار

النظرية والإرث النظري

العقل الهندسي والعقل الجدلي

نص # 12 - [26]

تتقدم النظرية العلمية على قاعدة التصحيحات أو التسديدات التي تجريها ، أي بتضمن الانتقادات التي تنحو إلى تدمير صورة منطلقاتها . فالمعرفة المتكاملة هي نتاج العقل الجدلي وليس العقل الهندسي ؛ وأن نؤكد ذلك يعني أنّنا نذكر بضرورة النقد والتركيب الجدلي اللذين لا يمكننا أن نستغني عنهما دون الوقوع في المصالحات الزائفة والتركيبات التقليدية .

غاستون باشلار G. Bachelard

فلنحاول رغم ذلك أن نلتقط المبادىء التي تؤمّن التكامل في نشاطية فلسفة اللا أو فلسفة النفي .

لم يتخطَّ أحدٌ ادينغتون Eddington فيما يتعلق بتقدير التصحيحات المتتالية الطارئة على مختلف الترسيمات الذرّية فبعد أن ذكّر بالترسيمة المقترحة من قبل بوهر Bohr التي رأت في النظام الذري نظاماً كونياً مصغراً، حذّر ادينغتون من الفهم الحرفي لهذا الوصف : إذا «يصعب على المدارات أن تتعلق بحركة واقعية في المكان ، ذلك أنّنا نقبل عادة بأن مفهوم المكان المتعارف عليه لا يصدق على الذرة وإنّنا لا نرغب التشديد على طابع المفاجأة والانقطاع الذي تحمله كلمة قفزة في أيامنا هذه . كما إنّنا نلحظ أيضاً أنّ الإلكترون لا يقبل التموضع بالشكل الذي تستتبعه هذه الصورة . وبكلمة ، فإنّ الفيزيائي يقيم مخططاً متقناً لدراسة الذرة ، ثم إن لعبة النقد الذهني تقوده الى الغاء ما رسمه من تفاصيل الواحد تلو الآخر . وما يصمد في النهاية يتمثل في ذرة الفيزياء الحديثة ! » إنّنا نعبر عن الأفكار نفسها بطرق مختلفة . ولا يبدو لنا بالفعل أنّه بإمكاننا فهم ذرة الفيزياء الحديثة دون أن نستعيد تاريخ

تصورها ، أو أن نسترجع أشكالها الواقعية وأشكالها العقلانية دون أن يظهر رسمها المنهجي الجانبي . فهنا يتمثل تاريخ ترسيماتها المختلفة بمخطط تعليمي تربوي لا يستغنى عنه . وما نحذفه من أية زاوية من الصورة لا بد أن ينوجد في نطاق المفهوم المصحح . فيجدر بنا القول إذاً إنّ مفهوم الذرة هو محصلة الانتقادات التي تخضع لها صورته الأولية . ليست المعرفة المتكاملة إذاً نتاجاً للعقل الهندسي بل للعقل الجدلي . فهذه الجدليات وهذه الانتقادات هي ما يسمح للعقلانية المضاعفة بأن تحدد ، بمعنى ما ، موضوعاً ما ـ فوق ـ الموضوع . وهذا الموضوع المشتد هو نتاج موضعة نقدية أو موضوعية لا تبقي من الموضوع إلا ما تخضعه للنقد . وتمثل الذرة ، كما تظهر اليوم من خلال المجهر ، نموذج الموضوع الشديد الوجود . إن ما ـ فوق ـ الموضوع ـ يبقى في لحاظ علاقته بالصورة ، بمثابة ما ـ ليس ـ بصورة ، أو بمثابة « اللا صورة » . وللحدس هنا فائدة كبرى وهي أنه ما يتم تدميره . ومن خلال تدميره لهذه الصور الأولية يكتشف الفكر العلمي سننه العضوية . إن الجوهر لا يظهر إلا من خلال اخضاعنا للجدل جميع مبادىء الظاهرة الواحد تلو الآخر . وبهذا المعنى فلقد كان لترسيمة الذرة التي اقترحها بوهر منذ ربع قرن ما للصورة الجيدة من أثر ، من حيث إنها لم يبقَ منها شيء . ولكنها أوحت بلاءات عديدة أكسبتها دوراً تربوياً يبقى ضرورياً في أية عملية تدريبية .

أما هذه اللاءات فقد تناسقت لحسن الحظ فيما بينها ، وهي تشكل الآن حقيقة الميكرو فيزياء المعاصرة .

Gaston Bachelard

La Philosophie du Non

كارل ماركس

طريقة الاقتصاد السياسي

نص ـ 13 ـ [28]

راسماً، في «المقدمة العامة» لعام 1857 ، مبادىء محاولته ، يرفض ماركس في آن معاً مفهوم هيغل « الذي يعتبر الواقع كنتاج للفكرة التي تحل في ذاتها » وسذاجة الوضعيين الذين يتخذون كموضوع علمي الشيء « الواقعي » من حيث كليته في الخارج ، كمجموعة السكان في مجتمع واقعي مثلاً ، وذلك دون التبصر بأن رفض انجاز التجريد العلمي الذي يترك دائماً اشكالية متكونة تاريخياً واجتماعياً يؤدي إلى الوقوع في تجريدات الحس الشائع . « العيني المتفكر به » وهو ما يقوم البحث بإعادة بنائه من خلال سبله المتعددة فيبقى متمايزاً عن « الموضوع الواقعي » الذي يبقى في النهاية كما في البداية مستقلاً خارج الذهن .

كارل ماركس K. Marx

عندما ننظر في أحوال بلد معين في لحاظ الاقتصاد السياسي فإنّنا نبدأ بسكانه : توزعهم على الطبقات والمدن والريف والبحار وعلى مختلف فروع الانتاج ، التصدير والاستيراد ، الانتاج والاستهلاك السنوي ، أسعار السلع . . .

وواضح أنّ الطريقة الجيدة تقضي بأن نبدأ من الواقع ومما هو في الخارج لبناء افتراضنا الصحيح ؛ أي في إطار الاقتصاد ، من السكان الذين يشكلون قاعدة الفعل الانتاجي الاجتماعي بمجمله والفاعل الذي يقوم به . ولكننا إذا ما تبصرنا في هذه الطريقة عن قرب اكتشفنا أنها خاطئة . وذلك أنّ مفهوم السكان يبقى مجرداً إذا ما وضعنا جانباً ، مثلاً ، الطبقات التي يتشكلون منها . وستغدو هذه الطبقات بدورها كلمة فارغة من أي معنى في الحال كنا نجهل ما ترتكز إليه من عناصر ، كالعمل المأجور ورأس المال، إلى آخره . . .

وكذلك تفترض هذه العناصر التبادل وتقسيم العمل والأسعار . . . وهكذا إذا ما بدأنا بالسكان فسوف نكوّن تصوّراً سديمياً عن الكل . ثم إننا وعبر تحديد أدق نصل من خلال التحليل إلى مفاهيم تميل أكثر فأكثر إلى أن تكون بسيطة . وبعد بلوغ هذه النقطة لا بد لنا من سفر في الاتجاه المعاكس يعيدنا إلى السكان من جديد .

ولن يكون أمامنا هذه المرة ركامٌ سديمي ، بل كلٌّ غني بالتحديدات المقدرة والعلاقات المعقدة . هذي أولى الطرق التي سلكها الاقتصاد الناشىء . يبدأ علماء الاقتصاد في القرن السابع عشر مثلاً ، دائماً من الجماعة الحية ، السكان ، الأمة ، الدولة أو الدوّل . . . غير أنهم يخلصون دائماً بواسطة التحليل ، إلى اكتشاف عدد من الروابط العامة المجردة تكون بمثابة الروابط المُحدِّدة مثل تقسيم العمل ، المال ، القيمة . . .

ومنذ أن انتزعت هذه الدقائق المخصوصة وتحققت شاهدنا بروز النظم الاقتصادية التي تبدأ صعوداً من البسيط مثل العمل ، تقسيم العمل ، الحاجة ، القيمة التبادلية وصولاً إلى الدولة والتبادل بين الأمم والسوق العالمية . هذه الطريقة الأخيرة تمثل بصورة جلية الطريقة العلمية الصحيحة . إن العيني هو ما ـ في ـ الخارج لأنه كناية عن محصلة تركيبية لمحددات متعددة ، أي لأنه وحدة المتكثّر . وتبعاً لذلك يظهر العيني في الفكر كسبيل إلى التركيب، كنتاج وليس كمنطلق رغم كونه المنطلق الحقيقي وبالتالي نقطة انطلاق الحدس والتصور . ففي الطريقة الأولى يتبخر التصور الممتلىء ليصبح تحديداً مجرداً . أما في الثانية فتؤدي التحديدات المجردة إلى إعادة انتاج الواقع عن طريق الفكر . ولهذا السبب وقع هيغل في وهم اعتبار الواقع كنتاج للفكرة التي تنحل في ذاتها وتتعمق بذاتها ، وتتحرك من حيث ذاتها ، في حين لا تشكل الطريقة التي تذهب صعوداً من المجرد إلى ما ـ هو ـ في ـ الخارج (العيني) إلا ضرباً من ضروب تملّك الواقع الذي يعتبر العالم نتيجة له . هذا صحيح ـ ولكن ليس هذا إلا دوراً كلامياً ، tautologie . بمعنى أن الكل العيني من حيث أنه كل متفكر به هو بالفعل نتاج الفكر أو فعل التفكر وتبعاً لذلك ليس أبداً نتاج المفهوم الذي يتولّد ذاتياً ويُفكر خارج الادراك والتصور ، بل نتاج صياغة الادراكات والتصورات وتحويلها إلى مفاهيم .

إن الكلية التي تظهر في الذهن هي ، ككل متفكر به ، نتاج الدماغ المفكر الذي يتملّك العالم بالطريقة الوحيدة الممكنة ، وهي طريقة تختلف عن تملّك هذا العالم في الفن ، والدين ، والفكر العلمي . . . أما الموضوع الواقعي فيبقى مستقلاً ، خارج الذهن ، في النهاية كما في البداية ، على الأقل طالما أنّ الذهن لا يتحرّك إلا نظرياً . من هنا لا بد للفاعل

أو للمجتمع ، أن يبقى ، أيضاً فيما يتعلق بالطريقة النظرية ، حاضراً دوماً في الذهن بوصفه مقدمة منطقية .

Karl Marx.

Introduction générale à la critique de l'économie politique

ماكس ڤيبر

موهومات المدرسة الوضعية
حول وجود علم بدون افتراضات مسبقة

نص ـ 14 ـ [29]

إذا كان ڤيبر يستند لتكوين فهمه الخاص إلى تصور للدور الأصولي المنهجي الذي تضطلع به القيم المعيارية (Valeurs) وهو ما يعطي نظريته المعرفية طابعها وحيثياتها المخصوصة ، فإنّ نقد الوهم القائل بأنّ للعالم أن يقدّر بعيداً عن أي افتراض مسبق ما هو « جوهري » وما هو « عرضي » في ظاهرة معينة ، يُظهر بوضوح التناقضات المنهجية التي لا تخلو منها الصورة الوضعية عن الموضوع العلمي : أضافة إلى أنّ معرفة المنتظم من الوقائع لا تؤدي بذاتها إلى تفسير الهيئات التاريخية الفريدة من حيث خصوصيتها ، فإنّ هذه المنتظمات لا تلتقط إلا استناداً إلى اشكالية تحدد « العرضي » و « الجوهري » نسبة إلى المسائل المطروحة ، علماً بأنه لا تحديد ، في الواقع لهذين المصطلحين .

ڤيبر M. Weber

إن علم الاجتماع الذي نقترح أن يمارس هو علم الواقع . إنّنا نحاول فهم اصالة واقع الحياة التي تحيط بنا والتي نقف وسطها ، كي ننتزع ، من ناحية ، البنية الراهنة للعلاقات وللدلالة الثقافية التي لا تنفك عن مجالاتها المختلفة ، ومن ناحية أخرى ، العلة التي جعلت تاريخياً هذه البنية تتطور على هذا النحو وليس على ذاك . والحال إنّنا حين نسعى إلى إدراك كيفية حضور الحياة مباشرة أمامنا ، نلحظ أنها تظهر « فينا » و « خارجنا » من خلال كثرة لا متناهية من الأحداث المتزامنة والمتقضّية التي تظهر وتحتجب . ولن تتدنى هذه الكثرة من حيث مرتبة اشتدادها حتى ولو كان الموضوع واحداً فريداً ـ مثلاً فعل تبادل واقعي ـ خاصة عندما نقوم بمحاولة جدية لنحيط تماماً بفرادتها من حيث شمولية عناصرها الفردية أو ، والأمر هنا أوضح ، عندما نبحث عن علتها الشرطية . إذن يستند كل علم إنساني حصولي متناهي ، إلى افتراض مسبق ضمني ، هو الآتي : أن جزءاً محدوداً من

الواقع هو وحده الذي يشكل في كل مرة موضوعاً للادراك العلمي وهو وحده الجزء الجوهري ، أي وحده الذي يستأهل أن يُفهم .

ما هي المبادىء التي يستند إليها اختيار هذا الجزء ؟ لقد ساد اعتقاد على الدوام بأنه من الممكن ، في نهاية التحليل ، أن نجد المعيار الحاسم ، حتى في إطار العلوم الثقافية ، في الـترداد « المشروع » لبعض الـروابط العلّيـة . وتبعـاً لهـذا الفهم ، « السنن » التي نكتشفهـا في متن سيرورة الظواهر اللامتناهية من حيث كثرتها ، يمكن أن يعتبر « جوهرياً » في لحاظ العلم . من هنـا فـإننـا عنـدمـا نثبت من خـلال الاستقـراء التعميمي التـاريخي أن « مشروعية » رابطة عليّة معيّنة لا تقبـل الاستثناء ، أو أنّ للتجـربة الحميمـة بداهتهـا الحدسية ، نقبل بأن جميع الحالات المماثلة ، مهما بلغ عددها ، تخضع للصيغة المكتشفة . ويصبح والحال هذه ، الجزء من الواقع الفردي الذي يقاوم ، في كل مرة ، هذا الانتقاء لما هو مشروع (شرعي) نوعاً من الراسب المتبقي الذي لم تتم صياغته العلمية بعد ، وهو ما يسعى الباحث إلى تضمينه في متن نظام السنن تدريجاً ، أي بقدر ما يسمح تحسين هذا النظام . . . ، أو نوعاً من الأعراض التي تُهمَل لعدم أهميتها العلمية ، كونها تبقى بالضبط « غير قابلة شرعياً لأن يتفكر بها » ولأنها لا تدخل من هذه الحيثية في مقولة المسار أو السبيل التفكري وتبقى بالتالي مجرد موضوع لفضولية فارغة .

[. . .] نسمي « علوم الثقافة » الفروع التي تجهد في فهم الدلالة الثقافية لظواهر الحياة . ولا تُنتزع الدلالة الخاصة ببنية ظاهرة ثقافية معيّنة ، أو لا يدرك أصل هذه الدلالة من أي نظام للسنن مهما بلغ كماله ، كما أنها لا تجد فيها ما يبررها أو يجعلها صادقة ومُبيّنة ، وذلك لأنها تفترض مسبقاً ارتباط الظواهر الثقافية بأفكار معيارية ، (لا تنفك عن القيم) . أن مفهوم الثقافة هو مفهوم للقيمة المعيارية ، أما الواقع ـ في ـ الخارج فلا يبدو لنا كثقافة إلا لأنه يتضمن عناصر من الواقع أو حصراً هذا النوع من العناصر التي لا تكتسب دلالة بالنسبة لنا ، إلا من حيث علاقتها بالمعايير أو القيم المعيارية . وإنّ جزءاً صغيراً جداً من هذا الواقع الفريد الذي نعاينه في كل مرة ، يتلّون بإهتمامنا المحدد انطلاقاً من هذه الأفكار المعيارية . هذا الجزء هو وحده الذي يكتسب بنظرنا دلالة ما ، وهو يتضمن هذه الدلالة لأنه يُظهر علاقات مهمة من حيث ارتباطها بالأفكار المعيارية .

إذن هذا الجزء لا يستأهل أن يفهم من حيث فرادته إلا لأن الأمور هي على ما بيّناه وطالما هي على هذا النحو . من هنا فإننا لن نستطيع أبداً ، أن نستنبط من خلال دراسة بدون افتراضات مسبقة ما يملك بنظرنا دلالة على ما هو معطى ـ في ـ الخارج ، بل أنّ ملاحظة هذه الدلالة تبقى ، على العكس من ذلك ، الافتراض المسبق (السند المسبق).

الذي يجعل شيئاً ما موضوعاً للبحث . ومن الطبيعي القول إنَّ « ذا الدلالة » لا يتطابق من هذه الحيثية مع أية سنّة من حيث هي سنّة ، وإنه كلما اتسع نطاق صدق السنة كلما ضعف التطابق .

[. . .] إنَّ ما نهدف إليه هو بالضبط فهم ظاهرة تاريخية معينة أي ظاهرة دالة من حيث فرادتها . وما هو حاسم هنا هو أن فكرة معرفة الظواهر الفريدة لا تكتسب عامة أي معنى منطقي إلا إذا سلمنا بأنَّ وحده الجزء المتناهي من الظواهر المتكثرة وغير المتناهية ، يَتضمن دلالة معيّنة . فحتى لو إنّنا امتلكنا المعرفة الأقرب إلى الكمال ، بشأن الكل الجامع « لسنن » السيرورة ، فسوف نظل حائرين أمام هذا السؤال : كيف يكون التفسير التعليلي لواقعة فريدة ممكناً على وجه العموم ؟ ـ علماً بأنه لا يمكننا أبداً أن نحيط بلوازم الجزء الأصغر من الواقع .

فالعلل التي تحدد حادثة فريدة ما ، تبقى دائماً غير متناهية من حيث تعددها وتنوعها ، وكذلك لا تتضمن الأشياء نفسها ، أي نوع من المقاييس يسمح بانتقاء قسم منها بوصفه ما يجب أن يؤخذ بالحسبان . إن محاولة للعلم ، بالواقع خالية من أية فرضية مسبقة (أو سند مسبق) لن تصل إلا إلى سديم من « الأحكام الجوهرية » التي تطال عدداً غير متناهٍ من الادراكات الخاصة . حتى إنَّ هذه النتيجة ليست ممكنة إلا ظاهراً ، ذلك أنَّ واقع أي ادراك خاص لا يخلو ، عندما نتفحصه عن قرب من عناصر لا متناهية لا تُعبر عنها الأحكام الإدراكية تعبيراً يحيط بها .

فلا شيء يضفي الانتظام على هذا السديم إلا كوننا لا نهتم إلا بقسم من الواقع الفريد دون غيره ، مما يجعله بنظرنا « واقعاً ذا دلالة » ، ذلك أنَّ هذا القسم يرتبط بالأفكار الثقافية المعيارية التي تشكل مدخلنا إلى الواقع ـ في ـ الخارج . إذن فإن بعض حيثيات الكثرة اللا متناهية دوماً من الظواهر الفريدة ، أي تلك التي نشحنها بدلالة ثقافية ، هي وحدها التي تعتبر جديرة بأن تُعرف وهي التي تشكل دون سواها موضوع التفسير العلّي .

Max Weber

Essais sur la Théorie de la Science

ميل دوركهايم

علينا أن نعالج الوقائع الاجتماعية باعتبارها أشياء ـ في ـ الخارج

نص رقم 15 [30]

محتجاً على أخطاء القراءة التي ترتكب ضد هذه القاعدة ، يشدد دوركهايم هنا على ما قصده من تبيانها ، ليس اعطاء المبدأ الأول لفلسفة اجتماعية ، بل القاعدة المنهجية التي تشكل الشرط الذي لا ينفك عن بناء موضوع علم الاجتماع . هنا بالضبط يكمن معنى التحليلات التي يحاول دوركهايم من خلالها التحذير من إغواءات المعرفة الاجتماعية السهلة ، داعياً الباحث إلى التمسك خاصة بالحيثيات واللوازم المورفولوجية أو المؤسسية ، وبالاشكال الأشد تموضوعاً في الحياة الاجتماعية . وإذا كان لا بد من التذكير بهذا النص فإنه تعرّض منذ البداية لقراءات كانت ، إضافة إلى تنافرها ، غير أمينة ، ولأنه بعد أن أصبح كلاسيكياً يتعرض دائماً إلى أن ينظر إليه دون أن يُقرأ أو أن ينظر فيه .

إميل دوركهايم É. Durkheim

القاعدة الأولى والأشد أصالة هي أن نعتبر الوقائع الاجتماعية بمثابة أشياء ـ في ـ الخارج . وليس ضرورياً كي نبرهن هذه القضية أن نتفلسف بشأن هذه الأشياء أو أن نتأمل فيما تظهره من تماثلات مع الظواهر التي تقع في المراتب (الممالك) الدُنيا . يكفي أن نلاحظ كونها المعلومات الوحيدة التي تتوفر لعالم الاجتماع . وإننا نقصد بالشيء كل ما هو معطى أو يعطي نفسه أو بالأحرى يفرض نفسه خلال المعاينة . وأن نتعامل مع الظواهر باعتبارها أشياء يعني أنّنا نتعامل معها بوصفها معلومات تشكل نقطة انطلاق العلم . وإنّنا لا نشك في أنَّ للظواهر الاجتماعية هذه الحيثية . فما هو معطى لنا ليس كون الناس يصنعون لأنفسهم القيم وهي فكرة يمتنع إدراكها ، بل القيم التي يتم تبادلها واقعياً من خلال العلاقات الاقتصادية ، وما يحدد فعلياً السلوك ليس هذا الفهم للمثال الأخلاقي أو ذاك بل مجموعة القواعد ، أي ليس فكرة المنفعة أو الثروة بل مجمل تفاصيل التنظيم الاقتصادي .

ومن الممكن ألاّ تكون الحياة الاجتماعية سوى تفصيل لبعض المفاهيم . لكن لنفرض أن هذا ما هي عليه الأمور ، فإنّ هذه المفاهيم لن تكون بمثابة المعطيات المباشرة أي أنها معطيات يمتنع إدراكها مباشرة ، إذ أنّها لا تدرك إلا من خلال واقع الظواهر التي تعبّر عنها . وإنّنا لا نعرف مسبقاً ما هي الأفكار التي تؤصّل مختلف التيارات التي تنقسم إليها الحياة الاجتماعية ، أو إذا ما كانت هذه التيارات موجودة أصلاً : أي إنّنا لن نعرف مصدرها إلا بعد أن نذهب صعوداً إلى منبعها وأصلها .

لا بد لنا إذن من أن نأخذ الظواهر الاجتماعية بذاتها ونعزل عن الفاعلين الواعين الذين يتصوّرونها .

علينا أن ندرسها من الخارج بوصفها أشياء ـ في ـ الخارج ، لأنها تحضر أمامنا في هذه الحيثية وإذا لم تكن هذه الخارجية إلا ظاهراً (لا باطن له) فسوف ينكشف الوهم تدريجاً كلما تقدم العلم ، وسوف نشهد ، بمعنى ما ، عملية تضمّن الخارج في الداخل . غير أنه يمتنع استباق الحل ، فحتى وإن لم يتبقَّ لهذه الظواهر في نهاية الأمر خاصة واحدة من الخصائص التي لا تنفك عن الشيء ، علينا أن نبدأ باعتبار أنها لا تخلو من هذه الخصائص .

تنطبق هذه القاعدة ، إذن ، على الواقع الاجتماعي بأكمله دون أي استثناء . ولا بد من أن يشمل هذا اللحاظ تلك الأشياء التي تبدو بمثابة تركيبات أو تدابير اعتبارية مصطنعة ، إذ يجب ألاّ نفترض مسبقاً على الاطلاق ، أنّ لممارسة معينة أو لمؤسسة ما طابعاً اعتبارياً أصلاً . وإذا كان لنا أن نعود إلى تجربتنا الشخصية ، يمكننا أن نؤكد إنّنا بانتهاجنا هذا السبيل غالباً ما سوف يتاح لنا أن نلحظ كيف أنّ الوقائع التي تبدو ظاهراً شديدة التعسف والاعتباطية تحضر فيما بعد من خلال معاينة أشد تنبّهاً بوصفها لا تخلو من الثبات والانتظام أي من لوازم الموضوعية . لا بد إذاً من أن يتم الانتقال في علم الاجتماع من « المنهج الإيديولوجي » إلى المنهج الموضوعي على غرار ما تم في علم النفس . ويمتلك علم الاجتماع ، شرط أن يحسن استخدامها ، وسائل مخصوصة لانجاز القطع مع التحليل الحضوري الانعكاسي Réflexive . ذلك أن الوقائع الاجتماعية أولى بأن يتوفر لها جميع ما للشيء ـ في ـ الخارج من حيثيات ولوازم . فالقانون مدوّن وحركات الحياة اليومية تُسجل من خلال الاحصاءات والأثر التاريخي وطراز اللباس ، والاذواق الفنية ، فيما تميل الوقائع من حيث نفس طبيعتها إلى أن تتشكل خارج الأذهان الفردية كونها تحكم هذه الأذهان فليس من الضروري إذاً ، لنتظر في الوقائع من حيث هي أشياء ، أن نتفنن بالتنكيل بها

Emile Durkheim

Les règles de la méthode Sociologique

هربرت ماركوز

العملانية كتنظير للاستقالة النظرية

نص ـ 16 ـ [32]

آخذاً في الاعتبار « أنّ للمفاهيم التي تؤمّن فعلياً معرفة ما ، دلالة متعديّة ، (Transitive meaning) بقدر ما تعبر عن شيء لا يختصر بكونه مجرد إسناد وصفي إلى وقائع مخصوصة »* ، يرى هربرت ماركوز H. Marcuse في العملانية ، التقنية المثلى لتبديد « فائض الدلالة » excessof meaning ، هذا الفائض الذي يستطيع دون سواه إيضاح الوقائع الخاصة إيضاحاً كاملاً ، وذلك بترميم إطارها التاريخي . وهو يعتبر هكذا أنّ ما تتمتع به العملانية كمنهج ، يتعلق بعلم الاجتماع الوضعي ، من أفضلية لا ينفك عن الإيديولوجيا التي تفضلها الاجتماعات الصناعية .

هربرت ماركوز H. Marcuse

إنّ رفض المفاهيم « المتعدّية » هو السمة التي لا تنفك أبداً عن علم الاجتماع الوضعي . إذ عندما يُحذف الفائض الدلالي بحجة أنّه لا يتناسب مع الواقع الراهن ، يُسجن البحث داخل هذا الجزء من القضايا التي يستخدمها المجتمع القائم لتطويق أي مقاربة نقدية . هذه الطريقة هي التي تجعل من الذرائعية الوضعية شكلاً إيديولوجياً .

لنأخذ مثلاً دراسة Competitive Pressure and Democratic Consent حيث يحاول جانوفيتز ومارفيك Morris Janovitz et Dewaine Marvick تحديد « درجة تقيّد انتخابات معيّنة فعلياً باللعبة الديموقراطية » وهما يتحققان بهذه الغاية ، من مدى تقيّد الانتخاب بالمقاييس الضرورية لاستمرار المجتمع الديموقراطي ، ما يفترض بدوره أن

* H. Marcuse, One Dimensional Man, Studies in the Ideology of Advanced Industrial Society, Beacon Press, Boston, 1964, P. 106

يُحدد مفهوم « الديموقراطية » . [. . .] والتحديدان اللذان يقترحهما المؤلفان يستبعدان دفعة واحدة التحديد الذي يرى في الديمقراطية وصاية قسرية لا تخوّل المقترعين إلا تنفيذ توجيهات دقيقة ، تفترض مستوى من ضبط الآراء والإيديولوجيات ، من الصعب أن نجده في الولايات المتحدة [. . .] وفي مواجهة هذا « المفهوم المسبق » يعتمد المؤلفان تحديداً للديمقراطية على أساس التنافس وذلك باعتبار أنّ الاقتراع الديموقراطي وسيله لانتقاء أو لرفض مرشحين يتنافسون لنيل مسؤولية عامة [. . .] ولئن كان الضبط العقائدي والتلاعب هما على نحو يجعل من الرأي رأياً مخدوعاً ، ومن الأمور السائدة أموراً لا تؤخذ كما هي عليه ، فإنّ التحليل الذي يستبعد منهجياً المفاهيم المتعدية المعاني يستسلم لايحاءات الوعي الكاذب . أي أن التحليل بقدر ما يكون وضعياً ذرائعياً يكون تحليلاً إيديولوجياً (. . .) . وأكثر من ذلك ، فإنّ المفاهيم العملانية لا تؤمّن لوازم الوصف ، كونها تكتفي ببعض أوجه الوقائع دون غيرها ، وهي كونها تعتبر أنّ هذه الأوجه لا تشمل الموضوع فإنها لا تؤدي إلى وصف موضوعي فعلاً أو مطابقاً للتجربة [. . .] إنّ المفهوم العملاني يستبعد الكثير من الجوانب ، وبنظري ، الجوانب التي تعتبر مقدّرة محددة وأساسية : إن هذا الضبط الحصري ـ الحظر النفسي على المفاهيم المتعدّية المعنى ، القادرة على إظهار الوقائع في مجال حقائقها وتسميتها حقاً بأسمائها ـ يحول دون التقاط الوقائع ، مكتفياً بدراسة لا تتعدّى التحليل الوصفي . وتصبح بذلك جزءاً من الإيديولوجيا التي تبرر الوضع القائم .

ولأنّه لا يُقدم معياراً يقاس عليه الواقع الاجتماعي الموجود ، يُرغم هذا النوع من الفكر الاجتماعي خضوع الأفراد لنظام يكونون هم ضحاياه .

Herbert Marcuse

One Dimensional Man, Studies in the Ideology of Advanced Society

فلاديمير كاي

« الرأي العام » التاريخ والسياسة

نص ـ 17 ـ [35]

غالباً ما يبدي علماء السياسة ما يبديه المؤرخون من تحفظ حيال ما يمكن أن تقدمه لهم التقنيات الكلاسيكية العائدة للاستقصاء ، وذلك حين يكون المقصود معرفة أواليات القرار أو الأحداث السياسية ذات البعد التاريخي . إنّ الاستعارة الآلية لتقنيات معيّنة قد يقود إلى إهمال الموضوعات الحقيقية الخاصة بعلم السياسة لدراسة مسائل مصطنعة أو عديمة الأهمية ، لا فائدة منها ، إلا من حيث إنّها قابلة للمعالجة بواسطة التقنيات المستعارة .

ف . أ . كاي V.O. Key

من الممكن أن تتمتع المناهج التي تولد عامة خارج نطاق علم السياسة ، بدرجة من العمومية تسمح لها بأن تنطبق على الشؤون السياسية ، غير أنه لا بد للتقنيات من أن تتأقلم مع المسائل السياسية ، ذلك أن استخدام منهج شديد الاتقان قد لا يقود هنا إلا إلى قصر النظر أو ضيق الرؤية . وما يزيد من صعوبة نقل التقنيات التقليدية الخاصة بالعلوم الاجتماعية إلى ميدان الدراسة السياسية هو أنّ للظواهر السياسية مقياساً أو بعداً زمنياً لا ينفك عنها .

أما فيما يختص بالإشكالات العائدة للمقاييس أو المراتب ، فإنه من الصعب أن ننقل التقنيات نصف التجريبية المتعلقة بمعاينة الجماعات المحدودة ، مهما كانت ملائمة في بعض الحالات ، إلى ميدان دراسة التجمعات السياسية الواسعة والمعقدة . أن نحلل ماهية ظاهرة الزعيم أو كيفية تشكّل قرار إصدار قانون ما ، أو كيفية تطابق القانون مع القاعدة الجارية ، أو مشكلات من هذا النوع ؛ إنما يتطلب تقنيات ملائمة لا يمكن أن

ترتجل بسهولة من خلال تغيير بعض التقنيات الخاصة بمختبر علم النفس . والمشكلة هنا هي بمعنى ما في التقريب بين التحليل المصغر والتحليل الجامع microanalyse, macroanalyse فإذا كان ممكناً أن يكفي التحليل المصغر للنظر في بعض الأنماط من المسائل التي تهم علم السياسة ، فإنه قد لا يكون للسياسة على النطاق المصغّر (الافرادية) ، أية علاقة بالسياسة . قد يقوم أفراد يلعبون « البوكر » باستنباط متشابه ، غير أنّ هذا الاستنباط المفيد ، القائم على تعميم وسطي ، لا يفيدنا بشيء بصدد التيارات وتقلبات المشاعر السياسية التي تقود إلى هذا الموقف الشعبي أو ذاك . ونحن لا نشك في الفائدة من التحليل المصغر (الافرادي) ، غير أنه لا بد لنا من عبقرية رفيعة لننجح في وصل ما نكتشفه على قاعدة التحليل المصغر (الافرادي) بمفهوم أو تصور خاص بتجمعات سياسية أوسع [. . .] . فقد نعترض إذا ما اعتمدنا تطبيقاً آلياً للتقنيات التقليدية في العلوم الاجتماعية ، إلى أن يفوتنا البعد الزمني الخاص بالأفعال التي يهتم بها من يدرس الشؤون العامة . هذه التقنيات تطبق عادة في دراسة التصرفات الموضعية ، في دقيقة معينة من الزمان ، أو على أبعد حد في دراسة ردود فعل تسبق أو تعقب أحداثاً قصيرة المدى ، حتى أن تقنية « التحقيق المجدول » panel طبقت على وقائع تعتبر قصيرة المدى . مقارنة بأحداث ذات دلالة سياسية . تشكل التكتلات الحكومية ، أو تطور المصلحة العامة أو ابتكار نماذج مؤسسية وتوجيهات خاصة ، هي من المسائل التي تُفهم عامة على أساس مراحل تمتد على عدة سنوات . فلا بد إذن من صياغة تقنيات مخصوصة لمعالجة مثل هذه المسائل ، تقنيات لا يمكنها أن تبلغ من حيث الدقة ما تبلغه بطاريات المعاينة المُحكمة جيداً التي يستخدمها تقليدياً زملاؤنا في فروع العلوم الاجتماعية التي تصل إلى درجة أعلى من الدقة (. . .) وربما تمثّل التقدم المرتقب في صياغة تقنيات أشد مهارة لتطبيق الطرق الأساسية الخاصة بالبحث في العلوم الاجتماعية ، على مجموعة أشمل من القضايا المتعلقة بالسياسة .

Vladimir O.Key

«Strategies in Research on Public Affairs?

فرنسوا سيمياند

على الاحصائي أن يعلم ماذا يفعل

نص - 18 - [37]

لا يبحث سيمياند Simiand عن خاصية المنهج المخصوص بعلم الاجتماع من خلال إعادة تأكيد مسودة لاصالة سبل المعرفة الاجتماعية بل من خلال مقارنة منهجية بين طرق علوم الطبيعة وطرق علوم الاجتماع منطلقاً من اعتبار الطريقة الاحصائية بمثابة طريقة اختبارية .

إن الوقائع التي يتعامل معها عالم الاجتماع هي ، بمعنى ما ، مجردة بصورة مزدوجة . أولاً بوصفها وقائع احصائية مجردة نسبة إلى الواقع الوضعي (وهي شبيهة بالوقائع التي يتعامل معها الفيزيائي) وثانياً بوصفها وقائع اجتماعية مجردة نسبة إلى الظواهر الفردية : فالوقائع الاجتماعية ، كونها ذات خاصية جمعية لا تتحقق تمام التحقق في أي من الظواهر الفردية ، وتبعاً لذلك « فإنّ عدم تناسبها مع أي واقع موضوعي ما (. . .) لا يظهر من تلقاء نفسه » فلا بد إذن من إعادة التفكر في التقنية ضمن إطار علم الاجتماع الاحصائية وفيما تخضع له الوقائع من صياغة وذلك قبل أن نبدأ بأي بحث .

سيمياند F. Simiand

لننتقل إلى ميدان الاحصاء ما تعلّمنا إياه طريقة العلوم الإيجابية حول شروط الانتزاع (التجريد) الجيد . وسوف ندرك أنّ الحيطة التي يمكن أن تقينا من الخطأ أو من خداع أنفسنا بما نقوم به من تجريدات احصائية ، لن تتوفر إلا إذا اتخذنا موقفاً حذراً من وسائل التعبير عن الوقائع الاحصائية ؛ المتوسطات ، والمؤشرات ، والمعاملات ، فنتأكد من أنها ليست مجرد نتائج تعدادية لا هوية لها ، أو تراكيب عددية اعتباطية ، بل إنها تتشكل وفق نموذج يتطابق مع التعقيدات الخارجية ، وهي تحترم مفاصل الواقع ، وتعبر عن شيء متعين وصادق نسبة إلى الحالات الفردية المتكثرة التي تتطابق معها . وها هنا إشارة وهي أنّ ما

يضللنا ، غالباً ، عندما نستخدم التجريدات الاحصائية لا يكمن في كونها تجريدات ، بل في كونها تجريدات رديئة . وإننا لا نرى أي فيزيائي يحاول تقدير كثافة مجموعة من الأشياء المتنافرة ، إذ من الواضح أنّه بغياب أية هوية فيزيائية لهذه المجموعة لن تكون للنتيجة أية فائدة علمية . وإننا لا نرى عالماً من علماء النبات يصف معايناته حول النباتات على أساس فترات من خمسة أشهر لأنه واضح أن الدورة النباتية هي دورة سنوية (. . .) يعزل العالم في التجربة المادية ، ووسط التعقيد الذي تُظهره الطبيعة ، بعض العناصر ذات العلاقة الأكيدة أو المفترضة مع بعض العناصر الأخرى . غير أنه إذا ما أخطأ بشأن العلاقة أو إذا ما فقد عنصر أساسي من عناصرها لاضطر فعلياً لتدارك هذا الأمر ، ذلك أنّ حدوث الظاهرة المنتظرة يصبح والحالة هذه ممتنعاً ـ أما هنا فما يحصل هو العكس ، أي أنّ الاحصائي رغم قيامه بعزل بعض العناصر في متن المعطى المعقد ، التي يظن بوجود علاقة فيما بينها ويفصلها عن العناصر الأخرى ، فإن ما يفعله لا يتعدى كونه عملية ذهنية ، ذلك أنّه لا يمتلك أبداً أي سبيل لاجراء اختبار اصطناعي أو لادخال أي عامل أو متغير أو لا خراجه من هذه المعادلة أو تلك بصورة مادية ملموسة . وتبعاً لذلك فإنّ كون العلاقة الملحوظة واقعية أو غير واقعية لا يمكن أن يتبدّى له في أية هيئة مادية .

غير إنّنا نلحظ في الوقت نفسه كيف أنّ البحث الاحصائي يقرّب الباحث من الشروط الكفيلة بالتمييز ، خلال الاختبار الفيزيائي ، بين الانتزاع الصحيح والانتزاع الرديء [. . .] . ويكمن الشرط الأول الضروري لكي نحصل على درجة من المصداقية في ترسيخ إبانتنا الاحصائية على قاعدة تظهر تناسقاً ما أو على قاعدة ذات شمولية مناسبة (أو رسم* مناسب) . وواضح تماماً أنّ الحالات الفردية المتضمنة في معطى احصائي ما ، لا تخلو من تنافر يتفاوت من حيث الشدة والتعقيد (ولولا ذلك لا حاجة للإبانة الاحصائية للتعبير عن هذا المعطى تعبيراً جامعاً) ، وأنّ التناسق (التوحد) لا يكون إلا نسبياً ، فيما يتراوح الرسم المناسب ليس فقط بحسب المعطيات ، بل بحسب الإشكالات ، ولا يكون بدوره إلا نسبياً . غير أنّ مثل هذا الاختبار في العلوم يُبيّن لنا أن اختيار التجريدات الاحصائية لا يأتي اعتباطياً إذا ما توّفر السعي إلى تأصيله على أسس راسخة . فلا توجد هنا حقائق مادية بديهية نعتمد عليها : لنحاول إذن أن نحطاط ببعض التدابير الذهنية . لنعمد إلى الخُبر والتفتيش ، إلى الاختبار والاختبار المعاكس ، إلى التقاطعات المقارنة (. . .) .

François Simiand

Statistique et expérience. Remarques de Méthode

* بالمعنى النطقي .

كلود ليفي ستراوس

مقولات اللغة الأهلية
وبناء الوقائع العلمية

نص ـ 19 ـ [40]

يشير كلود ليفي ـ ستروس Claude Lévi-Strauss بإنه إذا فات موس Mauss أن
لجأ إلى النظرية الأهلية ، الـ « هَو » hau لكي يفسر متحركية الهبات والهبات المقابلة ،
لأنه ميزّ ، منخدعاً بمقولات لغته ، بين ثلاث عمليات وبالتالي ثلاث موجبات مختلفة :
العطاء ، الأخذ ، الرد » . حيث لا يوجد سوى فعل تبادلي واحد لا يستطيع التحليل أن
فصمه . ولم يكن موس ليبحث عن قوة تستطيع تفسير الهبات المقابلة ، لو أنه بدل أن يقبل
ون أي نقد ، بنظرية ليست سوى التفسير الواعي « لضرورة لا واعية تقع علتها في مكان
خر » ، اعتمد اللغة الأهلية التي ، كما يلحظ هو نفسه ، « لا تتضمن إلا لفظاً واحداً
لدلالة على الشراء والبيع ، التسليف والاستدانة » ، وهي عمليات تُظهرها لغة موس
ضادة متقابلة .

ي ـ ستروس ـ Lévi-Strauss

ألسنا هنا أمام حالة من هذه الحالات (وهي ليست نادرة حيث يفتن عالم
نتروبولوجيا بالإنسان المحلي ؟ ليس بالتأكيد بالإنسان المحلي كمفهوم عام ، بل بهذه
جماعة المحلية المعيّنة ، حيث واجه المختصّون بعض المسائل ، وطرحوا بعض الأسئلة
حاولوا الإجابة عنها . وفي هذا السياق وبدل أن يتمسك بمبادئه حتى النهاية ، يتخلى موس
ها لصالح نظرية من نيو زيلاندا وهي وثيقة انتروبولوجية ثمينة جداً . ولكنها ليست إلا
رية . فإذا كان بعض الحكماء « الماوري » Maori طرحوا ، قبل أي أحد آخر ، بعض
شكلات بطريقة مثيرة جداً للإنتباه ، إلا إنّها غير مُرضية ، فليس ها هنا سبب يجعلنا
حني أمام تفسيرهم . فالـ « هو » hau لا يمثل العلة النهائية للتبادل : إنّه الشكل
واعي ، الذي أدرك به أناسٌ في اجتماع معيّن ، حيث للمشكلة أهمية مخصوصة ، ضرورة

لا واعية تجد علتها في مكان آخر .

يتعرّض موس إذن ، في اللحظة الحاسمة للتردد والوساوس . إنّه لا يدرك تماماً إذا كان عليه أن ينجز لوحة نظرية أم أن يطرح نظرية للواقع المحلي . وهو محق في ذلك إلى حد بعيد : فالنظرية المحلية أقرب إلى الواقع المحلي من النظرية المصاغة انطلاقاً من مقولاتنا ومشكلاتنا . فها هنا إذاً تقدم عظيم يتمثل ، في زمانه ، في إنّه واجه مشكلة اتنوغرافية انطلاقاً من نظرية محلية نيوزيلاندية Néo-Zélandaise أو ماليزية ، بدل أن يركن إلى مفاهيم غربية كالإحيائية والاسطورة والمشاركة . غير أنّ النظرية ، محلية كانت أم غربية ، لا تكون أبدا أكثر من نظرية . أي إنّها لا تفتح سوى سبيل للمعرفة . ذلك أنّ ما يعتقده المعنيون إن كانوا فيجيين أم أستراليين هو دائماً بعيد كل البعد عمّا يتفكرون به أو يفعلونه فعلياً .

فقد كان على موس بعد أ انتزع المفهوم المحلي أن يعالجه بالنقد الموضوعي الذي يؤدي إلى حقيقته الكامنة . والحظ في إيجاد هذه الحقيقة في الصيغ الواعية أقل بكثير منه في إيجادها في المكوّنات الذهنية اللاواعية التي قد نصل إليها عبر المؤسسات أو التي تكمن بالأحرى في متن اللغة . الـ « هو » hau هو نتاج التفكّر المحلي . غير أنّ الواقع (الحقيقي) هو أشد ظهوراً من خلال بعض الخاصات اللغوية التي لم يتخلّف موس عن ملاحظتها ولكن دون أن يوليها الاهتمام الذي يليق بها . « لا يملك البابو Papau والماليزيون سوى لفظ واحد للدلالة على البيع والشراء ، التسليف والإدانة ، أي أنّ كلمة واحدة تعبر هنا عن عمليات متقابلة » . ها هنا تكمن الحجة بأكملها : فالعمليات المقصودة بعيداً عن أن تكون متقابلة ليست سوى حيثيات لواقع واحد . فلسنا بحاجة إذن إلى الـ « هو » hau كي نحصل على التركيب لأن النقيضة غير موجودة . إنّها من موهومات علماء الانتروبولوجيا ، وفي بعض الأحيان من موهومات المحليين أنفسهم ، الذين حين يتفكرون بأنفسهم ـ وهو ما يقومون به غالباً ـ يتصرّفون كما يتصرف علماء الانتروبولوجيا أو تدقيقاً ، علماء الاجتماع ، أي بوصفهم زملاء يطيب لنا إقامة الحوار معهم .

Claude Lévi-Strauss

«Introduction à L'œuvre de Marcel Mauss»

مارسيل موس

« غير أنّ المبادىء المنهجية التي يتضمنها هذا النقد لا تكفي لتقدير ما يجب على الانتروبولوجي أن يفعله كي يبني موضوعاته . فلا يكفي أن ينتبه هذا العالم تجاه النظرية المحلية وأن يلجأ إلى اللغة بوصفها المقر المميز للمتكوّنات اللاواعية . ولقد لحظ موس Mauss في مكان آخر بأنه ليس للتقسيم الذي تقوم به هذه اللغة أو تلك ، أي امتياز بالنسبة لما يبنيه عالم الاجتماع من مقولات ، وهو لا يجد نفسه مرغماً بالضرورة على الخضوع لمقولات اللغة المحلّية .

مارسيل موس Mauss

ليس من لوازم وجود الظاهرة الاجتماعية التعبير عنها بالمحكي . فما تحكيه لغة ما بكلمة واحدة قد تحكيه لغات أخرى بكلمات متعددة . وليس من الضروري أصلاً أن تعبّر عنه : فمفهوم العلة لا يظهر من خلال الفعل المتعدي ، غير أنّ هذا الفعل يتضمّنه على الرغم من ذلك .

ولكي يكون مبدأ معيّن ، خاص بعمليات التفكّر الذهنية ، أكيداً ، يجب ويكفي أن تكون هذه العمليات غير قابلة للتفسير إلا بواسطته . لم يتجرأ أحد على انكار شمولية مفهوم المقدّس . على الرغم من صعوبة إيجاد مرادف لكلمة «Sacer» اللاتينية في السنسكريتية أو اليونانية . فهنا يقال : طاهر (Medhya) مقدس (yajniya) إلهي (devya) جبار (ghora) وهناك : قديس (LEPOS, aYLOS) وقور (O3uvos) عادل (B3suos) ولكن ألم يدرك اليونان والهنود على الرغم من ذلك بدقة وقوة معنى المقدس ؟

Marcel Mauss

«Introduction à l'analyse de quelques phénomènes religieux»

برونسلاو مالينوفسكي

نص - 21 - [42]

إنه مالنوفسكي Malinowski الذي يعرض ، من خلال اجابته عن سؤاله حول كيفية تصنيف الهبات ، والمدفوعات ، والتبادلات التجارية عند شعب جزر التروبريان Trobriand قواعد بناء الموضوع العلمي على الصورة الأكمل والأشمل . وإذا كان لا بد من الابتعاد عن هذا الشكل من الانوية الحضارية المنهجية التي تتمثل بدس « مقولات مزيّفة » في متن الوصف ، مقولات تفرضها عليها مصطلحاتنا ومقاييسنا الخاصة ، وإذا كانت المصطلحات المحلية وسيلة لبلوغ هذه النتيجة « علينا أن نتذكر أنّ هذه الأخيرة لا تشكل اختصاراً للطريق بصورة خارقة » لأنّ مرتبة المؤسسات والسلوك لا تخلو من « مبادىء تصنيفية » لا واعية ، لا بد لعالم الانتروبولوجيا من إبرازها ليتحكم بالتصنيف الذي تقترحه عليه عفوياً اللغة المحلّية . فخلافاً للصورة الشائعة التي تظهر الطريقة الانتروبولوجية كطريقة تتميز بامانتها للواقع - في - الخارج أو للاحساسي ، يُبيّن تحليل مالينوفسكي أن الغرض من الوصف الخبري العيني للسبل السلوكية هو حفظ الباحث في ميدان الانتروبولوجيا من الوقوع ضحية الشائع من مقولات اللغة سواء أكانت لغته أو لغة الذين يدرسهم .

مالينوفسكي B. Malinowski

لقد تكلمت عمداً عن أشكال التبادل، الهبات والهبات المقابلة بدل أن أتكلم عن مقايضة أو تجارة ، لأنه في حال وجود المقايضة تندرج سلسلة كاملة من المركبات Combi-naisons الوسيطة والانتقالية ، حتى إنّه يمتنع تماماً إقامة فرز واضح بين ما هو تجارة من جهة وما هو تبادل للهبات من جهة أخرى . أي أنّ التصنيف الذي نقوم به استناداً إلى مصطلحاتنا الخاصة هو حقيقة مناقض للمنهج السليم . إذ من الضروري كي نعالج هذه

المعطيات معالجةً صحيحة ، أن نُعدّ قائمة كاملة تشمل جميع أنواع التعويضات والهبات . وفي هذا اللحاظ الشامل ترد بداية الحالة القصوى وهي حال الأعطية الصرفة ، أي أن يعطي « الإنسان شيئاً دون أن يأخذ شيئاً في المقابل . وبعدها تأتي ، - مروراً بالعديد من أشكال الهبات أو المدفوعات الجارية التي تستعاد جزئياً وفق شروط معيّنة أو يختلط بعضها بالبعض الآخر أحياناً - أصناف من التبادل حيث يُحترم سعرٌ للمقارنة يكون محدداً نسبياً ، نصل أخيراً إلى المقايضة الحقيقية .

[. . .] أن تقريراً مبوّباً لا يمكنه أن يوفر رؤية للوقائع تصل إلى الوضوح الذي يُوفره الوصف العيني الخُبري وقد يبدو هذا التقرير إلى حد ما مصطنعاً ولن أضمنه مقولات مزيّفة غريبة عن ذهنية السكان الأصليين . فلاشيء أشد خداعاً في التقارير الاتنوغرافية ، من وصف الوقائع الخاصة بالحضارات الغابرة ، بمصطلحات لا تصدق إلا على عالمنا نحن . وفي جميع الأحوال سوف نحرص هنا على تفادي مثل هذا الخطأ . ولئن كانت مبادىء التصنيف غائبة تماماً عن أذهان السكان الأصليين فإنها تبدو حاضرة مع ذلك ، من خلال تنظيمهم الاجتماعي وعاداتهم أو حتى مصطلحاتهم اللغوية . وتوّفر هذه المصطلحات دوماً ، وسيلة للمقاربة الأضمن والأبسط التي تسمح بالتقاط التعيينات والتصنيفات المحلية . ولكن لا بد لنا من التذكير بأنّ معرفة المصطلحات على أهميتها كمدخل لإدراك المفاهيم المحلية ، لا تشكل اختصاراً خارقاً ، يصنع المعجزات . فالعديد من الخصائص الجوهرية البارزة التي يتسم بها علم النفس والاجتماع « التروبريناي » لا تتجسد في أي مصطلح ، في حين أنّ اللسان المحكي يتضمن تنويعات ودقائق لم تعد تتناسب مع أي شيء في الراهن . لذلك ، فلا بد لأي دراسة مصطلحية من أن تُرفق بتحليل للمعطيات الاتنوغرافية وباستقصاء حول الذهنية المحلية ، أي أنّه يستحسن أن نجمع العديد من الآراء والعبارات النموذجية والجمل الشائعة من خلال استجوابات متناقضة .

غير أنّه لا بد لنا أيضاً ، كي نصل إلى فهم عميق ونهائي للوقائع ، من دراسة للسلوك وتحليل اتنوغرافي للاعراف والحالات الملموسة حيث تنعكس الأحكام التقليدية .

Bronislaw Malinowski

Le Argonautes du Pacifique occidental

الكسندر كويري

الفيزياء الجيدة سابقة للتجربة

نص ـ 22 ـ [44]

يتقابل في المساجلات بين سلفياتي Salviati ممثل غاليله Galilée وسانبليسيو Simplicio الأرسطي فهمان لدور التجربة . يناقش سلفياتي تجربة مريبة تعتبر سنداً للقول بثبات الأرض : إنّ حجراً نرميه من أعلى صاري السفينة يقع على قاعدة هذا الصاري ، سواء أكانت السفينة متحركة أم لا . ويحتج سلفياتي ضد قول سانبليسيو الذي يقول «حيث تكون الأشياء بعيدة إلى هذا الحد عن العقل ، وحدها التجربة تُقرر» بالآتي: « أما أنا ، فإني متأكد ودون أية تجربة ، بأن الأثر سيتأدّى على نحو ما قلت لكم ، لأنه من الضروري أن يتأدّى كما أقول لكم ، وأضيف بأنكم تعلمون ، أنتم أنفسكم ، بأنّه لا يمكن أن يتأدّى على نحو آخر ؛ على الرغم من أنّكم تدعون أو تتظاهرون أنّكم لا تعلمون غير إنّي هنا بمثابة « قابلة قانونية للعقول » « مولّد ماهر » وسوف أجعلكم تعترفون بذلك اعترافاً صريحاً . . . » .

أما كوري Koyre فيعلّق على هذا المقطع بالنص الآتي :

كويري A. Koyré

لنتوقف هنا للحظة ، يظهر لنا المقطع الذي سبق أن أوردناه ـ وهو ليس مقطعاً معزولاً في سياق مؤلفات غاليله ـ ذا أهمية بالغة : إنّه يحكم ، بنظرنا ، مجمل تفسير الفكر الغاليلي ، وبالتالي العلم الكلاسيكي برمته .

فما هو المقصود هنا ؟ المقصود ببساطة إنما دور وموقع الاختبار في العلم . والحال أنّ العلم الكلاسيكي ، غالباً ما يقدّم لنا بوصفه يتأسس قبل أي شيء على الاختبار . أو من حيث إنّه يضع غنى وخصوبة الاحتجاج الاختباري في مواجهة الفكر المسبق بوصفه فكراً

نظرياً ولفظياً يطبع الفيزياء السكولاستية . فهكذا يُعتبر غاليله عادة المعايّن المتبصّر الثاقب ، مؤسس الطريقة الاختبارية : أي الإنسان الذي يزن ، يقيس ، يحسب ، أو الذي يسعى ، رافضاً المضي في سبل التفكّر المجرّد ، السابق للتجربة ، انطلاقاً من المبادىء ، إلى تأسيس العلم الجديد على قاعدة التجربة الصلبة . ونحن لا نشك أن في ذلك اعتباراً صائباً . ومن الواضح أنّ معاينة الحركة الواقعية للكواكب هي التي دفعت بكبلر Kipler إلى اصلاح علم الفلك . ومن الواضح أيضاً أنّ غاليله وجّه عندما صوّب منظاره إلى القبة الزرقاء ، معاين السماوات ضربة قاتلة إلى الكون القروسطي . ومن المؤكد أيضاً أنّ عمل غاليله مليء بالدعوات إلى اللجوء إلى الاختبار والمعاينة : اختبار رقاص الساعة ، المسطح المنحني ، . . غاليله أيضاً بالهجمات ضد الناس الذين يرفضون قبول ما يرونه لأنه متعارض مع المبادىء التي يقبلوا مثلاً أنّ الاعصاب تنطلق من الدماغ وليس من القلب لأن أرسطو يقول ذلك (أكس) ، أو يخشون النظر في الأشياء التي تتعارض مع مبادئهم وهي أيضاً مليئة بالمقاطع التي يعلن غاليله عن الغنى اللامتناهي للطبيعة ويدين تجرؤ أولئك الذين يدّعون قدرتهم على التكهن المسبق بما هي قادرة على فعله أو عاجزة عنه . . . غير أنّ الأرسطي سابليسيو هو الذي يبدو بطل الاختبار وليس سالفياتي الذي يعلن لا جدواه .

ولنا عودة إلى هذه المسألة . أما الآن فلنشدد على هذه المسألة : إن الفيزياء الجيّدة سابقة قبل التجربة[1] .

Alexandre Koyré

Etudes galiléennes, III, Galilée et la loi d'Inertie

(1) التجربة تقوم بعد عملية الاستنباط .

فلفريدو باريتو

موضوع الدراسة والموضوع في الواقع

نص - 27 - [46]

تعتبر النظريات بناءات مقاربة (وليست تقريبية) ومجردة ، أي احادية الجانب : إنها نفس الضرورة المنهجية الاعتباطية والحتمية في آن التي تقود علم الاقتصاد إلى اختزال الناس - في - الواقع إلى « الإنسان الاقتصادي ، homo oeconomicus أو علم الاجتماع إلى تفسير الاجتماعي بالاجتماعي » .

إن أي علم لا يمكنه أن يقارب الفرد - في - الخارج ، أي الفرد الذي يقوم بالأفعال الاقتصادية ، الأخلاقية ، الدينية ، الفنية ، إلا في لحاظ العلاقة المخصوصة التي يجعل منها موضوعاً للعلم ، بأن يجعل من نفسه علماً لهذا الموضوع المنتزع « من الحيثيات المتعددة » ، على حد تعبير فيبر weber ، وهي التي لا تنفك عن الموضوع الواقعي ، وإذا كان يحق للعالم الفيزيائي ، أو الكيميائي أو لعالم الاجتماع أن يتجاهل البلاغات الكاذبة والمجردة المرتبطة بالانتزاع التجريدي ، فلا يمكنه دون التعرض للأخطار أن يخلط بين الفرد المجرد الذي عليه أن يجعله موضوعاً لعلمه والفرد الذي يتعامل معه الخطاب السائد .

باريتو V. Pareto

إنّنا لا نحيط ، أو إنّنا لا نستطيع أبداً أن نحيط بظاهرة - في - الخارج من حيث جميع تفاصيلها ، ذلك إنّنا لا نحيط أبداً بأية ظاهرة - في - الخارج إحاطة معرفية كاملة ، وإن نظرياتنا حول هذه الظواهر ليست إلا نظريات تقريبية . إنّنا لا نُلم إلا بالظواهر في الـ ... التي تقترب إلى حد ما من الظواهر في الخارج . إنّنا في وضعية فرد لا يدرك شيئاً ما إلا من خلال الصور الفوتوغرافية . ومهما بلغت هذه الصور من الكمال ، تظل دائماً مختلفة من ... ما عن الموضوع نفسه . علينا إذاً ألاّ نحكم أبداً على قيمة نظرية معيّنة على أساس ...

ابتعادها عن الواقع ، إذ لن تصمد أية نظرية أمام مثل هذا الاختبار .

نضيف أيضاً أن النظريات ليست سوى وسائل لمعرفة الظواهر ودراستها ، إنّ نظرية ما قد تكون جيدة لبلوغ هدف معيّن ، فيما لا تكون نظرية أخرى جيدة إلا لبلوغ هدف آخر ، غير أنّه لا بد من أن تكون هذه النظريات متوافقة مع الوقائع ، وإلا لن تكون لها أية فائدة [. . .] .

وفي لحاظ العلاقة بين النظرية والوقائع ، طبقتان كبيرتان من العلوم : تلك التي تستطيع اللجوء إلى الاختبار كالفيزياء والكيمياء ، والميكانيكا ، وتلك التي لا تستطيع ، مثل علم الارصاد الجوية ، والفلكيات والاقتصاد السياسي . . ، وأخيراً تلك التي لا تستطيع ذلك إلا بصعوبة فتكتفي بالمعاينة . وبإمكان الطبقة الأولى من العلوم أن تعزل مادياً الظواهر التي تتناسب مع السنن التي تدرسها أما الثانية فلا تستطيع أن تعزلها إلا ذهنياً أو « نظرياً » ؛ غير أن الظاهرة - في - الخارج هي التي تقرر في الحالين قبول أو رفض نظرية ما فليس هنا معيار آخر بصدق النظرية سوى انطباقها التام إلى حد ما ، على الظواهر - في - الخارج .

وعندما نتكلم عن طريقة اختبارية نعبر تعبيراً اضمارياً ، أي إنّنا نقصد الطريقة التي تستخدم أما الاختبار وأما المعاينة وأما الإثنين معاً . وهذا ممكن .

إن العلوم التي ينحصر استخدامها بالمعاينة تَفصُل بصورة انتزاعية تجريدية بين بعض الظواهر والبعض الآخر أما العلوم القادرة على استخدام الاختبار فإنها تحقق هذا التجريد مادياً . غير أنّ التجريد يشكل بالنسبة لجميع العلوم الشرط المسبق والضروري لأي بحث .

وينتج هذا التجريد عن الضرورات الذاتية ، وهو لا يمت للموضوعية بأية صلة أنه إذن اعتباطي ، في حدود ما على الأقل ، إذ لا بد من أن يؤخذ في الاعتبار الهدف الذي يتم من أجله . إذاً فإن تجريداً ما أو تصنيفاً معيّناً لا يستبعد بالضرورة تجريداً آخر أو تصنيفاً آخر . بل إنّه يمكن استخدام الإثنين معاً وفق الهدف الذي نحدده لأنفسنا .

إنّ الميكانيكا العقلانية عندما تختزل الأجسام إلى مجرد نقاط مادية ، والاقتصاد الصرف عندما يختزل الناس في الواقع إلى الإنسان الاقتصادي ، يستخدمان تجريدات متماثلة تماماً تفرضها ضرورات متماثلة هي أيضاً ، أما الكيمياء فتستخدم ، هي أيضاً ، عندما تتناول أجساماً صرفة كيميائياً ، الانتزاع التجريدي ، ولكن بإمكانها أن تحصل اصطناعياً على أجسام واقعية تحقق إلى حدٍ ما هذا التجريد ، وقد يأخذ الانتزاع التجريدي

شكلين متشابهين تماماً ، انتزاع بجعل الموجود موجوداً مجرّداً إلا عن اللوازم التي تكون موضوعاً للدراسة . وانتزاع بالتصدي مباشرة لهذه اللوازم وبعزلها عما عداها .

إنّ الإنسان ـ في ـ الواقع يقوم بأفعال اقتصادية ، أخلاقية ، دينية ، فنية . . . والحال إنّنا نعبر عن الفكرة نفسها من خلال قولنا « إنّي أدرس الأفعال الاقتصادية بمعزل عن الأفعال الأخرى » ، أو « إني أدرس « الإنسان الاقتصادي » ، الذي لا يقوم إلا بالأفعال الاقتصادية » ، كما إنّنا نعبر عن الفكرة نفسها من خلال الصيغتين الآتيتين : « إني أدرس تفاعلات الكبريت والأوكسيجين في ـ الخارج ، بمعزل عن الأجسام الغريبة التي قد يحتويان عليها » ، أو « إني أدرس العلاقة بين الكبريت والأوكسيجين الصافيين من الناحية الكيميائية » . [. . .] .

فإنّنا إذن نقع في غفلة كبرى حين نتهم من يدرس الأفعال الاقتصادية ـ أو الإنسان الاقتصادي ـ بأنّه يهمل أو يستخف بالأفعال الأخلاقية أو الدينية . . . ، إذ ما نقوله هنا يشبه قولنا بأنّ الهندسة تهمل أو تستخف بالخصائص الكيميائية للأجسام أو بخصائصها الفيزيائية . . .

Vilfredo Pareto

Manuel d'économie politique

سوزان باشلار

التماثل والاتحاد
المفهوم الشديد والمفهوم الضعيف

نص ـ 24 ـ [50]

مستخدمة تعبير التماثل لتدل على الاتحادات التشابهية analogies* التي يقوم عليها العلم المعاصر ، تُبين سوزان باشلار Suzanne Bachelard أنّ الاتحادات المبنيّة والتواسطية التي يجعلها العالم جعلاً ، متضادة مع الاتحادات المباشرة التي يوفرها الادراك الحسي مثلما يكون « المفهوم القوي مضاداً للمفهوم الضعيف » . وإنّنا ندرك تماماً ، في حال التعبير الرياضي عن التساوي ، الدلالة الأصيلة « التي يتضمنها التفكّر على أساس سجل مزدوج » وكذلك التوسّطات والبناءات المجردة التي تبقى ضرورية لخصوبة هذا « السبيل المتعدد المعاني » .

سوزان باشلار

يمكننا أن نلحظ إمكانية تفسير العياني بالعياني بفضل تدخل الفيزياء الرياضية ، أو وبشيء من السذاجة ، بفضل مفهوم بسيط إلا وهو مفهوم الانموذج المصغر . معلوم أنّ علم الهيدرونامية يتسدعي النماذج المصغّرة ، كنماذج المرافىء والسدود . . .

ولنذكّر ، كي نعطي مثلاً راهناً ، بأنّ إنشاء معمل الدفع في الرانس Rance يتم

(*) لقد عربنا analogie بالاتحاد التشابهي (أو بالهوهوية) أو بالمقارنة الاتحادية ، استناداً إلى « منطق » الوحدة والكثرة عند بعض الفلاسفة والعرفانيين من العلماء من أمثال ابن عربي والطوسي والشيرازي . والواقع أن هذا « المنطق » الوجودي الذي يحاول النفاذ من اطلال المنطق الصوري ولوازمه إلى الاتحادات الوجودية يصلح لقراءة مضامين المنطق العلمي الذي تتكلم عنه سوزان باشلار في هذا المقتطف ، ولأن الاتحاد يضم التماثل والتجانس . . . فإنه يعطي كمفهوم مفردات غنية للتعبير عن مصطلحات تبدو بالفرنسية شبه مفككة أو منفصلة عن بعضها البعض مثل Similitude analogie, Identité . . . (المترجم) .

بواسطة نموذج مصغر عن خليج الرانس شُيّد في مختبر « المائيات » في غرينوبل Grenoble ، أما مفهوم الانموذج المصغر في مجال الهيدرونامية فهو أقل بساطة مما قد يبدو عليه للنظرة الأولى . وذلك بفعل الظواهر الداخلية التي لا تنفك عن السوائل .

ويستند هذا المفهوم إلى مفهوم التماثل الهيدرونامي الذي يأتينا من أعمال رينولد Reynolds . وسوف نرى كيف امكن بواسطة المقارنة الاتحادية بناء نموذج عياني من نوع آخر لدراسة بعض الظواهر . وتشكل الكهرباء نظراً لبساطة سننها وسهولة التصرّف بها في المختبر ، حقلاً نموذجياً لصياغة نماذج لظواهر من طبيعة مختلفة تماماً ، وها إنّنا استخدمنا مصطلح « نموذج » في حال التماثل كما في حال الاتحاد ، ويمكننا أن نعيّن عامة النموذج بوصفه تحقيقاً لظاهرة عيانية ، يزودنا من حيث قياساته وحساباته ، بنتائج تتعلق بظاهرة تقع في مرتبة قياسية أخرى وتكون من طبيعة مختلفة تماماً . أما مصداقية طريقة كهذه فتستند إلى دراسة في الفيزياء الرياضية استطاعت أن تؤمّن تناسباً بالتواطؤ المضاعف Correspond-ance biunivoque من طبيعة رياضية بحتة بين الظاهرتين المعاينتين . وغالباً ما نكون أمام ظواهر تبلغ من التعقيد درجة يمتنع معها اجراء دراسة نظرية كاملة ومباشرة ، حينئذ لا بد من اللجوء إلى ظواهر أخرى من الممكن أن تضبط بواسطة النظرية وتخضع لنفس السنن العامة التي تخضع لها الظواهر التي نسعى إلى دراستها : فاتحاد السنن العامة بالتماثل يؤمن تناسب الاقيسة .

لقد لاحظنا مرات عدة الطابع المشكك للنظريات (المتعددة المعاني والدلالات) وللطرق في ميدان الفيزياء الرياضية . إلا إنه تعدد يقع في متن المدار النظري أما هنا فالفيزياء الرياضية ترسي تعدداً أو تشكيكاً معيّناً في الخارج العياني . إنّها تسمح باستبدال دراسة اختبارية معقدة بدراسة اختبارية أيسر .

[ثم إنّ المؤلفة تعطي مثلاً وهو التقريب الذي قام به رينولد في نهاية القرن التاسع عشر بين المفهوم المادي للتلزج . Viscosité والمفاهيم الكلاسيكية في الهندسة وعلم الحركة ، وهو ما دفعه إلى بناء موضوع علمي جديد ، كونه بمعنى ما ، قد « حرّك التلزّج »] .

علينا أن نجري عدة تصويبات على الترسيمة التي نقدمها كي نأخذ في الحسبان مثلاً أثر الحركات الإعصارية أو أيضاً أثر وجود سطح حر ، كالذي يَفصلُ بين الماء والهواء في قناة ما . غير أنّ اعتبارات رينولد حول العدد تكفي لطرح مسألة التماثل المعمم . فعدد رينولد إنما هو عامل مقارنة . إنه يسمح بمقارنة حالات تمتنع مقارنتها في وعاء الواقع ، علينا إذن أن نتخلّى عن الوصف المباشر الذي يعطي الأفضلية للحيثيات الهندسية والحركية من أجل تكثيف اللوازم أو الخاصات الماهوية ، وإنه لمن المفيد أن نقيم حواراً ، انطلاقاً من عدد

رينولد ، بين الفلسفة الواقعية والفلسفة التي تركز على تحويل الوقائع إلى معطيات رياضية . هل تمثل R - واقعة ما هل تعبّر عن التضافر في الواقع بين خصائص واقعية ؟ أم إنّها فقط صيغة اختزالية تلخّص مجموعة من المعطيات التجريبية ؟ يبدو لنا واقعاً أنّ العدد R يمثل بوضوح ما يمكن أن نسميّه مفهوماً [في الذهن ـ في الواقع] ، أي مفهوماً يقع في التقديرات التجريبية والمعلومات الذهنية في آن ، تمثل R ، في ممارسة علماء المائيات العادية ، مفتاحاً يعبر ، بلغة عقلانية ، عن تجارب تخطّها الطبيعة في نصوص تجريبية مختلفة . يمكننا تماماً أن نقول إنّ العدد R يمثل تكثيفاً للمعنى كونه الجامع بين الدلالات الجوهرية والدلالات الهندسية [. . .] [وتحلل المؤلفة هنا دور بعض التماثلات الهندسية والفيزيائية] .

والأدبيات العلمية المتعلقة بالنماذج المصغرة في مجال الديناميكا المائية أو الديناميكا الهوائية متوفرة جداً . وقد لا نحتاج إلى القول إنّ ها هنا نماذج مختلفة عن النماذج الميكانيكية المجازية التي يثمّنها العلماء الأنجلو ـ ساكسون ، أما بالنسبة لعالم المائيات المعاصر فالنماذج المختلفة إنما تهدف إلى إقامة اتحاد بالمساواة والتناسب Equivalence إنّ لهذه الوضعية الظاهراتية التي تفرضها تعددية هذه النماذج أصالة واضحة . فهي فرص ، تعطي سبلاً متعددة للعودة إلى الأشياء نفسها . فهنا ينظر الفكر مباشرة ، في موضوع مجعول بواسطة أفكار غير مباشرة . أي إنّه يمكننا أن نجري على هذه الترسيمات المجعولة ، التي تتمثل بهذه النماذج الدينامية المائية والدينامية الهوائية ، تجارب في الواقع تجمع بين ما هو اصطناعي وما هو في الخارج وتمكننا هذه التجارب أحياناً من مشاهدة وقائع لا تظهر جيّداً في المعاينة الطبيعية ، التي غالباً ما تشوبها الغواشي . والنموذج المتكوّن من مزاج منتظم ، الذي يجمع العناصر الأساسية ، والمنسجم مع القوانين العامة ، إنما هو أداة حقيقية من أدوات العقلانية التطبيقية .

وفيما لا تتمكّن ظاهراتية الادراك التماثلي من أن تُكوّن موضوعها إلا بناءً لمبدأ الرسومات المتراتبة « المنضدة » (المركبة) ـ فيما لا تتعيّن ظاهراتية الموضوعات المتشابهة هندسياً إلا بكونها في النهاية عادة تجعلنا ننسى المقاييس الواقعية ـ تنظر ظاهراتية التماثل الفيزيائي في المزاجات المركبة من الشكل والمادة . وهكذا يبقى مفهوم التماثل الفيزيائي سواء بالنسبة للمفهوم المألوف للتماثل الذي لا يضيره الابهام أو بالنسبة للتماثل الهندسي المطلق الدقة مفهوماً قابلاً لصياغة دقيقة للمعنى . فلا يمكننا مثلاً أن نتأكد نهائياً من كوننا قد عاينا جميع المتغيرات الأساسية التي تدخل في ظاهرة من ظواهر فيزياء السوائل . وهكذا تشكل كل هذه المسائل التي يطرحها التماثل الفيزيائي ، وفق عبارة لبوليغان M. Bouli-gand ساحات من المسائل والمطالب .

وها هنا مقارنة بين المفهوم المألوف للتماثل والتشابه والمفهوم العلمي للتماثل الفيزيائي ذي اللوازم والخصائص المتراتبة بدقة ، وهي تسمح لنا بالقول بأن الانتقال من المفهوم الأول إلى الثاني هو بمثابة الإنتقال من مفهوم ضعيف إلى مفهوم شديد .

وما يجدر ذكره هو أنّ المفهوم المألوف لا يمهد لظهور المفهوم العلمي . بل إنّ الوضوح الزائف الذي لا ينفك عن المفهوم المألوف يعيق على الأرجح عمل الإحساس الذي يقود تدريجاً إلى تحديد التماثل الفيزيائي بقدر ما يجعل له تطبيقات متعددة ومختلفة . وهنا أيضاً في الحياة اليومية يبقى التشابه الاتحادي (بالهوهوية) مجد تطابق إحساسي . إنه ينتقل من إحساس إلى آخر من خلال توسطات سريعة . إن المقارنة الاتحادية تُسرع نحو هدفها . فهي تُقارن بين مفهومين وتستعين لإعطاء دلالة لفكرة مجردة ، بدلالة مقترنة بفركة خبرية . غير أنها لا تقوم بتفصيل أوالية المقارنة . أما المقارنة الاتحادية (بالهوهوية) في العلم الحديث فإنها ، على العكس من ذلك ، تقوم بعمل تجريدي دقيق وتحدد أساساً ، بواسطة التفكر الرياضي ، التعاون التكاملي بين المفاهيم حين تتحد بالهوهوية [. . .] . [تعطي هنا المؤلفة أمثلة أخرى] .

وعندما نلحظ كيف أنّ المقارنات بالهوهوية تنتظم متراصة . أو عندما نلحظ كيف تنتشر قوتها التنظيمية في حقول اختبارية شديدة الاختلاف من حيث طبيعتها ، ندرك أنّه لا بد لنا من إعادة النظر في مسألة المقارنات الاتحادية (الاتحاد بالهوهوية) نفسها . فها هنا مقارنات تتخلى عن طابعها المباشر وهي تختلف عن التوافق المباشر بين الأشياء ، فنحن لا ندرك دلالتها إلا عبر سبيل استدلالي خارق أي عبر السبل الاستدلالية نفسها التي لا تنفك عن المعلومات الرياضية الوسيطة (الحصولية) إلا أننا متى حصلنا على هذه المعلومات الرياضية نتحكّم بالمرتبتين اللتين تقعان في الواقع الخبري . فهنا أمام « لدن المقارنة الاتحادية » نتفكر بشيئين دفعة واحدة ونجعل لدلالتين وجوداً واحداً . إنه تفكرٌ على سجلّين . فها هنا وضعية ظاهراتية بالغة الدلالة . ولا بد لكي ننهض بها ، من أن ندخل في التعقيدات الرياضية الضرورية لتكوين معنى مزدوج (أو معنى موجود في وجودين أو سجلين) .

Suzanne Bachelard

La conscience de rationalité

Etude phénoménologique sur la physique mathématique

ريمون آرون

البناء النظري

نص - 25 - [51]

إن الابهام الذي يطبع استخدام لفظة « نظرية » في لغة العلوم الاجتماعية لا يفسّر فقط بالغموض الذي لا ينفك عن اللجوء الآلي إلى مفهوم فاتن ، بل إنّه يدل أيضاً على لُبس منهجي - يطال بنية الخطاب العلمي . من المفيد إذن أن نذّكر بالدلالة المنهجية الخاصة بالنظرية ، وفي الوقت نفسه بالاستقلال النسبي الذي يتمتّع به ، خلال العمل العلمي ، منطق الحساب النظري على الأقل ، وإن لم تتصف به الممارسة النظرية نفسها .

يحاول ريمون أرون Roymond Aron أن ينتزع من خلال النظرية الاقتصادية بوصفها مثلاً ممتازاً في هذا المجال ، الشروط التي لا بد من أن يخضع لها نظام من القضايا لكي يشكل نظرية معيّنة . ولئن كان أي نسق من القضايا المنتظمة والمتكاملة منطقياً ، لا يدخل في مدار العلم إلا بقدر ما يسمح بصياغة نتائج قابلة للتحقق بواسطة التجربة ، فإنّ المعاينة أو الاختبار لا يمثلان بذاتهما ، وعلى أساس منطق الحساب النظري ، مؤشراً مطلقاً على المصداقية . منطلقاً من هذه الدقيقة - يدافع هجيمسلف Hjemslev بقوة عن الحقوق المنهجية الخاصة بالنظرية البحتة .

ريمون آرون R. Aron

تندر الكلمات التي يستخدمها الاقتصاديون وعلماء الاجتماع والسياسة بقدر ما يستخدمون كلمة « نظرية » . وقليلة هي الكلمات الملتبسة بقدر ما هي عليه هذه الكلمة من التباس. أن كتاباً يعالج فكرتين منابع عدم الانحياز والأثر السلمي الطيب الذي ينتج عن أولوية الاعتبارات الاقتصادية في المجتمعات الحديثة - يحمل عنواناً فرعياً باعتباره : نظرية عامة . وكذلك القضية القائلة - بأن التحالفات تبنى على المصالح القومية ولا تصمد

أمام تناقضات المصالح ـ تُكرّس في اللغة الشائعة في علم السياسة ، بوصفها نظرية . والواقع ، إنه من النادر أن يقام تمايزٌ معلنٌ بين هذه المفاهيم المتقاربة والمتغايرة في آن مثل نموذج ، مثال ، مفهوم ، انتظام ملحوظ بالتجربة . وما يُسميه المؤلفون نظرية يدخل إلى حد ما في نطاق هذه المقولات أو أنه يتضمن بنسب متفاوتة عناصر مستعارة من هذه المقولة أو تلك .

إنَّ غياب الدقة في استخدام كلمة جوهرية ما ، يفسر أو ربما يبرر بالتلهف في طلب التقدم أو التطوير . فمن الأرجح أنَّ علماء السياسة يشعرون بدونية اختصاصهم بالمقارنة مع الاقتصاد السياسي ، هذا ناهيك عن دونيتهم بالنسبة لعلوم الطبيعة . . . أي أنَّ الأهم هو أن نفعل وليس أن ندرك ما نفعله . أو أنَّ مراكمة المعارف أهم من الوعي النقدي لهذه المعارف ، [. . .] يبدو لي أنَّ لمفهوم النظرية في العالم الغربي أصلاً مزدوجاً أو بعبارة أفضل دلالتين تنفرع كل منهما عن أصل تراثي معيّن : النظرية ـ معرفة تأملية ، التفكّر بالافكار أو بالنظام الجوهري للعالم ـ هي مرادف للفلسفة . وبهذا اللحاظ لا تكون النظرية ضد الممارسة أو الفعل فقط بل ضد أي علم تحركه إرادة « للمعرفة أو للتوقع والتحكم » . فبقدر ما تبتعد المعرفة عن الممارسة أو عن استخدام الموضوع / الشيء تكتسب صفة نظرية أما الخط الفكري الآخر فإنه يصل إلى النظريات العلمية الأصيلة التي يعتبر علم الفيزياء نموذجاً صافياً عنها .

والنظرية في هذا اللحاظ نظامٌ افتراضي ـ استنباطي مؤلف من مجموعة قضايا تعتمد مفردات محددة بدقة ، غالباً ما تترابط بروابط ذات طابع رياضي ، وتتم صياغة هذا النظام انطلاقاً من انتزاع المفاهيم من الواقع المدرك المعاين : إنَّ المسلّمات أو الروابط الأشد تجريداً ، تحكم النظام وتسمح للعالم بأن يُعيد ، على أساس الاستنباط ، اكتشاف إما بعض الظواهر بعد أن أصبح قادراً على تفسيرها ، أو بعض الوقائع التي يدركها من خلال الأجهزة ، بعد أن تكون قد استعصت على الجوارح ، والتي تسمح باثبات مؤقت للنظرية أو بتسفيهها ، والتسفيه يوجب التصحيح فيما الاثبات يعتبر أبداً حجة مطلقة على الصدق . لندع جانباً المعنى الأولى ، أي المدلول الفلسفي لمفهوم النظرية ، ولنهتم الآن بالمعنى الثاني وهو الذي يتخذ منه « التحديثيون » من علماء الاجتماع والسياسة مرجعاً . فهل بلغت أية نظرية اجتماعية هذا الشأن الرفيع الذي بلغته نظرية اينشتاين حول النسبية أو ما بلغته نظرية الكَوْنتا quanta .

عدا الحالة الخاصة التي تمثلها الألسنية ، يعتبر الاقتصاد السياسي على الارجح ، من بين مجمل العلوم الاجتماعية العلم الذي دفع الصياغة النظرية إلى أقصى حد . فالاقتصاد البحت بأسلوب فالراس Walras وباريتو Pareto هو أشبه بنظام افتراضي استنباطي ،

يطرح نفسه من خلال مجموعة من المعادلات . غير أنَّ فالراس وباريتو كانا ، كما هو معروف ، من الأوائل الذين أشاروا إلى أنَّ هذا الاقتصاد البحت ليس إلا تصوراً مبسطاً عن الواقع . إنَّ الحياة الاقتصادية الفعلية تستبدل بسوق مصطنعة حيث لا يتقابل بشر من لحم ودم بل فاعلون يحدد عالم الاقتصاد مواصفاتهم ، وهم مزودّون بمعلومات كاملة وليس لديهم سوى هدف واحد ، وهو زيادة كمية معيّنة لتبلغ قيمتها القصوى . (إن استخدام النقد يُسّهل تحديد هذه الكمية) .

ومن المهم هنا ألاّ ندخل في هذا الجدل الكلاسيكي : هل أنَّ مدركات الاقتصاد هي أشبه ، بنظرية الميكانيكا العقلانية كما يظن البعض أم إنها أشبه بالرموز النموذجية التي يقول بها ماكس فيبر Max Weber أي بمتكوّنات معقلّنة تعيد تشكيل بعض النشاطات والوضعيات الاجتماعية ؟ رغم إنّي ، شخصياً ، أفضّل التفسير الثاني لا أرى ضرورة الاختيار بينهما : فالاثنان يقودان إلى القضايا التي أود التذكير بها . تحتوي مدركات الاقتصاد البحت على تعاليم ضرورية (التضامن أو التلاحم المتبادل بين جميع عناصر النظام ، ضرورة الحساب الاقتصادي لتخصيص الموارد تخصيصاً عقلانياً ، تبعية سعر معين لجميع الأسعار . . .) وقد يتعرّض دائماً أولئك الذين يعوزهم الإعداد النظري ، إذا ما اكتفوا بالوصف أو البحث التجريبي ، إلى ارتكاب أخطاء شنيعة ، مثلاً أن يعلنوا عن نقص وشيك في الوظائف الشاغرة كلما حصلت قفزة تقنية مذهلة . غير أنَّ العكس صحيح أيضاً ، أي لا يمكن للمنظرين أن ينتزعوا من مدركاتهم مذهباً اقتصادياً عملياً . فالفكرة القائلة بأنَّ السوق التامة ، النموذجية ، تؤمّن التوزيع الأمثل للموارد لا تخوّل الاقتصادي العقائدي بالادعاء بأنَّ العلم يبرهن أن لليبرالية على الاشتراكية مرتبة أو درجة ما [. . .] يعود تقدّم علم الاقتصاد إلى الجدل المستمر بين النظرية والتجربة . أما النظرية التي أصبحت اليوم عملانية . فقد كان لكينز Keynes عليها الأثر الأكبر ، ذلك أن « نظريته العامة » اتّصفت بالنسبة للنظريات الكلاسيكية بخصائص متعددة :

إنَّها نظرية اقتصادية كلية Macro-économique مباشرة ، وهي تحدد ستة متغيّرات بعضها ما هو أصل مستقل ومنها ما هو فرع متعلق (من هنا كانت توحي بتقنية للتدخل والتحكم) وهي تعتبرُ أنَّ التوازن في مرتبة العمالة الكاملة حالة خاصة . وتفترض مقاولاً مختلفاً عن الفاعل الاقتصادي في إطار النظرية التقليدية حيث كان يتخذ قراراته في مجال الاستثمار على أساس الربح المترقب (ومن هذا الباب كانت نفسية الأفراد ومزاج الجماعة النفسي ، أو بتعبير آخر المعطيات النفسية تدخل في تركيب مدرك المقاول) . وأخيراً فإنَّ عدم مرونة الأجور الإسمية كانت بمعنى ما من المسلمات ، وهنا أيضاً كنا أمام معطى

اجتماعي لا ينفك عن المدرك الاقتصادي .

يمكننا أن نناقش في الإسم الأنسب الذي ينطبق على النظرية الكينزية . أيْ هل أنّها نظرية عامة أم انموذج يصلح لتقدير وضبط التقلّبات على المدى القصير وفي خلال مرحلة تاريخية تتميز ببعض العوامل الخارجة عن مدار الاقتصاد ؟ إنّنا لن ندخل هنا في هذا النقاش [. . .] إنّ التحليلات السابقة تسمح باقتراح القضايا التالية :

1 ـ لا بد لصياغة نظرية حول نظام اجتماعي فرعي ، من تعريف لهذا النظام يسمح بتحديده وتخصيصه في آن معاً . ما هي خصائص الأفعال المترابطة التي تشكل كلاً محدداً نسبياً تأتي النظرية المخصوصة به لتصيغ المنطق الذي يحمله ؟ .

2 ـ يتضمن تقدم العلم حركة تتراوح بين الترسيمات المبسطة والمعاينات المتكررة . إن المدرك الكينيزي يتضمن فاعلين هم أقرب إلى الفاعلين الواقعيين من الذين تتضمنهم مدركات فالراس وفي الوقت نفسه يُضمّن كينز فرضيته ، وقائع تخرج عن المدار المخصوص بالاقتصاد (متغيرات خارجية كإمتناع تدني الأجور الإسمية) .

3 ـ إن المدرك الكينيزي يُسّلم بثبات بعض المعطيات غير الثابتة واقعاً . فكينز ، كونه يهتم بالتقلّبات القصيرة المدى ، لا يأخذ في الاعتبار التقدم التقني .

4 ـ إنّ الدراسات التجريبية الاحصائية والوضعية هي التي دفعت خلال الثلاثين عاماً الماضية ، بالمعرفة الاقتصادية نحو التقدم ، فالدراسة التجريبية الاحصائية هي التي أدت إلى التنبّه إلى ظواهر جوهرية ، النمو الطويل الأمد ، تحوّل الروابط بين الأسعار والسلع في القطاعات المختلفة . . . وذلك على أساس المعدّلات المتفاوتة لنمو الانتاجية ، فيما أمنت المحاسبة العامة للحكومات ، أكثر بكثير من أية وسائل لتشديد سيطرتها على التقلبات الاقتصادية . . .

5 ـ لم يلغِ تقدم العلوم الاقتصادية الصراعات العقائدية أو الشكوك التي لا تنفك عن التوقعات القصيرة أو المتوسطة الأجل أو البعد السياسي (المنحاز) للقرارات المتخذة من قبل الحكومات (القرارات التي تؤثر على الشرائح الاجتماعية المختلفة) [. . .] وباختصار لا يمكننا أن ننتقل مباشرة من النظرية ـ العلم إلى النظرية ـ العقيدة الفعّالة .

Raymond Aron

«A propos de la théorie des relations internationales»

لويس هجيمسلف

بناء الموضوع

نص ـ 26 ـ [52]

هجيمسلف L. Hjemslev

إنّ صياغة نظرية عامة حول البنية لا بد من أن تنطلق من تحديد للغة ـ مثلاً التحديد الذي اعطي هنا ، ذلك أنّ إقامة مثل هذه النظرية لا يمكن أن يكون ، وعلينا أن نشدد على ذلك ، عملاً تجريبياً . إنه عمل يقوم على الحساب . إذ يمتنع واقعاً أن نراجع جميع النصوص الموجودة ، وقد لا تكون في أي حال أية فائدة من هذه المراجعة ، لأنه لا بد للنظرية من أن تنطبق ليس فقط على النصوص التي كتبت أو حُكيت حتى الآن ، بل أيضاً على التي سوف تكتب أو تحكى مستقبلاً بجميع اللغات الممكنة نظرياً . لا يشكل الاختبار ، إذن ، قاعدة كافية لنظرية حول البنية الألسنية . فمن خلال تجارب هي محدودة بالضرورة، حتى وإن كان مفيداً انتقاؤها متنوعة بقدر المستطاع ، نقوم بالتحديد من خلال الحساب لمجمل الاحتمالات التي يمكن تصورها ضمن حدود معينة ، هذه الحدود توضع اعتباطياً : تنتزع ـ كما فعلنا سابقاً ـ بعض الخاصيات التي لا تنفك عن أي شيء يسمّى عادة لغة ثم يصار إلى التعميم بالقول : إني أسمي لغة كل ما يتصف بهذه الخاصيات .

وربما شمل هذا التحديد بعض الأشياء التي لا تُسّمى عادة لغة ، ولا ضرر في ذلك ، شرط ألاّ يخرج عن التحديد أي شيء يسّمى عادة لغة . وبعد أن نحدد بهذه الصورة العشوائية ولكن العملية ما نفهمه بوصفه لغة نجري فيما بعد حساباً عاماً لكل الأشياء التي ينطبق عليها التحديد الذي تمّ اختياره، ونتوقع من خلاله جميع الحالات الممكنة ذهنياً . هذا الحساب العام يستنبط من التعريف ولا يستند بذاته إلى الاختبار بل إلى قواعد المنطق . فما علينا أن نقلق بشأن مدى تناسب الحساب مع اللغة أو مع النصوص التي تتناولها . ولا نشك في أنه لا بد لنظرية البنية الألسنية من أن تفرض على الحساب أن يقود

إلى توصيفات خالية من التناقضات وشاملة ، غير أن التحقق من ذلك لا يقتضي التثبت من انطباق النظرية فعلاً ، على كل الأشياء / الموضوعات الموجودة [فمثل هذا الاختبار ممتنع نظراً لعدد الأشياء وابعادها من ناحية ولأنّ النظرية لا بد من أن تنطبق على أشياء لا توجد بعد (في الخارج) .] ؛ علينا فقط أن نتحقق من كون الحساب النظري خالٍ من التناقض ومن كونه شاملاً . ويسلك هنا عالم الألسنية السبيل الذي يسلكه أي منظر آخر . فالرياضي مثلاً يثبت نظريته دون الاهتمام بالتطبيقات العملية وهذا ما يجعل النظرية تنطبق على حالات عملية ، لم تكن متوقعة . فالمهندس يستطيع أن يبني جسراً بمجرد تقيّده بصحّ الرياضي : وإذا كانت نظرية الرياضي شمولية وخالية من التناقضات وإذا كان المهندس على اطّلاع كافٍ بها وطبّقها وفق ما قامت من أجله فإن الجسر لا ريب قائم وصامد .

Louis Hjemslev

Le Langage

جورج بينيزي

تقسيم العمل البيروقراطي والمنهج الاختباري

نص - 27 - [54]

أن نعتبر صياغة الفرضيات مجرد عملية تفسيرية ، دون الالتفات إلى المحاولات والمساعي الواقعية التي تتضمنها ، يعني أننا ننزع عنها الدلالة المنهجية وأننا نخفي كون النظرية متضمنة في المعاين والمحسوب . وإننا حين ننتقص من النظرية ونضعها في مستوى مرحلة التبويب الآلي ، وهو مجرد عملية نقل لا تنتمي إلى المسعى العلمي إلا من ناحية الموضوع الذي تنقله ، نحكم على عالم الاجتماع بأن يتصور عمله وكأنه متوالية من المهام المتراصّة في أوالية بيروقراطية ، حيث يتجنب الباحث التصدي للأفعال المنهجية الحاسمة :

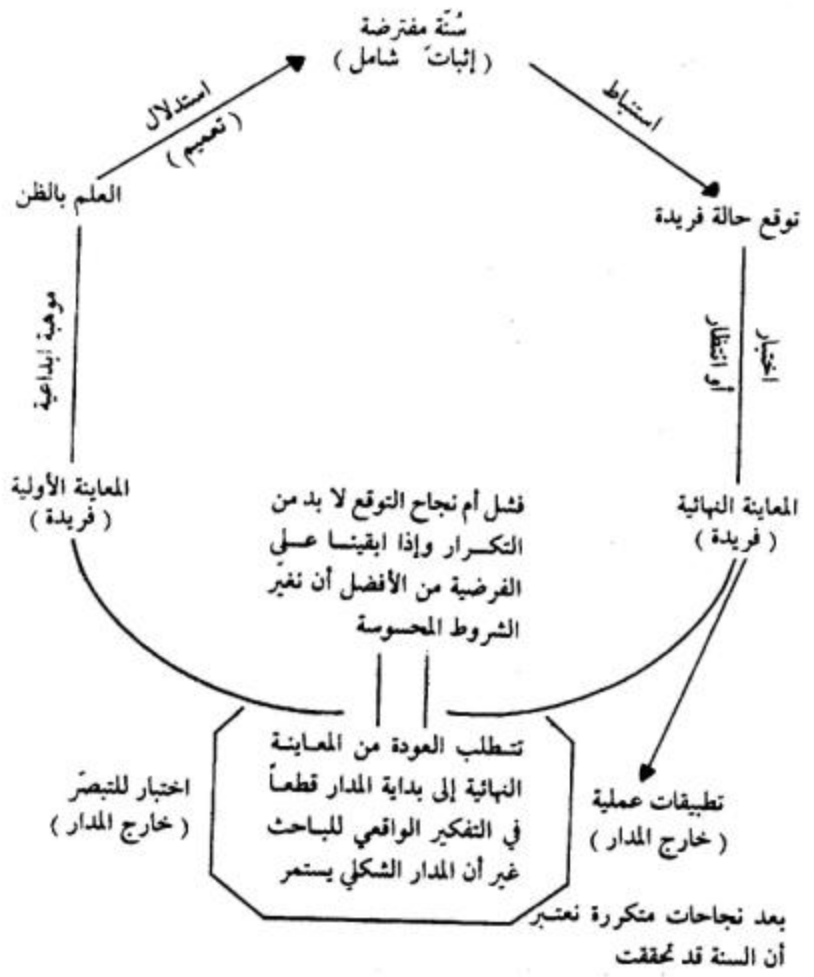

بينيزي G. Bénézé

إن صياغة سّنة معيّنة والتثبت منها ينطلقان من حيث التصور الشكلي ، من معاينه أولّية نسبياً ، تولّد ظناً ما ، يحوّله الاستدلال إلى فرضية [سنة يفترض أن تكون عامه (شمولية)] أما الاستنباط فيقود إلى توقع حالة فريدة يجعلها الاختبار واقعية . وتأتي معاينه نهائية نسبياً لتؤكد أو تنفي التوقّع . لقد شاهد امبير Ampère اختبار ارستد Oerstedt ، (أثر التيار على المغناطيس) الذي أجراه اراغو Arago أمام الأكاديمية . وقد جعلته عبقريته يتصور سريعاً نظرية الملفات اللولبية Solémode وكيفية تركيبها . « بيّد

أن اللوالب والمراوح الكلفانية galvanipues تنتج في جميع الحالات المفاعيل نفسها التي ينتجها المغناطيس » ولقد سمحت تجربة مضبوطة بتأكيد هذه الفرضية .

والحال أنّ الشروط المنطقية والاختبارية للاستنباط التوقّعي تجبر العالم على تكرار اختبار التثبت تكراراً غير محدد . غير أنّه يلتزم في هذا التكرار بمراحل المدار الأصلي : فهذا المدار Cycle يمثل إذاً اللوازم الذهنية بغض النظر عن الشروط الاحساسية للاختبار . زد على ذلك أنّ تأويل نتائج هذه التكرارات يتبع قواعد (Mill,Bacon) تنفرع هي نفسها عن اللوازم المنطقية ، دون الرجوع إلى الشروط المادية ، ما يبرر أيضاً التمايز الذي نقيمه بين حركات الذهن المنطقية الشكلية الخاصة بالمدار ، وما تنطبق عليه من ظواهر .

وها هنا تعليل للمصطلحات المعتمدة : إنّه مدار دوري Cycle لأن أولية Processus الفكر والفعل لا ينعكس اتجاهها في متنه . فالعالم لا يبدأ بالاختبار وليس للمعاينة النهائية الدور نفسه الذي تضطلع به المعاينة الافتتاحية الأولى . وإنّ ما يعبّر عنه كلود برنار « بالاختبار من أجل التبصّر » يدخل ضمن الشروط التي تُسهل المعاينة الأولّية ، وكذلك هي مثلاً حال جميع الأبحاث الاحصائية التي تتم بدون أفكار مسبقة ، والتي يعطي برنار مثلاً عنها (الوباء) . هذه الأولية تقع إذن مبدئياً في تقضي الزمان Chronologique . إلا أنّ ذلك لا ينطبق على جميع النقلات بين المراحل . فالاستدلال لا يلي الظرف في الزمان ، لأنه ما إن يولد في الذهن حتى يتخذ مباشرة طابعاً شمولياً . والواقع أنّ الحذر من هذا الميل الشمولي هو من خاصيات الذهنية العلمية .

فهذا المدار هو إذن مدار أصلي ابتدائي ، لأن مجموعة الحركات والمراحل إنما هي كل واحد ، أي نوع من الوحدة المنهجية التي تمتلىء بالظواهر المتغيّرة ، ولكنها تبقى ثابتة بذاتها وتتكرر متماثلة مع ذاتها وتصلح بالتالي لجميع العلوم .

Georges Bénézé

La méthode expérimentale

جورج كانغيلهم

النظرية والاختبار

نص - 28 - [١٩٥]

نظراً لأن دلالة الواقعة العلمية تحيل إلى النظرية أو حتى إلى مجمل تاريخ النظرية ، فإن الاختبارات التي تقدم معزولة ، دون اسنادها إلى النظرية التي جعلتها ممكنة أو إلى النظريات التي تدحضها ، ليست سوى معانٍ منهجية فاسدة . مورداً الاختبار « حيث إن عضلة معزولة توضع في إناء مملوء ماءً ، تتقلّص بفعل إثارة كهربائية ، دون تغيير في منسوب المياه » ، وهو الاختبار الذي قرّر البعض انطلاقاً منه « كون التقلص الفعلي هو تغيّر أو استحالة تطرأ على شكل العضلة دون تغيير أو نمو في حجمها » .

أما كانغيلهم G. Ganguilhem فيلحظ « إنّ هنا دقيقة منهجية وهي أنّ واقعه اختبارية تدرّس على هذا النحو، ليس لها أية دلالة بيولوجية»* . وهنا أيضاً ما هو أهم فلئن كانت ضرورة التعديل النظري تستوحي من خلال ما تأتي به الوقائع من دحض للنظريات السائدة ، أو من خلال كثرة المعطيات الوضعية المطلوب استيعابها ، فإن النظريات نفسها لا تنبثق مباشرة عن هذه الوقائع بل عن النظريات السابقة التي تتشكل بالاستناد إليها .إذاً، وحده تاريخ النظرية يسمح بفهم كامل إن للنظريات الراهنة أم للوقائع الوضعية التي تولّدها وتنظمها .

جـ. كانغيلهم G. Ganguilhem

إن في نظرية الخلية ما يكفي لجعل الفكر الفلسفي مترجّماً في تحديده الخاصية عام البيولوجيا : أهو علم عقلاني أم علم تجريبي ؟ فموجات الضوء لا تُرى إلا بالبصر العقل (البصيرة) فيما تظهر خلايا شريحة نباتية معيّنة ، فعلياً للعين الاحساسية أو إنّ هذه العين هي التي تعيّنها . أي إنّ النظرية الخلوية تصبح والحال هذه ، مصنعاً لنظم المعاينة . ترى

العين المجهزة بالمجهر ، الجسم الحي مركباً من خلايا ، كما ترى العين المجردة هذا الحي العياني كعنصر من المحيط الحيوي . إلا أنّ المجهر ليس امتداداً للنظر بقدر ما هو امتداد للعقل ، إضافة إلى أنّ النظرية الخلوية لا تُثبت أنّ الكائن مؤلفٌ من خلايا ، بل أولاً أنّ الخليّة هي العنصر الوحيد لكل الكائنات الحيّة وثانياً أنّ كل خليّة تنحدر من خلية سابقة عليها . أما المجهر فليس في أحسن الأحوال سوى وسيلة من الوسائل المتعددة التي تسمح باطلاق هذا الحكم .

ولكن من أين أتت الفِكرة باطلاق هذا الحكم قبل التثبت منه ؟ [. . .] منذ أن بدأ الاهتمام في البيولوجيا بالتكوين المورفولوجي للأجسام الحيّة ، ترجح الفكر بين هذين التصوّرين : أما مادة لزجة أصلية متواصلة وأما تشكل من أجزاء ، من ذرات منتظمة أو حبّات . فها هنا ، كما في البصريات ، تقابل بين لزومين فكريين: لزوم المتصل ولزوم المنفصل .

يُشير مفرد بروتو بلاسما (جبلّة) إلى مكوّنٍ للخلية يُعتبر بمثابة عنصر ذري مكوّن للجسم ، غير أن الدلالة الاشتقاقية لهذا المفرد تحيلنا إلى مفهوم السائل المكوّن الأصلي . فعالِم النبات هوغو ڤون مول Hugo Von Mohl ، وهو من الأوائل الذين عاينوا بدقة توالد الخلايا بانقسام الخلايا الموجودة أصلاً ، هو الذي اقترح عام 1843 مفرد بروتو بلاسما كمفرد يتعلق بالوظيفة الفيزيولوجية التي يضطلع بها سائل يسبق تشكلات الجماد الأولى حيث للخلايا أن تولد . هذا هو بالضبط ما قد أسماه دوجاردان Dujardin عام 1835 « سركود » «Sarcode» دالاً بذلك على نوع من المزاج المتخثّر الحي القادر لاحقاً على الانتظام العنصري . وما من باحث في هذا المجال حتى « شوان «Shwaun» ، الذي يعتبر مؤسس النظرية الخلوية ، إلا واختلطت عليه هاتان الصورتان النظريتان .

توجد برأي « شوان » مادة لا بنية لها السيتوبلاستام Cytoplasme حيث تتوالد النوى التي تتشكل حولها الخلايا. ويقول شوان بأنّ الخلايا تتشكل في النسائج حيث يتغلغل السائل الغذائي في هذه النسائج ويشير كلين Klein على أساس هذه الظاهرة المترجمة من حيث ثنائيتها النظرية ملاحظة ذات أهمية مركزية في سياق دراستنا حيث يقول : « إننا نجد إذاً أنّ عدداً قليلاً من الأفكار الأصالية هو الذي يتردد باصرار من قبل الباحثين الذين يتعاملون مع موضوعات شديدة الاختلاف ، ويقفون في مواقع شديدة التباين . من هنا يظهر أنّ هذه الفرضيات الأصالية تمثل سبل ثابتة من التفكّر لا تنفك عن التفسير العلمي »[1] .

(1) Mklein, Histoire dela théorie cellulaire, Hermaun, Paris, 1936.

وإذا نقلنا هذه الإشارة من مرتبة المنهجي إلى مرتبة فلسفة العلوم، نرى خلافاً للشائع الوضعي، وهو غالباً ما يتبناه العلماء عندما يحاولون الارتقاء إلى فلسفة معرفتهم الاختبارية، **أنّ النظريات لا تنبثق أبداً عن الوقائع**. بل أنّ النظريات لا تنبثق إلا عن النظريات السالفة، وهي غالباً ما تكون ضاربة في القِدم. فليست الوقائع إذن إلا سبيلاً، نادراً ما يكون مستقيماً، تسلكه النظريات حين تنبثق عن بعضها البعض.

ولقد أوضح أوغست كونت A. Comte هذا « النسب النظري ». عندما أشار إلى أنه كان منطقياً بلا شك أن تظهر النظريات الخاطئة قبل النظريات الصادقة وذلك لأن ما ينظر فيه من وقائع يفترض فكرة توجه الانتباه وتعين اتجاه النظر. غير أننا قد بيّنا ما ينقض نظرة كونت هذه، وهو أنها تربط بين الاسبقية الزمنية والدونية المنطقية، هذا الربط الذي جعل كونت يرسّخ، متأثراً بتجريبية معدّلة بعض الشيء من خلال استخدام الاستنباط الرياضي، فكرة المكانة النظرية التي « للواقعة العامة »، هذه الفكرة المسخ التي جعل منها قيمة نهائية ناجزة. وفي دقيقة اجمالية نقول: علينا أن نبحث عن أصول النظرية الخلوية خارج إطار اكتشاف بعض البنى المجهرية للكائنات الحية.

Georges Canguilhem

La Connaissance de la vie

ادغار ويند

الاحتجاج بالدور

إن هَم التمايز الذي يُستوحى من تصور غير دقيق لمناهج علوم الطبيعة أو يستند إليه، يقود إلى الضلال المنهجي الذي قد يعبّر عن نفسه، إمّا بتأكيد خصوصية الطريقة الحدسية وأما بتقليد حقير ووجل لعلوم الطبيعة، أما « وند » Wind فإنه يحاول، على العكس من ذلك، أن يُبيّن، من خلال مقارنة منهجية، الشكل المخصوص الذي تتخذه في العلوم الإنسانية، المسائل المنهجية المتعلقة بعلوم الطبيعة، ولأنه ليس سوى حيثية من حيثيات الرابطة العلية المتبادلة بين النظرية وعمليات البحث يختلف « الدور المنهجي » عن « الدور المنطقي »: أن تقدم نظرية موضوع ما، يستتبع تقدم الطريقة التي يتطلب تطبيقها المخصوص المزيد من الدقة في صياغة النظرية؛ هذه الدقة التي تبقى الضابط الوحيد لتطبيق الطريقة ولتفسير سرّ نجاح النظرية نفسها. وهكذا تبرز حركة تحوّل ما يعتبر مستنداً بسيطاً إلى موضوع علمي، حركة لا تعرف الانفصال الجامد الذي يريده المذهب الوضعي، بين الوقائع وما تُفسر هذه الوقائع به.

وند ـ E. Wind

سوف أحلل هنا البعض فقط من نقاط التماس بين التاريخ والطبيعة، أو بتعبير أدق، سوف انتزع ما هو متماثل بين المناهج العلمية أو ما به يتم تحويل هذين الميدانين إلى موضوعين للمعرفة والاختبار.

وقد يبدو للكثيرين أنّ مجرّد تأكيد هذه التماثلات لا يعدو كونه إلا نوعاً من الهرطقة. منذ عشرات السنين يصر العلماء الالمان ديلته، ويندلباند، ريكرت، Dilthey, Windel-band, Rickert على كون التاريخ وعلوم الطبيعة على طرفي نقيض، وبأنهما لا يشتركان إلا

في نقطة واحدة ، ألا وهي امتثالها لقواعد المنطق ، كما يعتبرون أيضاً أنّ أول ما يتوجب على المؤرخ هو أن يرفض ، ودون أية مجاملة ، المثال الذي يعتمده أولئك الذين يريدون اختزال العالم إلى مجرد معادلة رياضية . وإذا كانت هذه الانتفاضة قد سمحت في الأصل ، ودون شك ، لعلوم التاريخ أن تتحرر من وصاية العلوم الأخرى ، فإنها قد فقدت اليوم أي مبرر لها ، فقد تخلت علوم الطبيعة منذ أمد بعيد حتى عن مفهوم الطبيعة الذي ينقضه ديلته Dilthey بما أسماه Geistewissen schaft، أما فهم دراسة الطبيعة بوصفها دراسة تتعامل مع مصير البشر وكأنما مع الحجارة أو الصخور وذلك باخضاعهم إلى السنن « الأبدية » نفسها لا يستمر اليوم إلا ككابوس يصيب بعض المؤرخين [. . .] .

الوثيقة والأداة :

خلافاً لقواعد المنطق التقليدي تفترض الطريقة السليمة للحصول على وثائق مقنعة نوعاً من الدور المنطقي . فالمؤرخ الذي يعود إلى وثائقه ليفسر حدثاً سياسياً معيناً لا يستطيع أن يقدّر قيمة هذه الوقائع إلا إذا أدرك موقعها في سلسلة تقضي الأحداث التي يراجع وثائقه بحثاً عنها . وبالصورة نفسها فمؤرخ الفنون الذي يتوصل من خلال معاينة عمل فني معيّن إلى نتيجة ما حول تطور الفنان الذي أبدعه ، يتحول إلى هاوٍ متنوّر يُحلل العلل التي تقوده إلى أن ينسب عملاً ما إلى فنان محدد : ولا بد له في هذا اللحاظ من أن يطرح مسبقاً تطور الفنان ، أي ما كان عليه تحديداً . إنّ لمثل هذا التبدل الذي يطرأ على محور الاهتمام أو على موضوع البحث وسائله المخصوصة . . كما يبقى انقلاب الهدف والوسائل الذي يرافقه ، مميزاً لأكثر الأعمال التاريخية ، ويمكننا هنا أن نعطي أمثلة عديدة . تتحول دراسة حول الفن الباروكي Baroque إلى تحليل يتناول دور النظرية في تطور الابداع عند « بارنان » Bernin كما تتحول دراسة حول استيلاء القيصر César على السلطة ودراسة أخرى حول ولاية بومباي Pompée ، من حيث إنها تعتمد كمصدر رئيسي كتابات شيشرون Cicéron ، إلى تحليل لدور هذا الأخير في الصراع الذي نشأ بين مجلس الشيوخ ومغتصبي السلطة .

ويمكننا بصورة عامة أن نرى في ذلك نوعاً من جدلية الوثيقة : إنّ المعلومات التي نسعى إلى الحصول عليها بواسطة الوثيقة لا بد من أن تُطرح مسبقاً إذا أردنا أن ننتزع مجمل الحيثيات التي لا تنفك عن معنى هذه الوثيقة . وكذلك يواجه عالم الطبيعة المفارقة نفسها . يحاول الفيزيائي أن يستنبط السنن الطبيعية العامة بواسطة أدوات ووسائل تخضع هي نفسها لهذه السنن [. . .] إذاً فالعالم . لا يتفضل على التاريخ في مجال التحرر من هذا الدور المنطقي ، إذ إنّ أية أداة أو أية وثيقة لا تخرج عن كونها عنصراً فاعلاً في البنية التي يُطلب منها إظهارها .

تَدَخُّل المعاين :

من العجيب حقاً أن يكون ديلته Dilthey قد رأى في هذه المشاركة ميزة خاصة بالدراسة التاريخية في مقابل الدراسة في إطار علوم الطبيعة . وهو يصرح في Einleitung indie Geisteswissenchaften بأنّ دراسة « الأجسام الاجتماعية » لا تصل إلى دقة دراسة « الأجسام الطبيعية » غير أنّه « وعلى الرغم من ذلك » ، يقول في مكان آخر ، « يتم التعويض عن هذه الإعاقة من خلال ما تعطيه هذه الوضعية المميزة من حظوظ بحيث تجعلني (كباحث) من ناحية جزءاً لا ينفك عن الجسم الاجتماعي ، فيما تمكنني من ناحية أخرى من القيام بدراسة حضورية تكون بمثابة إدراك حضوري للذات [. . .] أن يتوصل البشر الذين يشكلون جوهر ما يسميه ديلته Dilthey « الواقع الاجتماعي التاريخي » إلى تحليل ومعرفة أنفسهم « من داخل » ، هذا ، ما يبدو لي ، بمثابة تأكيد لا يخلو من التهوّر ، ذلك أنّه يَجعل من هذه القاعدة الأخلاقية « أعرف نفسك » بداهة مبتذلة تنقضها جميع التجارب الراهنة والماضية [. . .] .

ولا يعترضن معترض بأن ما أثبته ديلته لم يفقد كل محتواه إلا بفعل هذا القناع الذي استعرناه من علوم الطبيعة . نعم لقد قمت بافراغه من مضمونه العميق حتى بدا ما تبقى منه مبتذلاً حقاً ، غير أنّ ما حصلت عليه من إثبات لا يبدو فقط بسيطاً بل صادقاً أيضاً : إنّ الباحث يتدخل أو يندس في البنية التي تشكل موضوع بحثه . وإن ذلك ما يلزمنا به المبدأ المنهجي الأسمى [. . .] .

Edgar Wind

«Some points of contact between history and natural science»

اميل دوركهايم

المذهب الشكلي كمنحى حدسي

نص ـ 30 ـ [62]

رغم أنّ النقد الذي وجهه دوركهايم ضد محاولة سيمل Simmel لتأسيس علم اجتماع شكلاني يبقى محكوماً بمبادىء ـ وافتراضات ـ صاحبه فإنه يظهر بوضوح تام الصلة التي توحّد مشروع المذهب الشكلي مع المذهب الحدسي. إنّ التوجّه المبكر لجعل الأشكال الاجتماعية المجرّدة عن « مضمونها » بمثابة موضوع لعلم الاجتماع يقود حتماً إلى روابط عشوائية أو إلى تقاربات يستدل عليها من الحدس الشائع : فحين نمتنع عن استخدام المعارف أو وسائل الضبط التي يفرضها بناء موضوعات شديدة التعقيد ، نستسلم « للنزوات الفردية » ، فنهوي إلى منهج حيث المثل يصبح بديلاً عن الحجة والمراكمة الانتقائية بديلاً عن النظام .

اميل دوركهايم E. Durkheim :

يذكّردوركهايم بهدف سيمل : اعطاء علم الاجتماع موضوعاً مخصوصاً وذلك بالتمييز بين ما هو « متضمَّن » في الاجتماع وما هو « متضمِّن » ، المتضمِّن أي « الرابطة التي تُعاين الظواهر في متنها » والتي تُعتبر موضوع علم الاجتماع ، « كعلم بالروابط المجردة »] .

ولكن بأية وسائل نحقق مثل هذا التجريد ؟ فإذا صح القول بأن جميع الروابط الإنسانية تنعقد من أجل أهداف مخصوصة ، فكيف يمكننا والحال هذه أن نَفصُل الرابطة بمعناها العام عن الأهداف المختلفة التي تقوم من أجلها ، لكي نحدد السنن التي تقوم عليها ؟ «بالتقريب بين الروابط مهما اختلفت أهدافها وبانتزاع ما هو مشترك فيما بينها . وهكذا تعطّل مجمل الاختلافات التي تقوم بين الغايات المخصوصة التي تلتحم

المجتمعات على قاعدتها ، مفاعلَها المتبادلة ، فيبرز الشكل الاجتماعي من خلالها وحيداً (أو كأنما لا صله له بها). فهكذا يمكننا أن نلحظ مثلاً ظاهرة مثل تشكل الأحزاب على حد سواء في العالم الفني أو الأوساط السياسية في الصناعة أو الدين ، فإذا بحثنا إذن عما هو مشترك بين هذه الحالات رغم اختلاف غاياتها ومصالحها فإنّنا نحصل على سنن هذا النمط المخصوص من الاجتماع .

وتسمح لنا هذه الطريقة نفسها بدراسة التحكم والاستتباع ، تشكل المراتب ، تقسيم العمل ، التنافس » . . . ربما بدا أنّ هذه الطريقة تحدد لعلم الاجتماع موضوعاً واضح الحد . غير أنّنا نعتقد أنّ مثل هذا الفهم لا يؤدي إلا إلى ابقاء هذا العلم في جو الإيديولوجيا الميتافزيقية ، فيما يشعر هذا العلم بحاجة لا تقاوم للتحرر منه . إنّنا لا نعترض على حق علم الاجتماع في تكوين ذاته مستخدماً أفكاراً مجردة ، شأنه بذلك شأن أي علم .

إلا أنّه لا بد من صياغة التجريدات منهجياً ومن تقسيم الوقائع بحسب تمايزها الطبيعي ، وإلا فسدت وتحولت إلى نوع من التكوينات الموهومة أو الأساطير الباطلة . كان الاقتصاد السياسي القديم يطالب بحق الانتزاع والتجريد ، ولا يمكننا مبدئياً أن ننكره عليه . غير أنّ ممارسته لهذا الحق كانت فاسدة ، كونه أسند ما قام به من استنباط إلى تجريد لا يحق له القيام به وهو انتزاع مفهوم يدل على إنسان لا تسيّرُه إلا مصلحته الشخصية . إنّ مثل هذه الفرضية لا يمكن أن تطرح في بداية البحث . وحدها المعاينات المكررة والمقارنات الممنهجة تسمح بتقدير قوة المتحركية التي تستطيع مثل هذه الدوافع أن تمارسها علينا [. . .] .

ولا يكفي لتبرير الطريقة التي يبرزها سيمل أن نستحضر مثَلَ العلوم التي تعتمد التجريد . بل لا بد لنا من تبيان كون التجريد الذي نلجأ إليه يستند إلى المبادىء التي لا بد لأي تجريد علمي من أن يستند إليها . والسؤال هنا هو بأي حق نفصل جذرياً بين مضمون الاجتماع وما هو متضمِّن فيه ؟ فمنهم من يكتفي بالتأكيد بأن وحده المتضمِّن يكون من سنخ الاجتماعي فيما لا يتصف المتضَمن بهذه الخاصية إلا بصورة غير مباشرة . فليس هنا إذاً أية حجة تثبت هذه القضية ، التي بعيداً عن أن تظهر كمسلمة بديهية ، قد تبدو للعالم بمثابة حكم فجائي .

إنّ كل ما يحصل في المجتمع ليس بالتأكيد اجتماعياً ، غير أنّ هذا القول لا يمكن أن ينطبق على ما يتكوّن في متن المجتمع وبه . من هنا لا يمكن لأي باحث أن يقذف بمختلف الظواهر ، التي تشكل نسيج الحياة الاجتماعية ، خارج اطار علم الاجتماع إلا إذا استطاع

أن يثبت أنّ هذه الظواهر ليست من صنع الجماعة بل تأتي من أصول مختلفة لتأخذ ببساطة موقعها داخل الاطار العام الذي يكوّنه المجتمع . ولكن على حد علمنا لم تجرّ هذه الطريقة البرهانية حتى الآن وما من أحد قد باشر بالأبحاث التي تفترضها . إلا أنّه من السهل أن نلحظ من النظرة الأولى ، أنّ التقاليد والممارسات الجمعية للدين والقانون والأخلاق والاقتصاد السياسي لا يمكن أن تكون وقائع أضعف من حيث صفتها الاجتماعية من أشكال التآلف الاجتماعي الخارجية .

وإن نظرة عميقة متفحصة للوقائع ترسّخ حتماً هذا الانطباع الأوّلي : إننا نجد في كل مكان، ثمرة الاجتماع الذي يصيغ هذه الظواهر ونلحظ آثارها الواضحة على التنظيم الاجتماعي . إنّها الاجتماع نفسه ، الاجتماع الحي الفاعل .

Emile Durkheim

La sociologie et son domaine scientifique

مارك باربو

العربة والآلة الحاسبة

نص - 31 - [65]

لا تختصر سنن الحساب بأفعال الاحتساب بالارقام . وإذا كان لا بد من تذكير الباحثين في ميدان العلوم الإنسانية بهذا التمايز البديهي ، الذي غالباً ما يغيب عن أذهانهم لنقص في أعدادهم الرياضي ، فلأن الخلط بين الرياضيات والقيام بعمليات الحساب بطريقة تخلو من التبصّر ، هو من أهم أسباب اللبس والإبهام في مجال تطبيق الرياضيات على العلوم الإنسانية : لم يكن اللجوء إلى العدد أو إلى آلات الحساب ليتمتع بهذه المردودية التي يتمتع بها اليوم في إطار العلوم الاجتماعية - غالباً على حساب فهم هذه العلوم أو الرياضيات نفسها - لو لم يكن على ما هو عليه من سهولة وأبهة .

وغالباً ما تكون الآلة الحاسبة بمثابة عربة عالم الاجتماع ، وذلك شرط ألا تكون مثل آلة الخياطة أو الراديو التي يعرضها البدوي أمام مضاربه وينقصه فن ووسائل استخدامها .

مارك باربو M. Barbut :

الحساب ، التصنيف ، تلك هي بداية الخدمات التي تقدمها الحاسبات الحديثة لكل باحث . وإن هذا ليس جديداً أو مخصوصاً بالإتنولوجيا : كل علم يبدأ من التصنيفات والتعداد الاحصائي . فالجديد هنا لا يكمن (وهذا في غاية الأهمية) إلا في حجم ما يمكننا جرده وفهرسته وتنظيمه خلال زمن محدود كما أن الحاسبات توفر ، كما يشير اسمها وسائل حساب ، ومن يقول حساب يقول نظاماً من الإشارات (أرقام ورموز عملانية) ، مزودة بقواعد ، أي ما يسميه الرياضيون « بنية جبرية » . وما تستطيع الآلات أن تقوم به هو الحساب (الارطماتيك) الذي عرفناه منذ طفولتنا ، غير أنها تقوم أيضاً بحساب لبعض البنى الجبرية الأقل انتشاراً في المجتمع الراهن ، والتي قد يستخدمها عالم الاتنوغرافيا ، إذا

ما توفر له نموذج رياضي معلن أو مضمر ، في معالجة ما يدرسه من ظواهر ، وتعتبر حسابات نظم القرب نموذجية في هذا المجال ، لما تعطيه من نتائج تؤثّر على الفرضيات المتعلّقة بسنن اشتغال متكوّن معيّن . [. . .] .

أمّا بشأن الحاسبات فعلينا أن نفهم مرة واحدة أنّه ولو كانت وليدة العلوم الفيزيائية والرياضية مثلما هي الآلات الأخرى ، فإن استخدامها في ذاتها لا يجعل الفرع العلمي الذي يستخدمها رياضياً : فمن منا يتجرأ مثلاً على اعتبار أنّ عالم الآثار حين يستخدم عربة ناقلة (وهي من اختراع فيزيائي ورياضي لا يقل فطنة) ينقل بها ما يجمعه من حفريات يشتغل بذلك بالرياضيات . أما الخلط ، الذي غالباً ما يحصل بيّن الضبط الرياضي لفرع من الفروع العلمية واستخدام الآلات الحاسبة ، فيعود على الأرجح لسببين رئيسين : الأول وهو أن بعض استخدامات الحاسبات يَفترض ، كما مضى ذكره ، تنميط شكلي ، غالباً ما يختصر ليصبح مجرد « نموذج » عن الموضوع الذي تعالجه . هذا على الأقل ما يُفترض أن يحصل عندما يكون الاستخدام صحيحاً وراشداً ، غير أن هذا الأمر لا يمارس باستمرار . أما السبب الآخر فهو أنّ الآلة الحاسبة لا تحل مكان الإنسان الحاسب إلا جزئياً شأنها في ذلك شأن العربة بالنسبة لنقل الاثقال جزئياً . فالرياضيات بنظر الكثيرين هي الحساب . وهو رأي لا يشم رائحة الحقيقة : إذ ما هو رياضي إنما سنن الحساب وليس ممارسته .

ونحن نتفهم هذا الخلط من قبل غير الرياضيين ، فهو يعود إلى الإعداد الذي يتشكل خلاله تصورهم الرياضي : إنّه اعداد يخلط في كل البرامج المقررة في العالم بين الجبر (سنن الحساب) وممارسة العمليات الحسابية الشائعة فيضعها في خانة واحدة خانة « الرياضيات » .

Marc Barbut

«Anthropologie et Mathématiques»

ريمون آرون

عالم الاجتماع ومجتمعه

نص ـ 32 ـ [68]

إن علم اجتماع علم الاجتماع غالباً ما يسمح باشارات متفاصلة تكون حجة لأفكار نسبية سهلة أو ببساطة ضمانة علمية لنقاشات سجالية ؛ غير أنّ هذا العلم عندما يلتزم بالربط المنتظم بين « معطيات اجتماعية معينة وخصائص علم الاجتماع ، دون اطلاق أحكام كلامية جدلية على قيمة هذا العلم » ، يمكنه أن يوّفر أداةً ممتازة لتفسير وإحكام الافتراضات المسبقة التي تتحرّك في بحث مُعيّن .

وهو يُبيّن مثلاً ، من خلال تحليل الأطر المؤسسية أو القومية التي تشد عالم الاجتماع إلى « مصالحها » ، ما تدين به إشكاليات علم الاجتماع لمشاكل العصر التي لا تخلو من أهمية اجتماعية . . . أو حتى للمسائل الاجتماعية البسيطة . وقد تعبر التجريدات « الديوانية » (Savantes) الأشد تجريداً ، وبطريقتها الخاصة عن المقولات والترسيمات والمسائل التي تسود الوعي العفوي في مجتمع ما ما أو في جماعات معيّنة . ويمكننا هكذا أن نظن بأن لا يكون النظام المفهومي المتعلّق « بالجوهر ـ الفرد الاجتماعي » Homo Sociologicus السائد في علم الاجتماع الأميركي سوى تنسيق للتجربة الجماعية المشتركة والمتأصلة في إنسان المجتمعات الصناعية . وهكذا فقد يستطيع علم اجتماع علم الاجتماع أن يدعو علماءه إلى إعادة نظر نقدية في الافتراضات المسبقة التي تحركّها ضمنياً إشكالاتهم ومفاهيمهم .

ريمون آرّون R. Aron

منذ أن وُجد علم الاجتماع وجد علم اجتماع علم الاجتماع . فلم يدع أي من علماء الاجتماع الأكابر في الماضي أية فُرصة تفوته ليتحدث عن نفسه . فالمسألة كلها تكمن في مدى قدرة علماء الاجتماع على القيام بتأويل ذاتي [. . .] .

ويستحسن في هذه الأبحاث الاجتماعية حول علم الاجتماع أن نرسم خطاً فاصلاً بين تأويل علم الاجتماع انطلاقاً من الأطر الاجتماعية ، تأويلاً غير سجالي وموضوعياً بالقوة ، وتأويل هذا العلم انطلاقاً من أطر اجتماعية تستدعي نسبية اللحاظات . . ولنبدأ بعلم الاجتماع الموضوعي لعلم الاجتماع ، الذي يربط بين معطيات اجتماعية ما وخصائص معيّنة تميّز علم الاجتماع دون اعطاء أية أحكام سجالية حول قيمة علم الاجتماع هذا [. . .] .

إذا كان الفرنسي يعتبر أن أصالة الإنسان هي في تمرده الدائم فالأميركي يفكّر ، على العكس من ذلك ، أن الحالة القويمة هي في انخراط الأفراد في الجماعة ، أي أن المسألة الثقافية التي يطرحها (الأميركي) تتمثل في تفسير كيفية هذا الانخراط وحل المشكلة العملية التي يطرحها تحقيقه [. . .] هذا الإنسان الاجتماعي ، موضوع علم الاجتماع الأميركي يمكن أن يُسمى « إنسان علم الاجتماع » على غرار « الإنسان الاقتصادي » الذي كان علماء الاقتصاد يسندون إليه أبحاثهم في القرن الماضي . وفي الواقع يخلق الفهم العلمي الاجتماعي مثالاً نموذجياً للفعل ونموذجاً للسلوك لا تخلو منهما ولو ضمنياً معظم الأبحاث الراهنة وهما يوضحان دلالة علم الاجتماع في سياق تاريخ الأفكار وفي وعي مجتمعاتنا لذاتها . الإنسان الاقتصادي ، هذا الإنسان الذي يتحدد اقتصادياً بصوره ذهنية تجريدية صافية ، هو في بحثٍ عن اقصى درجة من الاشباع ، أو الربح . وهو يُركب ليصل إلى هذا المأرب مزاجاً من الوسائل بطريقة عقلانية ، آخذاً في الاعتبار الظروف المحيطة والنظام الذي يعبر عن أولوياته . ولأن القيم الاقتصادية قيّم قابلة ، على الأقل في المجتمع الحديث ، للاحتساب المالي يصبح الاقتصادي إنساناً حاسباً بكل ما للكلمة من معنى . إنه **يحسب ويُقدِم على الفعل بعد قرار محسوب** .

[. . .] أما الإنسان الاجتماعي ، الذي يُقارن نفسه بالآخرين أو الذي يقع دوماً تحت نظر الآخرين ، لا يحدد ، كما كان يفعل إنسان الأمس « إنسان الاقتصاد » ، هدفاً وحيد الجانب . بل إنه دو خاصيات محددة : إنّه يطمح إلى بعض المكافآت التي تكون في مستوى جهوده أو انجازاته ، وهو قد يشعر بالاحباط أو الحرمان إن لم تأتِ المكافآت (مداخيل ، ترقيات ، امتيازات) ، على مستوى توقعاته أو متطابقة مع تصوره لمثال العدالة .

[. . .] هذا الفهم الذي لم نرسم سوى خطوطه العريضة قد يمكننا تأويله على أساس المجتمع الذي شكل إطاراً اجتماعياً لصياغته . [. . .] وقد يمكننا أن ندفع قدماً بهذا التحليل حول الأساليب فنقول : إنّ النظرية المفضّلة لدى علماء الاجتماع الأميركيين -

أو النظريات البنيوية ـ الوظائفية ، تدخل أيضاً ضمن هذا الأسلوب من التفكير . غير أننا سوف ندع جانباً التحليل الموضوعي لنهتم بوجهات النظر وبتناظر هذه الوجهات . لنَقُل إن النظريات البنيوية ـ الوظائفية من طراز نظريات بارسون Parsons أو ميرتون Merton تشترك من حيث نقطة انطلاقها : الفرد ، ومن حيث ميلها إلى تذويب الجماعات وتحويلها إلى ما تسمّيه بالعلاقات بين الأفراد . ويبدو لي أنّ تحويل الظواهر الشاملة المتعلقة بالجماعة إلى علاقات بين الأفراد ، والميل إلى تفسير الظاهرة الكلية بتكثر العناصر والحيثيات ، يتماشيان مع وجهة الاجتماع الأميركي بوصفه اجتماعاً متناسقاً موحّداً ومتنافراً متكثّراً في آن معاً : متناسقاً في مرتبة سطحية من حيث هضمه أو قبوله لنظام من المعايير والقيم ومتنافراً في العمق من حيث الاختلاف في الأصول الاقوامية والمعتقدات الدينية [. . .] .

Raymond Aron

«Sociologie de l'action»

«Société moderne et Sociologie»

«La Société américaine et sa Sociologie»

كلود ليفي ستراوس

التطورية بوصفها مركزية قومية ديوانية

نص ـ 33 ـ [69]

لا تَصاغ النظريات العلمية في عالم الفكرة الصافية الذي يتفلت من التحديدات ، التي تُخضع لها العالِم انطلاقاً من تجذّره في بيئة اجتماعية معيّنة . فهكذا لا تخلو التطورية الاجتماعية ، التي يعتبرها ليفي ـ ستراوس نسخة غير مشروعة عن التطورية البيولوجية ، من الموهومات التي لا تنفك أبداً عن (الأنوية) المركزية القومية الشعبوية التي تعقّلنها وتعظّمها رافعة اياها إلى مرتبة الخطاب «الديواني» Savant. قد ينحو عالم الاجتماع أو عالم الانتروبولوجيا عندما يدرسان مجتمعات أو جماعات مختلفة في مجتمع واحد إلى « إلغاء تنوّع الثقافات من خلال تظاهرهما بالاعتراف الكامل به » . أن تحويل تنوّع الثقافات إلى مراتب متعاقبة في تطور خطي ، ليس سوى الصيغة الديوانية لهذا الحكم المسبق الشائع الذي يدفع بكل إنسان إلى اعتبار ثقافته بمثابة الشكل المُعبّر عن الكمال الثقافي أي عن الإنسانية .

أما تاريخ الطوطمية فيُبين أيضاً أنّ الجدل العلمي حول الموضوعات الأقرب إلى التقنية ، لا يخلو من تأثّر بالنيّة ، المشروطة تارخياً ، والمتوّجهة إلى قذف أو رمي إلى مناط الطبيعة ، بكل ما يكون بعيداً من الاجتماعات والمؤسسات عن تلك التي يرى فيها عالم الاجتماع بوصفه فاعلاً ـ في ـ المجتمع ، إشارات دالة على الثقافة .

كلود ليفي ـ ستراوس C. Lévi-Strauss

وشأن الطوطمية شأن الهستيريا : فعندما ساورنا الشك بإمكانية عزل بعض الظواهر تعسفاً ، للجمع فيما بينها ، وجعلها دليلاً تشخيصياً على مرض أو مؤسسة موضوعية معيّنة ، اختفت الاعراض نفسها ، أو أنّها ظهرت وكأنما تمانع تلك التأويلات الجامعة ، في حال الهستيريا « الكبرى » ، يُفسر أحياناً هذا التغيّر باعتباره أثراً للتقدم الاجتماعي الذي

نقل ، كما هو مفترض ، التعبير الرمزي عن الاختلالات العقلية من الجسدي إلى النفسي . غير أنّ المقارنة بالطوطمية توحي بعلاقة من مرتبة أخرى بين النظريات العلمية والحالة الحضارية حيث لذهنية العلماء أثرٌ ما على أفكار الناس أو على موضوعات الدراسة : فكأنما العلماء يسعون دون أن يعوا وتحت غطاء الموضوعية ، إلى جعل الآخرين ـ ما يسمى بالمجانين أو بالبدائيين ـ أشد اختلافاً عنهم مما هم عليه . وقد جاءت موجتا الهستيريا والطوطمية متزامنتين ، وقد ولدتا في البيئة الحضارية نفسها . أما ما قد صادفتاه من مغامرات متوازية ، فتفسر أولاً بالميل المشترك بين عدة فروع علمية في نهاية القرن التاسع عشر ، إلى جعل متكون منفصل ـ يكون كما يحلو لهم القول بمثابة « طبيعة » ـ لكل من الظواهر الإنسانية التي يُفضل العلماء اعتبارها خارجة عن عالمهم الأخلاقي ، كي يحافظوا على ما لديهم من نوايا إيجابية تجاه هذا العالم .

إن التأملات التي ولّدت الموهوم الطوطمي تتأثر بنفس الدوافع وتسلك المسالك نفسها . ومما لا شك فيه أنّ المقصود هنا ليس الطبيعة مباشرة (رغم أنّ اللجوء إلى المعتقدات أو المواقف « الغريزية » لا يغيب أبداً) . غير أنّ مفهوم الطوطمية كان ليساعد على التمييز بين المجتمعات بصورة قاطعة ، وذلك إن لم يكن دائماً بقذفه البعض منها في الطبيعة (وهي تشكل الجزء الذي تعبر عنه كلمة (Naturvolker) ، فعلى الأقل بتصنيفها على أساس موقفها من الطبيعة ، وهو موقف يظهر من خلال الموقع المعطى للإنسان في مراتب ممالك الحيوان . ومن خلال معرفة آلية الانجاب أو ما يفترض من جهل لها ، فإن ما قام به فريزر Frazer من دمج بين الطوطمية والجهل بالقربى الفيزيولوجية لم يكن من باب الصدفة : تُقرّب الطوطمية الإنسان من الحيوان ، فيما يؤدي الجهل المزعوم بدور الأب في الحمل إلى استبدال الوالد الإنساني بالأرواح وهي أقرب أيضاً من القوى الطبيعية . « حزب (جزء) الطبيعة » هذا ، إعتُبر في متن الطبيعة بمثابة الحد الذي يسمح بعزل المتوحش عن المتحضر . فأسهل السبل لصيانة انماط تفكير الإنسان السوي ، الأبيض ، والراشد وتأصيلها إنما هو الجمع بين تقاليد ومعتقدات ـ هي في الواقع شديدة التنافر ويصعب عزلها ـ تشكل نواة تتجمد حولها وكأنما في كتلة هامدة ، أفكار كادت أن تكون أشد ضرراً لو اعترف بوجودها وأثرها في كل الحضارات بما فيها حضارتنا .

فالطوطمية ، هي قبل أي شيء ، قذف ، خارج عالمنا وكأنما بفعل تعويذة ، لما لا يتناسب من مواقف فكرية مع لزوم الانفصال بين الإنسان والطبيعة وهو ما رأى فيه الفكر المسيحي أمراً جوهرياً . فكان الرأي بأن يُثبت هذا الإنفصال وذلك باعتبار اللزوم المقابل من لوازم « الطبيعة الثانية » ، وهي طبيعة لا يفلح الإنسان المتحضر في الانعتاق منها شأنها في ذلك شأن الطبيعة ، فيعود والحال هذه ليتدّبر أمره في مواجهة الحالات « البدائية »

أو « الغابرة » التي لا تنفك عن تطوّره المخصوص .

وقد كان ذلك أنسب في حال الـطوطمية منـه في حال الأضحيـة ، التي ما تـزال كمفهوم ، مستمرة في الأديان الغربية الكبرى ، والتي لا تخلو من صعوبات مماثلة . فكل أضحية تستلزم لحمة طبيعية بين المضحي والإلّه والشيء المقدس سواء أكان حيواناً أو نباتاً أو شيئاً يعامل وكأنه حيٌّ ، وذلك لأن تدميره لا يكتسب أي معنى إلا من حيث إنه يُضمِّن به .

إذن تتضمن فكرة الأضحية بزرة الخلط بين الإنسان والحيوان ، الذي يوشك أن يمتد إلى الألهة . وقد وفر المزج بين الأضحية والطوطمية ، وسيلة لتفسير الأولى بوصفها ما يتبقى من آثار الثانية ، أن لتطهير المعتقدات الضمنية بتخليصها من النجاسات التي قد تحملها فكرة التضحية كفكرة حيّة وفاعلة ، أو على الأقل ، بتفكيك هذا المفهوم للتمييز بين نوعين من الأضحية مختلفين من حيث أصلها ودلالتها .

Claude Lévi-Strauss

Le Totémisme aujourd'hui

لويس التوسير

التبصر وغفلة النظر

نص ـ 34 ـ [70]

أن نقـرأ ماركس قـارىء الاقتصاديـين الكلاسيكيـين يعني أن نكتشف قـراءتـين « للناقص » عند آدم سميث Adam Smith أما الأولى فقراءة بسيطة تحتسب « الغياب » أو ما هو غائب ، ولا ترى في الخطأ إلا غفلة النظر ، مختزلة المعرفة إلى الرؤية والموضوع إلى المعطى فيما القراءة الثانية ، التي تكتشف على طريقة التأويل الدلالي ، المزاج الدال على الغياب والحضور ، تطرح موضوعياً الإشكالية التي تلحظ الخاصة الناظمة للنظر وغفلة النظر .

وإذا كانت الإشكالية تحدد بوصفها « تقدير أشكال تحديد موقع أية مسألة في لحظة معيّنة من مسار العلم » ، فإنها تقدّر في الوقت نفسه إمكانيات وامتناع معرفة الموضوعات . وإننا لا نستطيع أن نحدد في آن معاً ما هو قابل للمعرفة وما لا يُعرف ، أو ما لا ينفك عن هذا القابل للمعرفة ، أي العلاقة المحجوبة التي توحّد بين حقل المرئي وحقل المحتجب الخفي ، إلا بالتخلّي عن « اسطورة المرآة التي تجعل المعرفة رؤية ، لمقاربة هـذه المعرفة بوصفها « إنتاجاً » .

لويس التوسير L. Althusser

يقـرأ ماركس في قـراءة أولى خطاب سلفـه (سميث مثـلاً) من خـلال خـطابـه المخصوص . أما نتيجة هذه القراءة ـ من ـ وراء ـ الشبكة ، حيث يُرى نص سميث من خلال نص ماركس الذي يُسقط عليه وكأنه قياسه (أو معياره أو ما يحسب عليه) ، فليست سوى تسجيل المتناسب والمتنافر أي احتساب لما اكتشفه سـميث ولـما فاتـه ، أي فلاحـه وخيبته ، حضوره وغيابه . وبالفعل فإن هذه القرءة هي قراءة ارتجاعية استعادية ، حيث لا

يظهر ما لم يره سميث أو ما لم يفهمه إلا كنقص جذري . وإن بعض النواقص تحيلنا إلى نواقص أخرى ، وهذه الأخيرة إلى نقص أصلي ـ غير أنّ هذه الإحالة الاختزالية توقفنا في مقام معاينة الحضور والغياب . أما بما يختص بهذه الثغرات نفسها فإن هذه القراءة لا توفر لنا أية علة تعللها ، كونها تلغيها من حيث أنها تثبتها : إن تواصل خطاب ماركس هو الذي يُبيّن في خطاب سميث ثغرات خفيّة (بالنسبة لسميث) وراء تواصل خطابه الظاهر . أما ماركس فغالباً ما يفسر هذه الثغرات بعدم الانتباه ، أي بغياب سميث بكل ما لكلمة غياب من معنى : إنه لم يبصر ما يقع تحت نظره ، ولم يلتقط ما كان في متناول يده .

هذه الغفلات تُفَسر بمجملها ، إلى حد ما ، انطلاقاً من هذه الغفلة الكبرى ، المتمثلة في الخلط بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغيّر والتي تطغى بضلالتها « غير المعقولة » على كل الاقتصاد الكلاسيكي . من هنا تُردُّ أية ثغرة في نسق المفاهيم ، الذي يشكل المعرفة ، إلى ثغرة نفسية تطال النظر . وإذا كان غياب التبّصر هو الذي يعطينا علة هذه الغفلات ، فإن الحضور والنظر الثاقب هو الذي يوّفر علة هذه النظرات المتبصرة ، أي علة لكل ما نتعرّف إليه من معارف .

هكذا يكشف لنا هذا المنطق الفريد القائم على الغفلة والتبصر ماهيته : منطق للفهم ، للمعرفة حيث يُختزل مجمل عمل المعرفة ، مبدئياً ، بالتعّرف على العلاقة البسيطة المتمثلة بالرؤية ، وحيث يختصر مجمل طبيعة موضوع هذه المعرفة بوضعية ما هو « معطى » . فما لم يره سميث لضعف في النظر ، يراه ماركس : فما كان ممكناً أن لا يراه سميث كان في الواقع واضحاً جلياً ، ولأنه جلي استطاع سميث أن لا يراه فيما استطاع ماركس أن يراه .

إنّنا في المغزل ، ندور : قد سقطنا من جديد في أسطورة المرآة حيث المعرفة هي بمثابة رؤية الموضوع أو قراءة لنص موضوع ، بوصفهما عين الظهور والشفافية . وها أنّ العمى ونعمة البصر يتعلقان من حيث المبدأ بالنظر ، أي بالعين الإنسانية . ولكن بما أنه كما تُعامِل تُعامَل ، فها أنّ ماركس قد تحوّل إلى سميث يجمعهما ضعف البصر ـ ها قد تحوّل إلى هباء ذلك العمل الضخم الذي تبّرأ به ماركس مما أصاب بصر سميث من ضعف مزعوم ؛ وقد تحوّل إلى مجرد خلاف في الرؤية ذلك اليوم حيث لم تعد جميع الابقار سوداء . أو أن هذه المسافة التاريخية وهذا الفارق النظري حيث يتفكر ماركس بالاختلاف النظري الذي يفصله إلى الأبد عن سميث قد تحولا إلى لا شيء . وها إننا أخيراً نواجه المصير البصري نفسه أي أن لا نرى في ماركس إلا ما رآه هو .

غير أنّنا نجد عند ماركس قراءة ثانية مختلفة وهي لا تشترك مع الأولى على أساس أية

قاعدة قياسية . فهذه القراءة الأولى التي لا تقوم إلا بالمعاينة المزدوجة للحضور والغياب للنظرة والغفلة تسقط في غفلة فريدة : إنها لا ترى أنّ الوجود المركب من النظرات والغفلات لدى مؤلّف معيّن (كموجودين مركبين في مزاج) ، يطرح مشكلة معيّنة ، ألا وهي مشكلة مزاج متكوّنهما Combinaison . وهي لا ترى هذه المشكلة كونها مشكلة لا تُرى إلا بوصفها محجوبة خفية ، أي لأن هذه المشكلة تتعلق بشيء مختلف تماماً عن « المعطيات » ، التي يكفي للعين كي تراها ، أن تكون بصيرة : ها هنا علاقة خفيّة ضرورية بين حقل المرئي وحقل الخفي المحتجب ، علاقة تحدد ضرورة وجود حقل خفي مظلم ظلي ، يكون بمثابة الأثر الظلي الضروري لبنية الحقل المرئي .

وإني هنا استشهد بماركس قارىء علماء الاقتصاد الكلاسيكيين : « بعد أن استعار بسذاجة ، ودون أي تحقق مسبق ، مقولة « سعر العمل » من الحياة العادية ، تساءل الاقتصاد السياسي الكلاسيكي (بعد ذلك) كيف يتحدد هذا السعر . ثم أن (هذا العلم) ، لم يتأخر ليقر بأنّ علاقة العرض بالطلب لا تُفسر شيئاً ، بما يختص بالعمل أو بأية سلعة أخرى ، سوى مراوحة أسعار السوق ما فوق أو ما دون مبلغ معين [. . .] .

ولقد ظن الاقتصاد الكلاسيكي أنّه كان على هذا النحو ، يعبر من أسعار العمل العرضية إلى قيمته الحقيقية . ثم أنّه قدّر هذه القيمة بقيمة أكلاف المعيشة الضرورية لإعادة انتاج العامل . وهكذا بدّل دون أن يدري حقل تحليله وذلك بأن استبدل قيمة العمل التي كانت حتى الآن الموضوع الظاهر لابحاثه بقيمة قوة العمل التي لا وجود لها إلا في شخصية العامل والتي تتميز عن وظيفته : العمل ، مثلما تتميز الآلة عن العمليات التي تقوم بها . إنّ مجرى التحليل قد قاد إذن بصورة قسرية ليس فقط إلى الانتقال من أسعار سوق العمل إلى سعر العمل الضروري أو قيمته بل إلى حلول قيمة العمل المزعومة مكان قيمة قوة العمل ، مما حال دون مقاربة قيمة العمل إلا بوصفها الشكل الظواهري لقيمة قوة العمل .

أما النتيجة التي آل إليها التحليل ، فلم تكن ، تبعاً لذلك ، حل المشكلة كما تمثلت في البداية بل تغيير عناصرها تغييراً كاملاً . « ولم يتمكن الاقتصاد الكلاسيكي أبداً ، حاصراً اهتمامه بمسألة الاختلاف بين أسعار العمل المتداولة وقيمته ، وبعلاقة هذه الأخيرة بقيّم السلع وسعر الربح . . . من رؤية هذا اللُبس وكلما كان هذا الاقتصاد يعمق تحليله للقيمة عامة ، كانت قيمة العمل المزعومة تورطه في تناقضات لا حل لها . . . » (II, 208-209) .

إنّي أعيّن هذا النص المدهش بما هو عليه : أي بروتوكول قراءة ماركس للاقتصاد السياسي . هنا أيضاً قد يساورنا الظن بأنّنا أمام قراءة تحتسب النظرات والغفلات . لقد

راى الاقتصاد الكلاسيكي هذا الأمر جيداً . . . غير أنّه لم يرَ ذاك . . . إنّه لم يستطع أبداً أن يرى . . . أي هنا أيضاً يبدو أنّ هذا الاحتساب للنظر والغفلة يجري من خلال شبكة الغيابات الكلاسيكية التي يظهرها ما تستحضره الماركسية أو ما تقف عنده .

غير أن ها هنا اختلاف صغير : فما لا يراه الاقتصاد السياسي ليس ما لا يراه بل ما يراه أي ليس ما ينقصه ، بل وعلى العكس من ذلك ، ما لا ينقصه ، وليس ما لا يدركه بل ما يدركه . فالغفلة هنا هي أنّ لا نبصر ما نرى ، أي أنّها لم تعد غفلة عن الموضوع بل غفلة عن الرؤية نفسها أي أنّ الغفلة تتعلق هنا بالنظر : فأن لا نرى لا ينفك عن متن الرؤية ، إنّه شكل من أشكالها ، إنّه إذن في علاقة ضرورية مع الرؤية أو النظر في الفشير[. . .] .

Louis Althusser

Lire le Capital

فهرست

الموضوع ——— الصفحة

تصدير 5

مقدمة : في أصول العلوم وعلم المنهج 11

القسم الأول : القطع المنهجي

الواقعة تنتزع بمعاندة وهم المعرفة المباشرة 19

القسم الثاني : بناء الموضوع

الواقعة تبنى : إشكال استقالة التجريبية (الامبيرقية) 43

القسم الثالث : العقلانية التطبيقية

الواقعة تنتزع ، تبنى وتثبت : تراتب الأفعال المنهجية 73

خاتمة : علم اجتماع المعرفة والأصول المنهجية 87

النصوص المبينة : إشارة حول اختيار النصوص 100

غاستون باشلار : درجات التنبه الثلاث 101

كابلان : الأصول المنهجية ، والمنطق الحصولي المستعاد 105

ميرتون : التنبه إلى المفاجىء 111

دوركهايم : الجهل المنهجي 115

كلود برنار : الاختبار وسيط بين الذاتي والموضوعي 117

دوركهايم : مبدأ الحتمية كنقيض لوهم الشفافية 119

سيمياند : الرمز والوثيقة 122

دوركهايم : الطبيعة كثابت نفسي 124

شاستينك : وصف أمراض اللغة 127

فيبر : اغواءات النبوة أساتذة ومثقفون أنبياء 129

باشلار : النظرية والإرث النظري العقلي الهندسي والجدلي 131
ماركس : طريقة الاقتصاد السياسي 133
فيبر : موهومات المدرسة الوضعية 136
دوركهايم : علينا أن نعالج الوقائع الاجتماعية 139
ماركوز : العملانية كتنظير للاستقالة النظرية 141
كاي : الرأي العام التاريخ والسياسة 143
سيمياند : على الاحصائي أن يعلم ماذا يفعل 145
شتراوس : مقولات اللغة الأهلية وبناء الوقائع العلمية 147
مارس موس 149
مالينوفسكي 150
كويري : الفيزياء الجيدة سابقة للتجربة 152
باريتو : موضوع الدراسة والموضوع في الواقع 154
سوازان باشلار : التماثل والاتحاد 157
ريمون آرون : البناء النظري 161
هجيمسلف : بناء الموضوع 165
بينيزي : تقسيم العمل البيروقراطي والمنهج الاختباري 167
كانغيلم : النظرية والاختبار 170
ويند : الاحتجاج بالدور 173
دوركهايم : المذهب الشكلي كمنحى حدسي 176
باربو : العربة والآلة الحاسبة 179
ريمون آرون : عالم الاجتماع ومجتمعه 181
شتراوس : التطورية بوصفها مركزية قومية ديوانية 184
التوسير : التبصر وغفلة النظر 187

هذا الكتاب

يعتبر من المسلمات البديهية التي لا بد لأي مهتم بالعلوم الاجتماعية من الاطلاع عليها . إنه محاولة للجميع للاطلاع على رؤية تامة للمفهوم الموضوعة الذي تأسس عليه الفلسفة في الغرب الحديث ، وبين ما يبدو متناقضاً من مناهج ونظريات في علوم الإنسان ... بل أي مدى يجمع المؤلفون في ترسيخ هذا المزاج الأصولي الذي يحاول من خلال تخطي التكسرات والانكسارات في رؤية الغرب الحديث للإنسان فرداً أو جماعة ؟ إن تكوين فكرة عن هذا الأثر يستأهل قراءة هذا الكتاب الذي بات من الكلاسيكيات الخالدة .

المترجم